



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف

المؤلف

إبراهيم بن موسى بن أبي بكر (الطرابلسي)

ملاحظات

وقف هذا الكتاب لله تعالى كل من محمد عبدالعظيم السقا واخيه محمد علي روح والدهما الشيخ إبراهيم السقا.

كامل ومطهره خمسة عشر مرارا
 ١٦٦٤
 عيسى
 قسمة جنتي

دخل في ليلة الجمعة
 الحادية عشر من شهر
 صفر سنة

كتاب الأشعاري في الأحكام والأوقاف على مذهب الإمام الأعظم

ابن حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي
 نفقنا الله تعالى إليه ونعلمو
 في الدين والدنيا والآخرة
 آمين وأكمله وحله
 وصلى الله على
 محمد الذي
 لا ينبي
 بعده

وقف هذا الكتاب لله تعالى لكل من محمد عبد الوكيل السقا وأخيه محمد إمام السقا على روح والدهما المرحوم
 المفضل بن شيخ أهل عصره الشيخ إبراهيم السقا يفتق به العلم والطلب العلم بالحق مع الأزهري ومعا
 يقفه تحت يد محمد إمام السقا مدة حياته ثم من بعده يكون تحت يد محمد بن عبد الله السقا كذا نص من نسخة
 يكون تحت يد أولاده هذا الذكر روى الأناشيد لا رشدهم فلو رشدهم ثم يكون مقراف
 كتبناه بالأزهر الشريف لا ننتقل به كذا نص أبدا لا يهين وهو الداهري وشهدنا أنه لا يغير
 فدايم في حفظه التغيير وقفا على ما لا يباع ولا يوهن ولا يورثه من بعده ما سمعنا
 الله على الدينين بيد لونه أن الله سمع عليهم قديرا في دين الاثنين من محمد الحرام سنة
 الف وثلثمائة سبعم وثلثمائة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله الذي خلق الانسان في احسن تقويم. ومدى من شاء
 منه الى الصراط المستقيم. وامره بالصلاة والصدقة والقيام والحج
 الى بيته الحرام ليفوز بالنعيم المقيم. وجاد على من وقف في سبيل
 الخيرات نفسه وماله لما علم ان اليه ماله بالفضل الجسيم. **واشهد**
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له البر الحواد الكريم. **واشهد** ان محمدا
 عبده ورسوله الموصوف بالخلق العظيم. الواقف نفسه الركبة للشفاعة
 يوم يفر المحيم من المحيم. والمؤمن من اخيه وابيه وصاحبته وبنية. لكل امرئ
 منهم يومئذ شأن يغنيه. ذلك تقدير العزيز العليم. **وبعد**
 فان العلماء الاولين قد جعلوا الله رحمة للاخرين. لتبذل منهم في ضبط
 احكام دينهم من كل واجب ومندوب ومباح وحرام. وآلفوا الخلق بالماهرين
 ترتيبه على ابواب وفضول نعمة للاخرين. وان كتاب احكام الاوقاف للامام
 الهام الى بكر احمد بن عمر والخصاف بواة الله دار السلام. بحاج النبي عليه السلام
 لما كان العدة في هذا الف من تاليف الاوائل وكان مكررا للصور والمسائل
 مشحونا بحمل احكام الوصايا له دلائل وكان كثير الابواب غير خال عن الاطباء
 اختصرته الى كتاب احتوى على ما فيه من المقاصد. وعلى ما في كتاب هلا الابن
 يحيى من الزوائد. **وهذه** اليه كثير من المسائل والاصول. ورتبته
 على ابواب وفضول. ليستعملها الوصول الى ما فيه من منقول **وسميت**
 الاسعاف في احكام الاوقاف. وبالغت في تجميع الكلام حتى
 صارت مسائل على طرف النمام. والله على المتدبر والتمام. والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد سيد الانام. وعلى آله واصحابه الغر المحجلين.
 الائمة البررة العظام. عدد قطر الغمام. **كتاب الوقف**
 هو في اللغة الجنس يقال وقف الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه
 الموقف لان الناس يقفون اي يحسبون للحساب وفي الشرع هو حبس العين
 على حكم ملك الاوقف او عن التملك والتصرف بالمنفعة على اختلاف الرايين

هذا هو الوقف
 قبل ان يوقف
 العلم على ان
 الوقف

موقوف الوقف
 لغة

وسميت

وسميت وهو ما يتردد عند علمائنا الى حنيقة واصحابه رحمهم الله تعالى
 وذكر في الاصل كان الوقفية لا يجبر الوقف فاخذ بعض الناس بظاهر
 هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده وقال الخصاف اخبرني ابي عن
 الحسين بن زباد قال قال ابو حنيفة لا يجوز الوقف الا ما كان منه على
 طريق الوصايا وعن ابي يوسف انه كان يقول يقول ابي حنيفة حتى قيل له
 انه كان لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ارض تدعى شمع وسيا في مسند فرجع
 عنه وقال لو بلغ هذا الحديث ابا حنيفة لرجع والصحيح انه جازع عند
 الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعده فعند ابي حنيفة يجوز جواز
 الا عارة فيصرف منفعتها الى جهة الوقف مع بقا العين على حكم ملك
 الاوقف ولورجع عنه حال حياته جازع الكراهة وتورث ولا يلزم الا باطل
 امرين اما ان يحكم به القاضي بدعوى صحيحة وبينة بعد انكار المذعي عليه
 فحينئذ يلزم لكونه محمدا فيه واختلفوا في قضاء المال والصحيح انه لا يرفع
 الخلاف ولو كان الواقف محمدا ايرى لزوم الوقف فافق رايه فيه وعزم
 على زوال ملكه عنه او مقلدا افسال فافق بالحوال فقبله وعزم على
 ذلك لزوم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل راي المحمدا وافق المقلد
 بعدم اللزوم بعد ذلك او يخرج منه مخرج الوصية فيقول او صيت بغلة
 ذاري او ارضي او يقول جعلتها وقفا بعد موتي فتصدقوا على المساكين
 او يوصي بان توقف فانه يلزم في رواية عنه والصحيح انه يصح من الثلث
 اتفاقا لكونه وصية محضة والذموم انما هو في ورثته حتى لو مات من غير
 رجوع يلزمهم الصدقة بمنفعة مؤبد او لا يمكنه ان يملكه بعد
 الوصية فيه لعدم امكان انقطاع الفقراء بخلاف الوصية بخدمة عبده
 لانسان بعينه فانه اذا مات الموصي له يرجع العبد الى ورثة الموصي
 لانها يملكها موت المستحق للخدمة وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 يلزم الوقف بدون هذين الشرطين وهو قول عامة العلماء والصحيح
 لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوايط في المدينة وابرأهم

لزم الوقف
 لزم الوقف

قضاء الحكم في الوقف

الوقف
 الوصية

لزام الوقف
 مات الموصي
 بالخدمة

الحليل عليه السلام وقف أوقافاً ومضى باقية إلى يومنا هذا **وقد**
وقف الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة
 رضي الله عنهم وسائر مصر حاد ثم إن أبا يوسف رحمه الله قال يصير وقفنا
 بمجر القول لأنه بمنزلة الاتفاق عنده وعليه الفتوى وقال محمد
 لا يصير وقفاً إلا بأربعة شروط وسياق في أول الفصول ولا ي
 حنيفه رحمه الله تعالى ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال
 لما نزلت سورة النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا حبس بعد سورة النساء وما روى لا حبس عن فرائضه وعن
 شرح رحمه الله جامع بين الحبس ولأنه عقد على منفعة معدي ومنه
 فيكون جائزاً في لازم كما هو الصحيح فيه وغير جائز كما تقدم والدليل
 على أنه باق على حكم ملكه بعد الوقف أنه لو قال تصدقوا على فلان
 فإذا مات فعلي أو لفلان أنه يفعل كما قال وأنه يجوز الانتفاع به
 زراعة وسكنى وإن لم يولد ولا يمتد فيه ولهذا عرفت على قوله بأنه
 حبس العيني على حكم ملكه إلى آخره ولأنه لا يمكن أن يزول ملكه منه
 لا إلى مالك مع بقائه لأنه غير مشروع إذ حينئذ يصير كالسابقة
 بخلاف الاتفاق لأنه اتلاف لما لئله المقتضى وبخلاف المسجد لأنه
 جعل لله تعالى خالصاً ولهذا لا يجوز الانتفاع به وهذا ينقطع حق
 العبد عنه فلم يصير خالصاً لله ولما كان الوقف عندهما اسقاطاً للملك
 لا إلى مالك كالمسجد عرفوه بأنه حبس العيني عن التملك والتصرف
 بالمنفعة وأصل قولها ما رواه أبو بكر أحمد بن عمرو الحطاف في كتابه
 قال حدثنا محمد بن عمرو الواقدي أن أبا صالح بن جعفر عن المسور بن رقا
 قال قتل مخيريق على رأس ثنتين وثلاثين شهراً من مهاجر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأوصى أن أصيب فأمواله لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقبضها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصدق بها
قال وحدثنا عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن إبراهيم قال
 حدثني

بمنزلة الوقف
 عند الداعي محمد
 القول

تعريف الوقف
 على قول الأمام

تعريف الوقف
 على قولها

قال ابن الهمام
 الواقدي وثقة
 الحنفية

حدثني عبد الله بن كعب بن مالك قال قتل مخيريق يوم أحد فأوصى أن
 أصبت فأموال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث أراه الله
 وهي عامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني** محمد بن بشر
 ابن حميد عن أبيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز رحمه الله يقول في
 خلافة كحاصره سمعت بالمدينة والناس يومئذ مما لها كثير من شيوخه
 من المهاجرين والأنصار أن حوايط رسول الله صلى الله عليه وسلم السبعة
 التي وقف من أموال مخيريق وقال إن أصبت فأموال محمد يضعها حيث
 أراه الله وقتل يوم أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مخيريق
 خير مني **قال وحدثني** ابن أبي سبرة عن اسماعيل بن أبي حكيم قال
 شهدته عمر بن عبد العزيز ورجل يحاضره إليه في عقار حبس لا يباع ولا
 يوهب ولا يورث فقال يا أمير المؤمنين كيف تجوز صدقة لمن لم يات
 ولم يدرك يكون أم لا فقال عمر رضي الله عنه أردت أمراً عظيماً فقال يا أمير
 المؤمنين إن أبا بكر وعمر كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تخل حتى يقبض قال
 عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين قضوا بما تقولتم الذين حبسوا العقار
 والأرضين على أولادهم وأولادهم وعثمان وزيد بن ثابت فإياك
 والطعن على من سلفك والله ما أحب أني قلت ما قلت وإن لي جميع
 ما تطلع عليه الشمس أو تغرب فقال يا أمير المؤمنين إن لم يكن لي به علم
 فقال عمر استغفر ربك وإياك والرأي فيما مضى من سلفك **أولم** تسمع
 قول عمر رضي الله عنه للنبى صلى الله عليه وسلم أن لي مالا أحبته فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حبس أصله وسبيل ثم ففعل فلقد رأيت عبد
 الله بن عتبة أبيه يلقى صدقة عمر وأنا بالمدينة وإليه علمها فيرسل إليها من ثمة
قال وحدثني ابن أبي سبرة عن المشور بن رفاع بن كعب القرظي
 قال كانت الحبس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة حوايط
 بالمدينة الأحرار والصفانية والدلال والميتب والبرقة وحسبت لمشرية
 هام أم إبراهيم وأما شحيت مشربة أم إبراهيم لأن أم إبراهيم كانت تترها

حدثني

قال ابن كعب وقد حبس المسلمون بعده على اولادهم واولاد اولادهم
وقد حبس ابو بكر رضي الله عنه رباعا غاله بمكة وتركها فلان فعلها
ورثت عنه ولكن يسكنها من حضر من ولد ولده ونسله بمكة ولم
يتوارثوها فاما ان يكون صدقة موقوفة او تركوها على ما تركها ابو
بكر رضي الله عنه وكرهوا مخالفة فعله فيها وهذا عندنا شبيه بالوقف
وهي مشهورة بمكة وحبس عمر رضي الله عنه **قال حدثنا يزيد**
ابن هارون قال حدثنا عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله
عنها قال اصاب عمر بن الخطاب رجلا فاحسب ان رسول الله انى اصابت ارضا
بخير ولم اصب مالا قط انفس عندي منه في تامة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يشئت حبست امثلها وتصدق بثمرتها فاحسبها
عمر رضي الله تعالى عنه لا تنبع ولا توهب ولا تورث تصدق بها على الفقراء
والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب والغزاة في سبيل الله والضيف
لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف وادام يطعم صدقها غير
ممنول منه **واروى** به الى حفصة ام المؤمنين ثم الى ابي كابر من العمر
قال وحدثنا محمد بن عمر الواقدي قال قال حدثنا قدامة ابن
موسى الجهمي عن بشر مولى المازنيين قال سمعت جابر بن عبد الله يقول لما
كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صدقته في خلافة دغا نقر من
المهاجرين والانصار فاحضروهم ذلك واشهدتهم عليه فانتهر خبرها
قال جابر رضي الله عنه فلم اعلم احدا كان له مال من المهاجرين والانصار
الا حبس مالا من ماله صدقة مؤبدة لا تشتري ابدا ولا توهب
ولا تورث قال حدثنا الواقدي قال لي ابو يوسف ما عندك في وقف
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت **ابن** ابو بكر بن عبد الله عن
عامر بن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال شهدت كتاب عمر رضي الله عنه
حين وقف وقفه انه في يده فاذا توفي فهو الى حفصة بنت عمر فلم
يزل عمر يلى وقفه الى ان توفي **ولقد** رايته هو بنفسه يقسم ثم رفع

في السنة التي توفي فيها ثم صار الى حفصة رضي الله عنها فقال ابو يوسف
رحم الله هذا الذي اخذناه اذ اشترط الذي وقف انه في يده في حيا
ثم اذا توفي فهو الى فلان بن فلان في حيا يزوهذا افعال عمر رضي الله
عنه كما ترى **وحبس** عثمان بن عفان رضي الله عنه **قال**
حدثنا محمد بن عمر الواقدي الا سئل قال حدثنا عمر بن عبد الله عن عيسى
قال تصدق عثمان في امواله على صدقة عمر بن الخطاب **قال حدثنا**
فروقه بن ادنيه قال رايت كتابا عند عبد الرحمن بن ابان بن عثمان فيه
بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته
تصدق بماله الذي يجير يدعي مال بن ابي الحقيق على ابيه ابان ابن
عثمان صدقة بثلة لا يشتري اصله ابدا ولا يوهب ولا يورث شهد
علي بن ابي طالب واسامة بن زيد وكنب وحبس علي بن ابي طالب رضي الله
قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا سليمان بن بلال
وعبد العزيز بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قطع لعلي رضي الله عنه يبيع ثم اشترى على رضي
الله عنه الى قطيعة التي قطع له عمر شيئا فحضر فيها عينا فبينما هم
يعلمون اذ فجر عليهم مثل عنق الجوز وعن المافاني عليا فبشروه ذلك
فقال علي رضي الله عنه بشرتم تصدق بها على الفقراء والمساكين وفي سبيل
الله وابن السبيل القريب والبعيد في السلم والحرب يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه ليصرف الله النار عن وجهه بها وبلغ جدا في زمن
علي رضي الله عنه الف وشق **قال** وروى موسى بن داود قال حدثنا
القاسم بن الفضل قال حدثنا محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
تصدق بارض له بتا بئلا يعني بها وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر
انه لم يشتت منها للموالي شيئا كما استثنى عمر رضي الله عنه قال
علي عن عبيدة بن دينار قال في صدقة علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان
جيرا ورياحا واباسا رمو الى يعملون في الما حرج منه نفقاتهم ونفقا

اهلهم ثم لم يجر لوجه الله تعالى **قالوا حدثني** ابن ابي اسرة
عن يحيى بن شبل قال سئل عن ابي الحسين يبيع من رقيق صدقة
على ويشتا قال حدثنا بشر بن الوليد قال انانا ابو يوسف قال حدثنا
عبد الرحمن بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن جده انه تصدق ببيع ابنته
لها مرضات الله تعالى ليدخلني بها الله الجنة ويصرفني عن النار ويصرف
النار عني في سبيل الله ووجهه وذو الرحم البعيد والقريب لا يتباع ولا
توهب ولا تورث كل مال في يبيع غير ان رباحا واما بغير ربحا ان حدث
لي حدث فليس عليهم سبيل وهم يحرون موالى يعملون في المال خمس حرم وجه
نققتهم ورزقهم ورزق اهلهم فذا ان الذي اقضى ما كان يبيع حيا انا او
ميتا ومنع ذلك ما كان لي بواحد من القرى من مال ورقيق حيا انا او ميتا مع
ذلك الادب واهلها حيا انا او ميتا ومنع ذلك عبد اهلها وان رزعا
له مثل ما كتب لا يبيع رزعا وجير **وحلست** الزبير رضي الله عنه
قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا ابن ابي الزناد عن هشام
ابن عروة عن ابيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه انه جعل ديرة على
بيته لا يتباع ولا تورث ولا توهب وان للرد ديرة من بيته ان تسكن غير
مضرة ولا مضرة لها فاذا استغنت بزوج فليس لها حق **وحلست** معاوية
ابن جبل رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا النعمان بن
مقن عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك **قال**
وحلست يحيى بن عبد الله بن ابي عن ابيه قال كان معاوية بن جبل رضي
الله عنه اوسع انصارى بالمدينة ربحا فتصدق بداره التي يقال لها دار
الانصار اليوم وكتب صدقة قال ثمان ابن ابي اليسر خاتم عبد الله بن
ابي قتادة في وقال يبيع هي صدقة على من يدرى يكون او لا يكون وقد
قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما لا صدقة حتى تقبض فاختصموا الى مروان
ابن الحكم فجمع لم مروان بن الحكم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فراوان تنفذ الصدقة على ما سئل ورواوا وحلست في اليسر ويكون له

ادبا

ادبا فحسنة ايا ما ثم كلم فيه فحلاه فلقد كان الصبيان يفتكونه **وقد**
حلست عائشة واختها اسودام سلة دام جيبته وصفية ازواج
النبى صلى الله عليه وسلم **وحلست** سعد بن ابي وقاص وخالد بن الوليد
وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضي الله
عنهم اجمعين وهذا اجماع منهم على جواز الوقف والزومه وكان الخا
ماسه الى جواره لقول يزيد بن ثابت رضي الله عنه لم نر خير الميت ولا لحي
من هذه الخنيس الموقوفة اما لحي الميت فيجزي اجرها عليه واما
لحي فيحبس عليه ولا يورث ولا يقدر على استملاكها وان زيدا بن
ثابت جعل صدقة التي وقفها على سنة صدقة عمر بن الخطاب وكتب
كتبا على كتابه هذا واما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم لا حبس
على فرايض الله فنقول انه محمول على انه لا يمنع اصحاب الفرائض عن فروضهم
التي قد رعا الله لم في سورة النساء بعد الموت بدليل نسخها لما كانوا عليه
من جرمانهم الا انث قبل نزولها وتوريتهم بالمواعاة والموااة مع
وجودهن وقول شريح بن جهم يبيع الحبس محمول على حبس الكفرة
مثل البجيرة والسائية والوصيلة والحام عملا بما موضح اللفظ متواتر
المعنى وحللا للمحل عليه توفيقا بين الأدلة **باب**

الفاظ الوقف وأهله ومحل وجهه بتوقفه **وقد**

على صدور ركنه من اهلها مضافا الى محل قابل له لما علم ان قيام ذات
التصرف بالاهل وقيام ركنه بالمحل فكنه لفظ الوقف وما في معناه كقوله صد
محرمة او صدقة مؤبدة او صدقة لا يتباع ولا توهب ولا تورث او صدقة
موقوفة واهله اهل التبزع وهو اهل العاقل البالغ غير مرتد ولا محجور
فيصير منه لا رعا عند ما ولو في مرض الموت الا ان للورثة ابطال ما زاد على
الثالث كالنذير ولا يصح من العبد الا اذا اذن له مولاة وكان غير مستغرق
بالدين واستغراقه لا يصح وقفه فاذا اذن له سيده مع الغرما بتا على قول ابي

قف
اهل الوقف

وقف
الوقف المستغرق

حنيفة رضي الله عنه ولا من الصبي والمجنون الذي لا يعقل العزيم
عن التصرف ولا من المندوسيات ببيانه في اضر الابواب ولا من المحر
على قول من يرى به وان لم يكن محجوزا عليه يصح وقفه وان قصد به
ضر عامانه لتبوت حقه في ذمته دون العين ومحملة المال المتقوم
وسياتي ببيانه في فصله وحكمه ما ذكر في تعريفه من انه حبس العين
عن التملك والتصدق بالمنفعة فلو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة مودة جاز لانها عند عامة العلماء الا ان محمدا الشترط
التسليم الى المتولى واختاره جماعة وعند ابي حنيفة رضي الله عنه يكون
نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات توارث
عنه **ولو قال** صدقة موقوفة في حياتي وبعد موتي جاز عدم
الا ان ابا حنيفة رضي الله عنه قال ما دام الواقف حيا كان ذلك نذرا منه
بالتصدق بالغلة وكان عليه الوفا بما نذر ولو رجع عنه جاز ولو لم
يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من اوصى بخدمة
عنده لانسان فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة على ملك مالكها حتى
لومات الموصى له بها يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في الوقف لا
يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء فتتأبد هذه الوصية **ولو قال** ارضي
هذه موقوفة او قال وقف ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة محيي
الوقف قال هلال رحمه الله لان الوقف يكون للمغني والفقير ولا يسمي لهما
هو فلذلك ابطله وصار كالوقف ارضي محبوسة ولم يزد على ذلك افا انها
لا تكون وقفا لان الارض توقف للدين والوصايا وبحسب الاصل فهذا
وقف لم يسم سبيله ووجهه فلم يتصدق بغلته فقد خرج من ان
يكون على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم عن الخطاب رضي الله عنه
لانه اذا ذكر حبس الاصل ولم يذكر الصدقة علمنا امره بمن الخطأ
فلذلك ابطله حتى يجمع الكلامان الصدقة والحبس فاذا اجتمعا
كان الوقف جائزا وقال ابو يوسف يجوز ويكون وقفا على المساكين لان

مطلقة

قال هو وقف
او صدقة

قال صدقة موقوفة

مطلقة ينصرف الى المساكين عرفا **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة
او موقوفة صدقة ولم يزد على هذا جاز في قول ابي يوسف ومحمد وهلال
الراي رحمهم الله ويكون وقفا على الفقراء او قال يوسف بن خالد السبيعي
لا يجوز ما لم يقل واخرها للفقراء ابد او الصحيح قول اصحابنا لان محل
الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكر لا ابد ايضا ولو قال
ارضني هذه محرم صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة
لان المحرم بمنزلة قوله موقوفة في لغة اهل المدينة ولو قال حبست
ارضني هذه او قال ارضني هذه حبس لا يكون وقف في قولهم **ولو قال**
حرمت ارضي هذه او قال في محرم **قال** الفقيه ابو جعفر هذا اعلى
قولا لانه يوسف كقوله موقوفة ولو قال حبس موقوف او حبس وقف
فهو باطل قال هلال في قولنا وقول ابي حنيفة لان معنى قوله وقف
ومعنى قوله حبس سواء كان قال ارضي وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا
وقال وكذلك لو قال هي محرم حبس محرم لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل
ولم يسم لمن الغلة فلذلك ابطله ولو قال موقوفة حبس محرم لا يباع
ولا يوهب ولا يورث ولم يزد على ذلك لا يجوز الا ان يجعل فيها معنى
الصدقة او المساكين مع حبس الاصل فيجوز ذلك عندنا ولو قال
حبس صدقة او صدقة حبس قال هلال هذا جائز وقال الفقيه
ابو جعفر هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة ولو قال هي موقوفة لله
تعالى ابد جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على الفقراء لان في قوله موقوفة
لله تعالى ابد ادبلا على انه اراد بها المساكين لان فيه قربا الى الله تعالى
بقوله لله تعالى وحرمت ومن ان تكون موقوفة للدين بقوله لله تعالى ابد
وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او قال موقوفة لطلب ثواب الله ولو
اوصى بوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف
على الفقراء ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح ونصح تقديره
صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلها تكون لفلان

حبس ارضي
ليس بوقف

قال حبس ارضي

موقوفة لله ابد

مادام حيا ومثله لو قال صدقة موقوفة على زيد ابد الوقال على ولدي
 ابد الا انه يصح من غير ذكر الابد فصح ذكره اولى ولا يصح على قول
 يوسف بن خالد وان ذكر الابد لان ذلك لفظ الابد مضاف الى الصدقة
 على زيد او ولده وهو لا يتبادر فيلغوه هذا اللفظ وكذا لو قال ارضي هذه
 موقوفة على وجه الخير او على وجه البر يكون وقفا على الفقراء لان البر عبارة
 عن الصدقة ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة في الحج عنه والعمرة يصح
 الوقف ولو لم يتل على لا يصح لانها ليست بصدقة ولو قال ارضي هذه
 موقوفة على الجهاد او على الجهاد او في الغزو او قال في الكفاية الموقوفة
 او في حرفة القصور او قال في بناء المساجد او الحصون او قال على
 مرممتها او قال على عمل السفن يات في الاماكن المحتاج اليها او غير
 ذلك مما يتبادر فانه يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل **قال**
الفقيه ابو جعفر رحمه الله متى ذكر موضع الحاجة على وجه
 يتبادر فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على استاء
 السبل لانهم لا ينقطعون ويكون لفقراءهم دون اغنيائهم بخس الغنيمة
 وكذا لو قال على الرمي او على المنقطع بهم لانهم يتبادرون ويكون لفقراءهم
 فقط وهذا قول هلال دماسياني من بطلانه على الرمي قول الخصاص
 رحمه الله تعالى قال شمس الامنة رحمه الله اذا ذكر مرفاهة تنصيب على
 الحاجة فهو صحيح سواء كانوا يخصصون ولا يخصصون لان المطلوب وجه
 الله يستوي فيه الاغنياء والفقراء فان كانوا يخصصون فهو باطل لان كان
 صحيح لهم باعتبار اغنيائهم وان كانوا لا يخصصون فهو باطل لان كان
 2 لفظه ما نذل على الحاجة استعمالا بين الناس لا باعتبار حقيقة
 اللفظ كاليتامى فالوقف عليهم صحيح ويصرف للفقراء منهم دون اغنيائهم
 فهذا الضابط يقتضي صحة الوقف على الرمي والاعيان وقرقران
 والفقهاء واهل الحديث ويصرف للفقراء منهم كاليتامى لا لشعرا لاسما
 بالحاجة استعمالا لان العوام والاستعمال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب

صدقة موقوفة
 في الحج والعمرة

فيهم

فيهم الفقراء ومما صح مما سياتي في باب الوقف الباطل انه باطل على
 هو لا ولو قال ارضي هذه موقوفة على فقرا ارضي او قال على اولادي لا
 يصح لانهم ينقطعون فلا يتبادر وبدونه لا يصح الا ان يجعل اخر
 للفقراء ولو قال ارضي هذه موقوفة على فقراء بني زيد او قال على يتامي بني
 عرو فان كانوا يخصصون وكان الوقف في الصحة لا يصح لانه لا يتبادر
 وان كانوا لا يخصصون يصح ويصير بمنزلة الوقف على اليتامى والفقراء
 روى عن محمد رحمه الله ان مالا يخص عشرة وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل اربعون وقيل ثمانون والفتوى
 على انه مفوض الى الراي كما لو قال ارضي صدقة لا يتبع يكون نذرا
 بالصدقة ولا يكون وقفا لان قوله صدقة عبارة عن النذر فنصدق
 بها ولا يجبره القاضي عليها ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا
 على المساكين ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على
 زيد ايام حياته جاز لحصول التابيد بسبب كونها للفقراء بعد ان ماله
 يكون للفقراء الا ان زيد اقدم عليهم ولو قال هي صدقة موقوفة على زيد
 مادام حيا وكان في صحته فانه يكون باطلا لكونه غير مؤبد ومن شرط
 صحة الوقف التابيد كما نقل عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انهم جعلوا اوقافهم مؤبدة فاكان مثل ذلك يصح ومالا فلا ولو قال
 جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة
 ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا بالتصدق بعين الدار
 للمساكين للحال ولو قال ضيعت هذه سبيل او للسبيل ان كان من
 ناحية تعارفوا هذا الكلام للوقف صارت وقفا والافئسال عن نيته
 فان نوى وقفا فهو كونه وان نوى صدقة تصدق بعينها او قيمتها وان لم
 يكن له نية تورث عنه اذ مات **فصل في بيان ما يتوقف**
حوار الوقف عليه اتفق ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على
 ان الوقف يتوقف حواره على شرط بعضها في التصرف كالمملك فان الولاية

مالا يخص
 منوط بالمحكمة

بطل شرط صحة الوقف التابيد

الكفاية
 في الوقف

وقف ملك شيع

على المحل شرط الجواز والولاية تستفاد بالملك او هي نفس الملك حتى لو
وقف ملك الغير بغير اذنه توقف على اجازته وبعضها يرجع الى نفس التصرف
وقد على البيعة ^{وقد على البيعة} ومؤكد قرية في ذاته وعند التصرف حتى لو وقف المشاء ارضه او داره
على البيعة او الكنيسة او على دار دعواه للبندعة او على فقر اهل
الحرب لا يجوز لعدم كونه قرية في ذاته وعند التصرف وكذا الوكان
الواقف ذميا لعدم كونه قرية في نفس الامر وسياق بيانه في وقف
اهل الذمة ان سأل الله تعالى وبعضها يرجع الى المحل وهو كونه عقارا
ومنفولا فتعال للعقار واختلفا في كونه اربعة اشياء شرط للجواز
الا والتسليم الى المتولى ليس بشرط عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لان
الوقف ليس بتمليك وانما هو اخرج له عن ملكه الى الواقف فاشبه
الاعتاق بخلاف الصدقة المنفقة فانها اخرج عن ملك الى مملوك
فيحتاج الى قبض العين لتملك ولما تقدم من رواية الواقدي في وقف
عمر بن الخطاب انه في يده فاذا توفي فهو الى حفصة ولان يد المخرج اليد
فيه حكما لاستفادته والولاية منه فيصير كانه اخرج منه اليه ولا تزيد
يد الفرج على يد الاصل في الحكم بشرط عند محمد لانه تقرب الى الله تعالى بعين
من ماله فيتوقف جوارحه على التسليم كالصدقة بالعين وقد علم
جوابه ثم تسليم كل شيء عنده بما يليق به ففي المفترقة يتحصل بدفن
واحد فصاعدا اباذنه وفي السقاية بشرط واحد وفي الخان ينزل
واحد من المارة هذا في المفترقة والخان الذي تنزل فيه المارة كل يوم
واما ما السقاية التي تحتاج الى صمت الماء فيها والخان الذي ينزل
الحاج بمكة والغرة بالثغر فلا بد فيها من التسليم الى المتولى لان نزولهم
يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بمصالحه والى من يصيب المأفنة
والغنى والفقر في الخان والسقاية والبير والحوض سواء استواهما
التسليم في المسجد في الحاجة والمسجد بالصلاة فيه جماعة باذنه وسياق ما فيه من
الاختلاف في باب بناء المساجد ان سأل الله تعالى وعلى هذا الخلاف

ينبغي

خرب ما هو المسجد

ينبغي ما اذا استغنى الناس عن الصلاة في المسجد خرب ما هو اليه فاعاد
محمد الى ملك واقفه ان كان حيا والى ملك وارثه ان كان ميتا لان
التسليم بالصلاة بشرط عنده ابتداء فكذلك انما وابقاه ابو يوسف
مسجد الغدم اشتراطه التسليم الثاني كونه مقفرا بشرط عند محمد لتوقف
التسليم عليه وليس بشرط عند ابي يوسف لما بيناه الحق بالاعتق ولو
وقف نصف ارضه بصرح عنده ولا يصح عند محمد وسياق ما في فضل
وقف المشاء والثالث ذكر التابيد او ما يقوم مقامه كالصدقة ونحوها
شروط عند محمد وليس بشرط عند ابي يوسف ولو قال وقف ارضي هذه
او قال جعلتها موقوفة ولم يزد عليه جازعته وصارت وقفا على
الفقر او بدعتي مشايخ بلخ وعليه الفتوى لان قوله وقف يقتضي ان الله
الى الله تعالى ثم الى نبيه وهو الفقير وذا يقتضي التابيد فلا حاجة الى
ذكره كلاء عقاق وعند محمد لا يجوز لان موجب زوال الملك بدون التمليك
وذلك بالتأبيد كالعق واذ التابيد لم يتوقف عليه موجب وهذا
يبطله التابيد كاي بطل البيع ولو قال وقف ارضي هذه على عاز المسجد
الفلا في جوارحه لانه لو لم يزد على قوله وقف ارضي يجوز عنده فيها لاول
اذا عتبت جهة ولا يجوز عند محمد لاحتمال خراب ما حوله فلا يكون مؤبدا
وعن ابي بكر الاعشى ينبغي ان يجوز على الاتفاق لان الوقف على غارة
المسجد بمنزلة جعل الارض مسجد او بمنزلة زيادة في المسجد **قال**
الفقيه ابو جعفر هذا القول صحيح وقال ابو بكر الاسكاف ينبغي ان لا
يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد وقف على عمارته والمسجد
يكون مسجدا بدون البناء فلا يكون عمارة البناء ما يصح الوقف
والاولا صح وجهه ولو قال وقف ارضي هذه على ولدي وولدي وسلم
ابتداء يصح عند ابي يوسف فاذا انقضوا تكون الغلة للفقر ولا يصح عند
محمد لاحتمال الانقطاع ولو قال وقف ارضي هذه على ولدي وولدي وولدي
باعينهم لم يصح عند ابي يوسف ايضا لان تعيين الوقف عليه يمنع ارادة غيره

وقف المشاء

ذكر التابيد

وقف ارضي على عمار مسجد

وقف على ولده وسلم

بخلاف ما اذا لم يبين لجعله اياه وقفا على الفتر الا ان يرى الله فرق بين قول ابي هذه موقوفة
 وبين قوله موقوفة على ولدي فصح الاول دون الثاني لان مطلق قوله موقوفة ينصرف
 الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الوالد صار مقيدا فلا يبقى العرف فظهر بهذا ان الخلاف
 بينهما في اشتراط ذكر التابيد وعدمه انما هو في التخصيص عليه وعلى ما يقوم
 مقامه كالفقراء ونحوهم واما التابيد بمعنى فشرط اتفاقا على الصحيح وقد ذهب
 عليه تحقيق المشايخ رحمهم الله تعالى **الرابع** اشتراط الواقف الا يتفادى
 بالوقف لا يمنع من صحته عند ابي يوسف ويمنع عند محمد وسفيان في باب الوقف
 على النفس ان الفتوى عليه على قول ابي يوسف وان مع جماعة **فصل**
في بيان اشتراط قبول الموقوف عليه وعدمه قبول
 الموقوف عليه الوقف ليس بشرط ان وقع لا قوام غير معتدين كالفقراء
 والمساكين وان وقع لشخص بعينه وجعل اخره للفقراء يشترط قبوله في حقه
 فان قبله كانت الغلة وان رده يكون للفقراء او يصير كانه مات ومن قبل
 ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده اول مرة ليس له القبول بعده
 فلو قال انا اوقف وقلت ارضي هذه على اولاد زيد ونسبهم وعقبه ومن بعدهم
 على المساكين فقبله بعضهم ورده بعضهم تكون الغلة كلها لمن قبل منهم
 وان رد كلهم يكون للمساكين وان قبل كل واحد منهم بعضه ورد الباقي
 يكون ما رده للمساكين فان حدث لزيد ولدا ونسب وقبله كلهم او
 بعضهم رجع لمن قبله منهم وان رده كلهم كان للمساكين وهكذا الى ان يتوضوا
 بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لجماعة باعيانهم فردها بعضهم فان حصتهم
 تكون لورثة الموصي وكذلك لو ردها الكل في الفرق بينهما ان الموصي انا اوصى
 لم فقط فمما يطل منها يكون لورثته واما الواقف فانه قد جعله بعد هضم
 للمساكين فاذا اطل كونه لم يصير للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد اعلی زيد وعمر وما عا شأ ومن بعدها على المساكين
 ثم مات اخذها او رد يكون حصته للمساكين ولا يستحقها الاخر لانه جعل
 الوقف لله عز وجل ابتداء ثم اوجبه لها وما كان لله تعالى للمساكين فمن

قبل البعض
 ورد الباقي

وقف على زيد وعمر
 ما عا شأ مات
 اخذها

قبل

قبل منهما وبقي حيا يقدم عليهم بحصته بخلاف المسئلة الاولى فانه اوجبه لهم
 او لا ثم جعله من بعدهم للمساكين فلا يكون لهم شيء مما يرد الكل او يتصرفوا
 ولو قال اوقف ارضي هذه على زيد واولاده ومن بعدهم على المساكين فقال
 زيد لا قبل للنفس ولا لاولادي يقع رده في حصته فقط واما اولاده فان
 كانوا كبارا فالردة والقبول اليهم وان كانوا صغارا فيكون حصتهم لولده
 قال وقلت ارضي هذه على زيد ومن بعده على المساكين فقال زيد قبلت
 غلة هذه السنة ورددت ما بعدها اوقال قبلت ثلثها وانصفتها
 ورددت الباقي استحق ما قبله وكان الباقي للمساكين ولو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلی زيد وعمر وما عا شأ ان قبل
 ومن بعدها على المساكين فقبل اخذها ورد الاخر استحق القابل
 حصته وتكون حصته لرد المساكين وقد روي عن زفر رحمه الله انه قال
 اذا اوصى ان يجري على زيد وعمر ومن ثلثه كل سنة ردم لكل منهما ما
 عا شأ انه اذا مات اخذها ما يتصل وصيته الاخر لكونه قال ما عا شأ والميراث
 من هذا عنده حيانها معاوقا لساير اصحابنا رحمهم الله تعالى وصيته
 الباقي منها على حاله ولا يتصل بموت الاخر ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد اعلی زيد وعمر ومن بعدها على المساكين وكان اخذها ما ميت
 يكون الغلة كلها للمحي منها لعدم جواز الوقف على الميت فاذا مات المحي
 تصير الغلة للمساكين **باب**
وقفه وما لا يجوز وما يدخل وما لا يدخل وانما
دخول بعض الموقوف فيه وما يقطع الامام اذا وقف
 الح العاقل البالغ ارضه او داره او ما جرى التفريق بوقفه من المنقولات
 وهو غير محجور عليه ولا مريد يصح لارنا عند فامة العلم اوقال ابو حنيفة
 يجوز تجوز الاعارة او لا يجوز على ما بينا في الكتاب فلو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد اعلی زيد وعمر وما عا شأ ومن بعدها على المساكين
 والشجر دون الزرع والثمرة كافي التبع ويدخل فيه ايضا الشرب والطريق

وقف على زيد وعمر
 فاذا اخذها ما ميت

يدخل البناء والشجر
 في وقف الارض

استحسانا لانها انما توقف للاستغلا روه ولا يوجد الا بالماء والطريق
فكان كالاجارة بخلاف ما لو جعل ارضه او داره مقبرة وفيها اشجار
عظام وابنية فانها لا تدخل في الوقف فتكون لورثته من بعده
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وعلى
الشجرة ثمرة قائمة يوما الوقف قال هلال في الفياض تكون الثمرة له
ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على الفقير على
وجه التذلل على وجه الوقف لانه لما قال لجميع ما فيها ومنها فقد تكلم
بما يوجب التصديق فيلزمه التصديق بالثمرة التي كانت متصلة به يوم
الوقف وما يحدث بعده يصر في الوجوه التي سماها لكونه غلة الوقف
وذكر الناطقي رجل قال جعلت ارضي هذه وقف على الفقير ولم
يقل بحقوقها بعد هذا البناء والشجر الذي فيها تبعا ولا يدخل الزرع النابت
فيها حنطة شنان او شعير او غيره وكذلك البقل والاسرو والرياحين
والخلاف والطرفا وفي الاجمة من حطب يقع في كل سنة والورد والياسمين
وورق الحنا والقطر والباذنجان وزهر فصل النرجس والوطاب فانها لا تدخل
واما الاصول التي تبقي والشجر الذي لا يقطع الا بعد عامين او اكثر فانها
تدخل تبعا ولو اراد بحقوقها تدخل الثمرة القائمة في الوقف وهذا اولى
خصوصا اذا اراد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها
حمامات يطرن وفيه كوريات غسل يدخل الحمام والنخل يتقلى الدار والغسل
كما لو وقف ضيعة وذكر ما فيها من العبيد والدواب والالات الحاشية
فانها تصير وقفا تبعا لها وان لم تدخل اصالة كالما والهو والاطراف
في بيع الاراضي والعبيد ونفقته من غلة الوقف وان لم يذكرها الوقف
ولو زوج الحاكم جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز ولو من امة الوقف
لانه يلزمه المهر والنفقة ولو ضعف بعضهم عن العمل بجوز للقيم ببيع وشرا
غلام يملك وكذلك الدواب والالات يبيعها ويشترى بمتنهما ما لم يوصل
لوقف وليس للقيم قطع الاشجار المثمرة ولا بيعها وله بيع غيرها بعد

لا يدخل الشجر
في وقف المقبرة
لو كان على الشجر
الموقوف شجر

زوج عبد الوقف

له بيع دواب
الوقف اذا لم يوصل

القطع

القطع لا قبله لانها ما دامت متصلة بالارض لكونها تبعا لها واذا انبت
السنبل في اصول النخلان كان في تركه ضررا بالنخل يقطع ويبيع ومنه
كثمن السعف غلة للوقف ولا يتركه على حاله واذا صار نخلا خرج من ان
يكون غلة وصار وقفا وهكذا حكم ما يربى من اصول اشجار الوقف
ولو كان في كرم الوقف شجرة يضر ظلها بثماره ان كان ثمرها يربى على ما
ينقص من ثمره لا تقطع ولا تقطع وهكذا الحكم لو اضر بالارض ولو وقف
ضيعة له وقال شهرتها تغني عن تحديد ما جاز الوقف ثم لو قال عن
بعض قطع من الارض لغيره اخلت في الوقف فانه ينظر الى حدودها
فان كانت مشتهرة وكانت تلك القطع داخلها كانت وقفا والا كان
القول فيها قوله وهكذا الحكم لو وقف دارا وقال ان هذه الحجرة لا تدخل
في الوقف فانه ينظر الى حدودها ونسب الجيران عنها فان شهدوا انها
من الدار كانت وقفا والا كان القول قوله فيها اشكل كونه موقفا ولو وقف
ارضا قطع اياها السلطان فان كان ملكا له او مواتا صح وان كان من
بيت المال لا يصح ولا يصح وقف ارض الحوز وهي ما احازها السلطان عند
عجرائها عن راعيتها وادامتها بدفعها اياها اليه لتكون منفعتها
للمسلمين مقام الخراج ورقبة الارض على ملك اربابها فلو وقفها من ارضه
السلطان فيما يعارتها لا يصح لكونه من ارضه ولو وقف ارضا اشتراها
بعقد فاسد يصح ان كان بعد القبض لانه استملكها باخراجه اياها عن
ملكه بالوقف وعليه قيمتها ولو استحق ما وقفه لا يلزمه ان يشتري
بثمنه الذي يرجع به على البائع ارضا ليعقها به لانه وقف مالا يملك ولو
استحق بعضه مشاعا واخذ المستحق لا يبطل الوقف في الباقي عند ان يكون
لانه يجزئ مشاعا ابتداء فالاولى بقاء ولو اشترى ارضا بالخير وقبضها ثم
وقفها قبل مضي مدته يصح ويكون ذلك انما لا يخارجه وهكذا الحكم في
البائع اذا كان الخارجه وهو وقف ما باع ولو بعد التسليم ولو وقفها
المشتري ولو بعد القبض في مدة خيار البائع فاسحق البيع لزم وبطل الوقف

وقف الاقطاعات
وقف ارض الحوز

وقف البيع
فاسدا

استحق ما وقفه

المشتري لان البات اذا اطر على موقفين ابطله ولو اشترقت منه بعد الوقف فخصم قيمتها
 جاز بشرطه وقوقفه ومثله العتق الى زمن الاستيلاء ولو اشترى ارضا
 فوقها شرا طلع فيها على غيب رجع بالنقصان ولا يلزمه ان يشتري
 بدلا لعدم دخول نقصان الغيب في وقف ما اشترته قبل قبضه او ما
 رصده بعد تسليمه صح ويجوز القاضى على دفع ما عليه ان كان موسرا
 وان كان معسرا ابطال الوقف وابعه فيما عليه بخلاف عتق المرفون لعدم
 امكان رفعه بعد نزوله وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم الى
 المستاجر لعدم تعلق حقه بما التتمها وذكر البقال في فتاويه اختلافا
 في جواز وقف البناء بدون الارض وذكر عن محمد بن عبد الله تعالى انه قال اذا
 وقف بناء في ارض الوقف على الجهة التي وقفت الارض عليها حاز **وذكر**
 في اوقاف الخصاص ان وقف حوائت الاسواق يجوز ان كانت الارض
 باجارة في ايدي الذين يؤهلها لخراجهم السلطان عنها ولا يرغم وانما له
 غلة فاخذ ما منهم وتداوله خلفاء عن سلف ومعنى عليها الدهور وهو
 في ايديهم يتبايعونها ويوزونها ويجوز فيها وصاياهم ويهدمون بناها
 ويبذلونها ويبنون غيره فكذلك الوقف فيها جائز انتهى **وفي فتاوى**
 الناطقي عن محمد بن عبيد الله الانصاري من اصحاب زفرانه يجوز وقف
 الدرهم والطعام والمكيل والموزون ففصله كيف يصنع بالدرهم قال
 يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل وكذلك يتباع المكيل والموزون
 بالدرهم او الدنانير ويدفع مضاربة ويتصدق بالفضل وقيل على هذا
 ينبغي ان يجوز اذا قال وقفت هذا الكرو على ان يقرض من لا يذره من
 الفقراء في دفع اليهم ويبدرونه فاذا احصوا ما يؤخذ ويقرض لغيرهم
 وهكذا اديا ولو وقف رب الدين المالا ضبعة من مال المضاربة يصح عند
 ابي يوسف مطلقا وعند محمد لا يصح ان كان في المال ربح بناء على جواز وقف
 المشاع وعدمه **فصل في غرس الواقت او غير**
الاشجار او بنايه في الوقف رجال غرس فيما وقفوا اشجارا او

وقف
 والخيار للبايع
 فامضى البيع

وقف
 المرفون
 والنقود قبل القبض

وقف
 الموم

وقف
 البناء دون
 الارض

وقف
 الدرهم
 والمكيل والموزون



بني بنا او نصب بابا قالوا ان غرس من علة الوقف او من ماله وذكره
 غرسه للموقف يكون وقفا ولو لم يذكر شيئا وغرس من ماله يكون ملكا له
 ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس فيها اليكون ملكا له
 ان كان لها ثمرة كالشجرة مثالا باح بعضهم للقوم الاكل منها والصحيح
 انه لا يباح لانها صارت للمسجد فتصرف في عمارته بخلاف شجرة على طريق
 العامة جعلت وقفا عليهم ويستوى فيها الغني والفقير كالماء
 الموضوع في القلوات ومما السقاية وسرير الجنازة والمصحف
 الوقف ولو كانت الثمار على شكاير رباط المارة قال ابو القاسم ارجو
 ان يكون النزال في سبعة من ثنائها الا ان يعلم ان عاينها جعلها
 للفقراء او قال ابو الليث الاحوط ان يحترز عن ثنائها لم يكن
 سكاك فيه الا ان يكون ثمرة لاقية لها كالنوت مثلا ولو غرس
 رباط شجرة في وقف الرباط وتعاقد لها حتى كبرت ولم يذكر وقت
 الغرس انما للرباط **قال الفقيه ابو جعفر** ان كان اليه
 ولا يه الارض الموقوفة فالشجرة وقف ولا يه لولا رفعها ولو
 طرح سرقينا في وقف استاجر وغرس فيه شجرة مات يكون لورثته
 ويومزون بقلعه وليس له الرجوع في رد السرقين في الارض عندنا
 ولو وقف شجرة باصلها على مسجد معين او على الفقراء فان كان
 لها ثمرة او ورق ينفع به كشم القرماد لا تقطع الا اذا يبست او
 يبس بعضها فانه يقطع اليابس ويترك غيره لانه لا ينفع باليابس
 وينفع بالاحضر وان لم يكن لها ثمرة تقطع ويصرف ثمنها في عمارة
 المسجد ويتصدق به **مفتي** فيها اشجار عظام وكانت
 فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة ان علم مالك الارض تكون الاشجار له
 باصولها يصنع بها ما يشاء وان كانت مواتا واتخذها اهل القرية
 مقبرة فلا شجرة باصولها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة ولو
 بنيت بعد ذلك فهي للغارسان علم والا فالراي فيها للقاضي ان راى

غرس الوقف
 بعد الوقف

اكل ما في شجرة
 المسجد

الاشجار التي
 على المارة

غرس
 رباط فيه

شجرة
 لم يعرف
 مشيتها

جعل ارضه بيعها وصرف ثمنها في عمارة المقبرة جاز له ذلك وهو في الحكم كأنها وقف
 مقبرة وفيها اشجار ولو جعل ارضه اوداره مقبرة وفيها اشجار او بناء فهي ومقرها
 له ولورثته من بعده لان مواضع الاشجار والبناء كانت مشغولة
 فلا يدخل في الوقف ولو عرس اشجارا في ضفة حوض قرية او في
 شاطئ ماء جاني طريق العامة او على ظهر العامة كانت له فان قطعها لم يثبت
 من عروقها اشجار تكون له ايضا كوجودها من ملكه اشجارا على حافتي
 نهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الفارس وهو يجري امام
 باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا للشربة فما
 ثبت فيه ولم يعرف فارسه يكون له وان لم يكن الارض لم يملك العامة وللشربة
 حق التسبيل فقط فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك المكان حين
 اشترى الدار ايضا فافانها لا تكون له ولا تكون له لان ما ثبت في فتا
 داره يكون له ظاهر **فصل في وقف المنقول اصاله**
 اختلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في وقف المنقول مستقلا فعلى
 يوسف في النواذر لا يجوز الوقف في الحيوان والرقيق والمتاع
 والنياب ما خلا الكراع والسلاح الابطريق التبع كما تقدم
 والصحيح ما روي عن محمد من انه يجوز وقف ما جرى فيه التعارف
 كالمصاحف والكتب والفاس والقدوم والمنشأ والقدوم والحجارة
 لوجود التعارف في وقف هذه الاشياء به بترك القياس كما في الاستصناع
 بخلاف ما لا تعارف فيه كالنياب والامتنعة لان من شرطه التابيد كما
 بينا ولكن تركناه فيما ذكرناه للتعارف وفي السلاح والكراع للجهاد
 بالنص **فان خالد** بن الوليد رضي الله عنه وقف دروعا في سبيل
 الله فاجازه النبي صلى الله عليه وسلم وجعل رجل ناقه في سبيل الله
 فارادت امراته ان تحج عليه فاجازها لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال الحج من سبيل الله وطلحة رضي الله عنه جسر سلاحه وكرعه في سبيل
 الله اى حيله والابل كالحيل لان العرب تقابل غليها وتحمل عليها السلاح

وقف الابل

فبقي

فبقي فيها وراه على الصل **ولو وقف** بقرة على رباط بان يعطى
 ما يخرج من لبنها ويشير ارضا وسمنها لابن السبيل ان كان في موضع
 تعارفوا ذلك يبيع كما في السقاية والافلا ولو وقف ثورا على اهل
 قرية لينزى على بقرهم لا يصح لانه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرية
 مقصودة ولو وضع حشا في مسجد او على قيد يلاله ان يرجع به لانه لا
 يترك فيه داما ولو كثرت الدواب المربوطة للمرابطين وعظمت مؤنسا
 يجوز للتولي بيع ما كبرت سنها وخرجت عن صلاحية ما ربطت له
 ونيسك الصالح منها ولو باع اهل المسجد بقصد او غلة وقفه يجوز
 ان لم يكن ثمة قايض وان كان فالصحيح انه لا يبيع الا بانه وقف
 تقدم ان محمد بن عبد الله الانصاري من اصحاب زفر قال يجوز وقف
 الدراهم والطعام والله اعلم **فصل في وقف المشاع**
وقسمته والمهاياة فيه اتفق ابو يوسف ومحمد رحمهما
 الله على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبر والري واختلف
 في المملك فاجازه ابو يوسف وبه اخذ مشايخ بلخ وانطلق محمد بن
 علي اختلافهم المتقدم فنقول بقدر ما على قول ابو يوسف اذ وقف
 احد الشريكين حصته من ارض جاز واذا اقتسماها بعد ذلك فما وقع
 في نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيه وان
 وقفه ثانيا كان احوط لارتفاع الخلاف ولو وقف نصف ارضه مثلا
 ينبغي ان يبيع نصفها ثم يقاس المشتري **ولو** رفع الامر الى القاضي
 فامر رجلا بالقياسه معه جاز وليس له ان يقاسم نفسه لانها مأخوذة
 من الماعلة فقتل في المشاركة بين اثنين فما فوقهما ولو قضى حجاز
 الوقف المشاع ارتفع الخلاف ثم اذا اطلبيا من القاضي القسمة قال
 ابو حنيفة لا يقسم ويأمرهم بالمهاياة وقلا يقسم اذا كان البعض ملكا
 والبعض وقفا ولو كان الكل وقفا فادار اربابه قسمته لا يقسم حتى لو
 وقف ضيعته على ولديه مثلا فادار احدهما قسمته لا يقسم نصيبه

وقف على البقر
 لينزى على اهل
 القرية

بيع غلة المسجد
 بغير اذن القاضي

وقفه

وقف
 من الملك

وقف نصف ارضه
 كيف تقسم

قسمة الوقف
 بين اربابه لا يجوز

مزارعة لا يجوز بل يدفع القيمة كلها بمزارعة وليس ذلك الى اربابه ولما
هو للقيم ولو قسمه الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد منهم
نصيبه وليكون المزارع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل
اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن اتى منهم بعد ذلك ابطال ولمن
وقف دورا لا اشتغال له ان يسكنها احد بغير جواز ولو وقف
دارا للسكنى ولديه فطلبت احدها المهاياة واتي الاخر يسكن كل
نصفها بلا مهاياة **حاشوت** بين اثنين فوق وقف احدهما نصيب
واراد نصيب لوح الوقف على ابيه فنعى الاخر له ذلك لانه تصرف في محل
مشترك ولو رفع الامر الى القاضي فاذن له به جاز صيانة للوقف عن
البطلان ولعمرو ولاية **امراة** وقفت دارا في مريضها على ثلاث
بنات لها وجعلتها بعد موتها لثلاث بنات لئلا يكون لها من اموالها
لغيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان ميراث فيعلن بهما
ميراث من الاجارة والتملك وهذا عند ابو يوسف خلافا لمحمد
ولو كانت الارض بين رجلين فتصدقا بها جملته صدقة موقوفة على
المساكين ودفعها معا الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من
الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض ولو اختلفا في وقفها
جهة وقفها واتحد ازمان تسليمها لهما او قال كل منهما لقيمة اقبض نصيب
مع نصيب صاحبه جاز ايضا اتفاقا لانها صار اکتول واحد بخلاف
ما لو وقف كل واحد حصه وسلم لقيمة واحدة فانه لا يبيع الوقف عند
محمد لوجود الشيوع وقت العقد وتمكنه وقت القبض ولو قال
وقفت نصيب من هذه الارض وهو ثلثها فوجد اكثر من ذلك كان
نصيبه كله وقفا كالوصية بخلاف البيع فاذا زاد يكون للبائع ارض
او ذور بين اثنين فوق وقف احدهما نصيبه على الفقهاء حكم به محمد
اراد القسمة فقسم القاضي جميع الوقف في ارض او دار جاز عند
يوسف ومحمد واختاره هلال كالوكان لها داران وطلبا القسمة فجمع
القاضي

كل واحد
الموقوف عليه
المهاياة واتي الاخر
وقر
ان

اختلفا
وقفه واتحد
تسليمها

وقف نصيبه
وهو الثلث فاذا
هو اكثر

القاضي نصيب احدهما في دار ونصيب الاخر في دار جاز فكل ذلك
ههنا الا ان ثمة يجوز سوا كان في مصر واحد او مصريين ومهما جمع اذا كان
في مصر واحد لا في مصريين وعلى قول ابي حنيفة يقسم القاضي كل
واحدة على حدة الا ان يرى الصلاح في جمع الوقف كله في ارض او دار واحدة
فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان الشريكين اقتسما بانفسهما
وذلك جاز ولو اقسما الشريكين وادخلا في القسمة دراهم معلومة
فان كان المعطى هو الوقف جاز ويصير كانه اخذ الوقف واشترى
بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهم وانه جاز وان كان
بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصته الوقف
وقف وما اشترى ملك له ولا يصير وقفاً اذ اراد تمييز الوقف
عن الملك يرفع الامر الى القاضي كما تقدم ولو وقف عشرة اذرع شايعة
من ارض فقام فوق نصيب الوقف اقل من ذلك لجودة الارض التي
وقفت للوقف او اكثر لكونها دون القطعة الاخرى جاز لان مثل هذه
القسمة يجوز في الملك فكل في الوقف اذا كان فيه صلاح للوقف لتحقيق
المعاهد ولو اراد ان يصرف الارض الوقف الى ارض اخرى مكانها ويجعل
الوقف ملكا لنفسه لا يجوز لانها من اقله للوقف الى غيره الا ان يكون
قد شرط لنفسه الاستئجار في اصل الوقف فيجوز ولو قال
وقفت من هذه شيا ولم يسمه كان باطلا لان الشئ يتنازل والقليل
والكثير ولو بين بعد ذلك بما بين شيا قليلا لا توقف عادة ولو قال
وقفت جميع حصتي من هذه الدار والارض ولم يسم السهام يجوز
استحسانا اذا ثبت الواقف على اقراره وان محمد ما جاز بينه شهدت
بالوقف ومقدار حصته وسموه حكم القاضي بالوقف وان شهدوا على
اقراره بالوقف ولم يعرفوا مقدار حصته والقول قوله فيه وان مات
قام وارثه مقامه فما اقر به لزمه وحكم به القاضي ثم ان ثبت عند ازيد من ذلك
حكم به ايضا ولو وقف نصف ارض له ثم مات وقدا وصى الى رجل وفي الورثة

وقع في القسمة
نصيب الوقف
اقل لجودة الارض

وقف شيا من ارضه
وقف لجمع
وقف حصتي من
وهذه الدار

كبار وصغاراً راد الوصي ان يقاسم الكبار ويفرز حصته الوقف جازان
 ضم حصته الصغار الى الوقف والا فلا لانه وصي الصغار ووالا على
 الوقف فلا يمكن ان يفرز حصته الوقف عن حصته الصغار كما لو كان
 وصيا على صغاراً فانه ليس له ان يقسم بينهم ويفرز نصيب كل واحد منهم
 عن نصيب الاخر لانه يلزم ان يكون مقاسماً لنفسه فانه لا يجوز ولو اراد
 الواقف ان يقسم ما وقفه لستوى كل واحد منها على ما وقفه ويعرف
 غلته فيما سمي من الوجوه جاز ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به المستحق
 يستمر الباقي وقفاً عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وجوز المقاسمة مع وكيل
 الوقف ووصيه ولو وقف نصف ارضه الى ابيه وإلى رجل اجنبي لا يجوز له
 ان يقاسم الابن ويفرز حصته الوقف لكون الابن وصياً ايضاً ولو وقف
 نصف ارضه على جهة معينة وجعل الولاية لزيد في حياته وبعد مماته
 ثم وقف النصف الاخر على تلك الجهة او غيرها وجعل الولاية عليه لغيره
 في حياته وبعد وفاته يجوز لها ان يقسمها وياخذ كل واحد منها النصف
 فيكون في يده لانه لما وقف كل نصف على حدة صار اوقفين وان اتحدت
 الجهة كما لو كانت لشريكين فوقها كذلك **باب في**

ليس الوصي على
 الصغار ان يقسم
 بينهم

اقتسم
 الواقفان

شروط
 الوقف

قرأ القرآن

قرأ القرآن أو الفقهاء أو المحدثين وما أشبه ذلك مما يشتمل الفقراء والاغنياء
 كان الوقف باطلاً وهذا على إطلاق قول الحنفية وقد تقدم الضابط
 المقضي للفقهاء والبطلان في اول الابواب وهذا لانه لم يقصد به
 المساكين ليكون قربة بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل ابداً
 على ولد زيد لان زيد معين فيكون الوقف على ولده جائز واما الناس
 وما أشبههم فلا يختصون ويدخل فيهم الفقير والغني فلا يدرى لمن
 تقطع الغلة للاغنياء أو الفقراء ولا يمكن صرفها الى الجهتين لاستلزام
 امر اختلاف الجهة غنى وفقراً اختلاف المصروف هبة وصدقة وهما
 مختلفان ومما كانه قال وقعت على زيد او على عمرو ومات بلا بيان فانه لا
 يصح لانه في موضع الخطر لا حكم لمرين فلا يكون عليهما ولا على احد من
 بعينه لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ولو قال على ان لا يطلو او زدة من سبيل
 الوقف او بيعه او رهنه او قال على ان لفلان او لورثتي ان يبطلوه او
 يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلاً على قول الحنفية وهلال وجاز على
 قول يوسف بن خالد السمتي لا بطلان بشرط بالخافة اياه بالعق ووقوف
 ارضي هذه صدقة موقوفة يوماً أو شهراً أو ذكر وقتاً معلوماً ولم يزد
 على ذلك صح ويكون وقفاً ابداً او لوقاك فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة
 كان الوقف باطلاً لانه لما قال موقوفة شهراً لم يشترط بعد الشهر منها
 شيئاً لم يشترط ذلك كانت موقوفة ابداً او هل بتمتلة قول صدقة
 موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك فاذا مات فلان كانت للمساكين وهي
 موقوفة ابداً او اما اذا قال صدقة موقوفة شهراً فاذا مضى ذلك الشهر
 كانت مطلقة فالوقف باطل لانه شرط الرجعة فيه ولم يشترط في الباب
 الاول رجعة بعد مضي الوقت فاذا لم يشترط الرجعة فكانه قال صدقة
 موقوفة وسكت هكذا فرق هلال ثم قال اريت رجلاً قال ارضى بعد
 وفاتي صدقة موقوفة سنة قال الوقف صحيح جائز وهي موقوفة ابداً
 قلت فان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل قال فهو كشرط اي نصيب

وقف
 على ناله
 عمر ومات

وقف ارض يوماً
 او شهراً صح ولو قال
 فاذا مضى فهي مطلقة

صدقة موقوفة
 على فلان ومات

الغلة للمساكين منه والارض ملك لورثته لانه باشرطه الغلة خرجت من الوقف
 المضاف الالزام بعد الموت الى الوصية المحضة قال الخشاف ولو وقف داره
 يوما وشهرا لا يجوز لانه لم يجعله مؤبدا وكذلك لو قال صدقة موقوفة
 بعد وفاتي قالان سنة يكون باطلا فاحاصل ان على قول هلال اذا شرط
 في الوقف شرط يمنع التابيد لا يصح الوقف ولو قال اذا جاءني اجداد
 لاسر السهم او قال ان كملت فلانا او اذا تزوجت فلانة وما اشبهه
 فارضي هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف
 لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مالا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح
 تعليق الهبة بخلاف الذر لا يحتمل التعليق ويخلف به فلو قال ان
 كملت فلانا اذا قدم او ان برئت من سرني هذا افا رضى هذه صدقة موقوفة
 يلزمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة التبرع بالعين
 ولو قال ارضي من صدقة موقوفة على ان اصلها او على ان لا يزول ملكي
 عن اصلها او على ان ابيع اصلها وانصدق بتمنيها يستند لها بارض ليس
 له ان يستند لها بدار ولو شرط ارض فريه لا يستند لها بارض غيرها
 لتفاوت ارضي القرى مؤنة واستغلا لا يلزم الشرط ولو اشترى البذل
 من ارض عشر او خراج خازل لعدم خلوا الارض عن احدهما ولو لم يقيد
 البذل بارض ولا دار يجوز له ان يستند لها من جنس العقارات باي
 ارض كانا ودار او بلد شاء للاطلاق ولو بيعها بغير فاحش لا يصح
 في قول اني يوسف وهلال لان القيم كالوكيل ولو اجاز ابو حنيفة الوقف
 بشرط الاستبدال جازا لبيع بالعين الناجز كما مؤدبه في بيع الوكيل
 به ولو اشترى القيم نصف الثمن ارضا واشترى شهيد على نفسه انها من
 البذل جاز ويشترى بالتاقي ايضا بدار ولو باع الوقف وقبض ثمنه ثم مات
 ولم يبين حال الثمن كان دينيا في تركته ولو كان الوقف مرسلا لم يدر
 فيه شرط الاستبدال لا يجوز له بيعه واستبداله وان كانت الارض سبعة لا ينفق
 ولكن يرفع الامر الى القاضي الذي مر ذكره انقالا ان سبيله ان يكون مؤبدا

لقب الوقف
 بالشروط لا يصح

يصح تعليق
 الذر

ينبغي ان يقيد
 هذا بطلان فقيته
 كالاولى اما لو كانت
 بعدة كالصعد
 مثلا والمستند له
 بالجيرة مثلا لا يجوز
 شرط الاستبدال
 بارض او بارض فريه

ينبغي ان يكون القوي
 عليه في الاجتهاد

مات مجدا
 للبذل

لا يباع

لا يباع وانما ثبت له ولاية الاستبدال بالشرط وبدونه كالبيع الخ
 عند شرط الخيار لا يملك احدا المتبايعين نقضه وان الحق فيه عين ولو
 وهبت ثمنه بفتح الهبة عند ابي حنيفة ويضمنه وعند ابي يوسف ولو
 ضاع لا يضمنه لكونه امينا ولو باعها وردت عليه بعيب بقضا وهلك
 الثمن فانه لا يضمنه من ماله ويجوز بيع الارض المردودة عليه في الثمن
 الذي ضمنه بخلاف ما اذا غصبها رجل وضمن قيمتها التعداد رددها ولو
 هلك الثمن عند القيمة ثم رددها اليه واستردها منه فانه يرجع في
 الغلة ولا يبيعها ولو باع ارض الوقف بعروض يصح في قياس قولنا في
 حنيفة فيبيع العروض باحد النقيدين ويشترى به بدلا ويشترى بها
 بدلا وعند ابي يوسف لا يباع الا باحد النقيدين ثم يشترى به بدل ولو
 اشترى به مالا يصح وقعه كغلام وجارية يكون الثمن دينيا عليه ولو باع
 ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بها هو ضامن من كل وجه كالدرب والعيب
 فكذا القبض مطلقا وبعد بقضاء او فسخ او فساد البيع او خيار الشرط او
 الروية جاز له بيعها ثانيا لان البيع الاول صار كانه لم يكن وان عاد بها
 هو كعقد جديد كالاقتار بعد القبض لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كانه
 اشترها شراء جديد افيكون وقفا فيمنع بيعها كما لو اشترى ارض
 اخرى بدلها الا ان يكون شرط الاستبدال مرة بعد اخرى ولو اشترى
 بالثمن ارضا ثم ردت الاولى عليه بقبض بقضاء عادت الى ما كانت عليه
 وقفا والتي اشترها ملك له لانها بدل من الاولى فاذا انفسخ البيع فيها
 عن كل وجه رجعت الى الوقفية الى الاصل لعدم تصور الخلف مع وجود
 الاصل وبغير قصص لا تعود الى الوقفية فتكون له وما اشتراه بدل لاهو
 الوقف لعود ما باعه اليه بعقد جديد معين ولو اشتراه رجل ثم وهبه
 لمن باعه اياه او مات فورثه البايع لا يرجع الى الوقفية بل يبقى على ملكه
 ويشترى بثمنه بدل لعدم انتقال عفته فيه وهذا ملك بسبب جديد
 ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها ارضا اخرى ثم استحققت الارض

عنده

اي كذا
 وهدى
 الارض
 هلك الثمن بعد ما ردت
 بقضا
 باع العين بعرض

فيه رد الماخضة في
 البحر من ان الاستبدال
 لا يصح الا بالعقار
 لا بالنقدين
 عاد اليه بما
 ما استبداله بها
 هو فسخ او فالة

الاولى عليه
 بعد ما اشترى غيرها

باع ارض الوقف
 واشترى غيرها
 فاستحققت الاولى

شرح الاستدلال
لكل ما يلي عليه

الاولى تبقى الثانية وقفا في النيباس وفي الاستحسان لا تبقى لانها انما
كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالاستحقاق انتقضت تلك المباداة
من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا ولو قال على ان استبدل بها مات
واوصى الى وصيته بها فانه لا يملكه لانه شرطه لنفسه وهو امر يحتاج فيه
الى الراي والمشورة بخلاف ما اذا اوكل به في حياة حيث يسهل التوصل
لقيام راي الموكل فاما مكان تدارك الحلل لو وجد ولو شرط لكل من يار عليه
جازه وله ذلك مادام الواقف حيا ولا يجوز بعد موته الا اذا شرط له
الولاية عليه في حياته وبعد وفاته وهذا اقوال في يوسف وهلال بناء
على ان القيم عند ما بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت فتحتاج الى
الاستيفاد اليه في حياته وبعد مماته ايضا لتبقى الوكالة واما على قول محمد
فان الولاية لا تبطل بموت الواقف ولو شرط للمولى استبداله بعد وفاة
تقيد بشرط ويجوز له هو استبداله مادام حياته ليس للمتولى سوى
الاستبدال به خاصة دون الاستناد اليه والايضا به للرجل ولو
شرط للرجل اخرج نفسه يجوز له الانفرا به دون الرجل لشرطه رايه
مع رايه ولو كتب في اول كتاب وقفه لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم
قال في اخره على ان فلان ببيعة والاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه
جاز ببيعة ويكون الثاني ناسخا للاول ولو عكس وقال على فلان ببيعة
والاستبدال به ثم قال في اخره لا يباع ولا يوهب لا يجوز ببيعة لانه
رجوع منه عما شرطه او لا ولو باع المتولى ذلك الوقف وقبض الثمن ثم عزله
القاضي ونصب غيره فاسترد الثاني الوقف من المشتري بحكم القاضي
يجب عليه اجرة ما سكن فيها لا لها مفعة للاجرة وهذا ايضا على قول
المتأخرين **فصل في اشراط الزيادة والنقصان في**
مقدار المرتبات وفي اربابها لو شرط وقفه ان يزداد في وظيفة من
يرى وظيفته وان ينقص من يرى وظيفته من يرى نقصانه من اصل الوقف
وان يدخل معهم من يراه حاله وان يخرج منهم من يرى احواله جاز ثم اذا اراد احد
منهم

زيادته

منهم شيئا ونقصه مرة او ادخل احدا او اخرج احدا ليس له ان يعيد بعد
ذلك لان شرطه يقع على فعل نراه فاداره وامضاه فقد انتهى ما كان واذا
اراد ان يكون له ذلك دائما مادام حيا يقول على ان فلان ابن فلان ان
يريد في مرتبة من يرى زيادته وان ينقص من مرتبة من يرى نقصانه
وان يريد من زاده ويريد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى حاله ويخرج
منهم من يرى احواله متى اراد مرة بعد اخرى رايه بعد رايه ومشئته بعد
مشئته مادام حيا ثم اذا حدث فيه شيئا ما شرطه لنفسه او مات قبل
ذلك يستقل امر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته وليس لمن
يلي عليه بعده شيء من ذلك الا ان بشرطه له في اصل الوقف واذا شرط
هذه الامور او بعضها للمتولى من بعده ولم بشرطها لنفسه جاز له ان
يفعلها مادام حيا لان شرطها لغيره شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولى
فعلها بشرطه له ولو شرط هذه للمتولى مادام حيا جاز له والمتولى ذلك
مادام هو حيا ولو شرط لنفسه في اصل الوقف استبداله او الزيادة فيه
والنقصان ولم يزد عليه ليس له ان يجعل ذلك او شيئا منه للمتولى وانما
ذلك له خاصة لاقتضار الشرط في اصل الوقف على نفسه ولا يجوز له
ان يفعل الا ما شرطه وقت العقد وسبق في هذا الفصل مزيد بيان في

التخصيص كاد
المضاف الى ما بعد الموت بشرط رجوعها الى المحتاج
من واليه الوقف في مرض الموت لازم ولكنه كالوصية في حق نفوذه من
الثالث كالنذير المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية محضه فان
مات من غير رجوع عنه ينفذ من الثلث وقد تكررت الاشارة الى
هذا البحث فاذا وقف الميراث لرضه او ذاره في مرض موته يصح في كل مكان
خرجه من ثلث ماله وان لم يخرج واجازته الورثة فذلك ولا يخرج
يبطل فيما زاد على الثلث وان اجازته النقص ورده البعض جاز في حصته
المحيز وبطل في حصته الراد الا ان يظهر مال اخر يخرج الوقف من ثلثه فيزيد

يلزم في الكل وحكم المال الغائب حكم المعدوم وقد مر كظهوره ومن
 باع منهم سبعة قبل ظهور المال الاخر وقد مر لا يبطل بيعه لاطلاق
 القاضي التصرف له فيه قبل ظهور المال والقدر ومذموم قيمته
 ويشترى بها ارض وتوقف بدله على وجهه وان كان عليه دين
 محيط بماله ينقض وقفه ويباع في الدين كما لو اشترى ارضا
 ووقفها ثم ظهر لها شفع فانه يجوز له ابطال الوقف واخذها
 بالشفقة وان لم يكن محيط بجوز الوقف في ثلث ما يبقى بعد الدين
 ان كان له ورثة والا فغني كله فان باعها القاضي بقيمتها بالدين
 ثم ظهر او قدم له مال يخرج الارض من ثلثه لا يبطل بيعه فيشترى
 بها ارض بدل عنها وان باعها بالكثر من القيمة يشترى بالثمن بدل
 وان وقفها على بعض ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي
 تخرج من الثلث يتوقف وقفيتها عليهم على اجارة البقية فان
 اجازوه تقسم غلته على الموقوف عليهم على ما شرط لهم ولا يقسم بينهم
 وبين ساير الورثة على قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم من ورثته
 ينتقل سهمه الى ورثته ما بقي احد من الموقوف عليهم جازا فاذ ارض
 الموقوف عليهم تكون الغلة للمساكين وحكم ما يبقى عند عدم خروج
 كلها من ثلث التركة حكم خروج كلها ولو وقفها على اولاده واولاد
 اولاده ونسلهم ابدانهم بالسوية ثم على المساكين وهي تخرج من
 الثلث وكانت اولاده وناقلته ذكورا واناثا وكان له زوجة
 وابوان فان اجازة الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على ما شرط
 لهم والا قسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد ناقلته فما اصاب ولد
 الصلب يعطى منه لزوجته وابوية ثمنه وشدها ويقسم الباقي
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه في المرض كالوصية وهي يجوز
 لو ارث دون وارث وما اصاب الناقلة كان له خاصة وقسم بينهم
 بالسوية كما شرطه الواقف وقد ذكرنا حكم من مات من ورثته عن وارث
 وتبقى

طلب
 ولو وقفها على
 اولاده اع

وتبقى النفسه على هذا ما بقي من ولد الصلب احد فاذا انقضت تكون
 الغلة كلها للناقلة على ما شرطه الواقف لجوازه عليهم عند وجود
 اولاد الصلب ويسقط ما كان يعطى لزوجته وابوية لانهم ليسوا
 بموقوف عليهم وانما اعطيناهم مما اصاب اولاد الصلب فرائضه
 لوقفه في المرض على بعض ورثته دون بعض وابية لا يجوز ثم في كل
 سنة يعتبر عدة الغريقين يوم اتيان الغلة فيقسم على ذلك العدد
 فما اصاب الناقلة سلم ثم وما اصاب اولاد الصلب قسم بينهم وبين
 بقية ورثته كما ذكرنا ولو وقفها على الفقراء من ولده وولد ولده
 ونسله ابدانهم من بعدهم على المساكين ولم يخبروه تقسم الغلة على
 عدة فقراء الغريقين من اولاده وناقلته ثم يعمل كما تقدم وهكذا
 الحكم فيما لو وقفها على فقراء ولده وفقرا وولد ولده ونسله ابدانهم
 ولد زيد بن عبد الله ولو وقف ارضه على قوم واوصى بوصايا الاخرين
 والثلث لا يبقى بذلك ولم تجزها الورثة يضرب لاصحاب الوصايا
 في ثلث التركة بقدر ما اوصى لهم ويضرب للوقف في الثلث بقية
 الارض فما اصاب سهم الوصايا منه كان لاصحابها وما اصاب بقية
 الارض الموقوفة منه افرد بقدره منها وكان وقفا على ما سئل فاذا
 كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا مثالا وقية الارض عشرون
 دينارا والوصية عشرة دنانير يعطى للموصي ثم خمسة ويتبقى
 نصف الارض وقفا لكون الوقف في المرض كالوصية فيمتساويان
 بخلاف ما لو اعتق في مرض موته او دبره او وصى بوصايا فانه يبعد
 بالعتق فان فصل شي يصرف في الوصايا والاسقط لما ورد في الخبر
 انه يبدى بالعتق من الثلث ولو قال تعطي غلة ارضي هذه بعد موتي
 لولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله ابدانهم تناسلوا ولم يقل
 صدقة موقوفة فاليها تكون وصية لا وقفا فتصرف الغلة الى الخلق
 من ولده ونسله يوم موت الموصي ان خرجت من الثلث والا فبحسابه

ولا يستحق الحادث بعده شيئا لعدم جواز الوصية للمعدوم فاذا انقضى
تعود الارض الى ورثة الموصي ولو وقفها ثم تبرأ صارت وقف القيمة
فيصح من كل ماله ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
بعد وفاتي على ولدي ومن هلك منهم فجميع ما سمي لمن غلة هذه الصدقة
وما كان يصيبه منها لو كان حيا لولده وولد ولده ونسله ابدا
ما تأسلوا يجري عليهم ويجري نصيب كل من هلك منهم عن غير
ولد على من بقي ما بقي منهم احد يصح الوقف في كلها ان خرجت من
ثلاث ماله وتكون غلته لولد لصلبه ولسائر ورثته على قدر ميراثهم
منه ومن هلك منهم ولد او ولد او ولد يكون سهمه لولد فيقسم
الغلة على سائر اولاد الصلابة كلهم فما اصاب الهالك لو كان حيا باخذ
ولده ونسله وهو وقف عليهم من اصددهم وما اصاب ولد الصلابة
كان بينهم وبين جميع ورثة ابيهم على قدر ميراثهم منه وباخذ ولد
الهالك ونسله ما اصاب ولد الصلابة ما كان يصيب اباهم لو كان حيا
فياخذون من وجهين احدهما ما كان لابيهم وهو وصيه لهم من جدتهم
الواقف ومن جازية لهم والثاني ما كان يصيب اباهم ما صار للباقيين من
ولد الصلابة وهو ميراث لهم عن ابيهم فيقسم على جميع ورثته على
قدر ميراثهم منه حتى لو كان عليه دين يوفي منه ولو كان لوقا
صدقة موقوفة على اولاد زيد وبكر وعمر ومن توفي منهم فنصيبه لولد
ونسله او قال للمساكين وهلك واحد منهم ياخذون للمساكين نصيبه
ويشارك ولدى الصلابة الباقيين في الثلث الذين اصابهم من غلة
الوقف لقيامه مقام ابيه لان ما اخذه او لا كان بوصية الجد وانما ان
جازية لولد ابنه عند وجود ولده لصلبه واما ما اخذه ولده الباقي
من الوقف فاما موقوف على جهة الميراث لعدم جواز وارث دون
وارث فيكون ما سمي لهم جميع ورثته هذا اذا لم تجز الورثة الوقف واما
اذا اجازوه بعد وفاته جاز وكان على ما شرطه وكل من هلك منهم يترك

سهمه

عدد

سهمه الى ولده ونسله ولا شيء لهم من حصته من بقي من ولد الصلابة لان
الوصية قد اجيزت لهم من بقية الورثة ولو اجازوه البعض دون
البعض تقسم غلته على ولد الصلابة فما اصاب الهالك منهم يكون
نصيبه لولده ونسله وما اصاب الاحياء منهم يكون لهم ثم ما كان من ولد
من اجازوا به الوقف فلا حقه فيما بقي من الغلة ولو كان من ولد
لم يجز اياه الوقف فهو على حصته فما اصاب ولد الصلابة من الغلة
لما بينهما فان قال قائل لا يجوز ان ياخذ ولد الهالك من وجهين ما
سما لا بينهم من الوقف وما كان يصيبه على طريق الميراث من حصصهم
من بقي من ولد الصلابة وانما يعطون ما اصاب اباهم خاصة ولا يزداد
غله لك قيل له لو جعلها صدقة موقوفة بعد وفاته على ولده زيد
وعمر ومن هلك منها فنصيبه لولد ونسله ابدا ثم هلك زيد
عن ولد يكون نصيبه لولده والنصف لغيره فان قال له النصف ولا
يزاد عليه شيئا قيل له فان قال ومن هلك منها فنصيبه للمساكين
وهلك عمر وعن ولد وصار نصيبه للمساكين ايكون النصف الاخر زيد
خاصة فان قال نعم قيل له فقد صار لابن الصلابة من الميت شيء لم يصرا الى
ورثة ابنه شيء منه لوقوع وصيته للمساكين في نصيب الهالك خاصة
فتكون الوصية في حصته دون حصته الباقي **قال** هلال رحمه الله
نقلى وهذا اما لا احسب احد يقول مع ان ولد الولد ممن تجوز لهم الوصية
فهم كالمساكين في اخذون ما كان لابيهم من الغلة بوصية جد لهم لهم
ويقولون لهم ما اخذه من غلة الوقف انما ميراثك من ابيك فكيف
يكون ذلك ميراثا منه ولا يكون لما مثله وقد اوصى الواقف في حصته
ابينا من الوقف لمن تجوز لهم الوصية فان اجاز ذلك اخذه دوننا جازا
ان يوصي في نصيب بعض الورثة دون بعض وانه باطل فثبت ما قلنا
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد
ولدي ونسلي ابدا ومن بعدهم على المساكين وليس له مال غيرها ولم تجز

الورثة يكون ثلثاها ملكا لورثته على قدر ميراثهم منه وثلثها على
 ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر الى عدد الفريقين يوم اتيان الغلة
 وينقسم جميع الارض على عددهم فان كان ما يصيب ولد الولد والنسل
 منها مثل غلة الثلث الذي صار وقفا كما اذا كان اولاد الصلب
 عشرة والنافلة خمسة واكثر من غلة الوقف لم خاصة ولا شيء
 لولد الصلب منه وان كان ما يصيب النافلة من جميع غلة الارض
 اقل من غلة الثلث الذي صار وقفا كما اذا كانوا ثلاثة واولاد الصلب
 تسعة يعطى لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون
 ميراثا بين ورثته على كتاب الله تعالى وكل ما ارادوا ويقضوا بتغير
 الاحتفاظ الا ان ينقض ولد الصلب فاذا انقرضوا يكون غلة الثلث
 كلها للنافلة لزوال المراح **ولو قال** ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل بعد موتي على اولاد زيد ومن بعدهم على ورثتي يكون الغلة لاولاد
 زيد **ثم اذ انقرضوا** ترجع الى ورثة الواقف على قدر ميراثهم منه
 ان لم يجزوه فاذا انقرضوا يكون للمساكين وهكذا الحكم لو قال على اخوتي
 واولادهم ونسلي ابد افاذا انقرضوا هم على ولدي ونسلي ابد فاذا
 انقرضوا هم للمساكين واذا رجعت الغلة الى ولده ينقسم بين ولده
 ونسله على حكم ما تقدم ولو وقف ارضه ومي يخرج من الثلث ماله ثم
 تملك المار قبل موته او بعد موته قبل وصوله الى الورثة وليس له مال
 غيره لك يجوز لهم ان ينظروا الوقف من ثلثها ولولم يكن له مال يخرج
 الارض من ثلثه وقت الوقف ثم ملك الوقف ثلثها مما لا يخرج من
 ثلثه تكون كلها وقفا ولو جعلها وقفا بعد وفاته ومي يخرج من الثلث
 ثم حدث فيها غلة قبل موته فايها تكون للورثة لان الوصية انما تجب
 بعد الموت فكل من تم حدث قبله فهي ملكه فتكون لورثته وان حدثت
 بعد موته وخرجت هي ايضا من الثلث تكون للموقوف عليهم **ولو**
 وقفها وفيها ثمرة لا تدخل فيه تبعا كما لا يدخل في البيع بخلاف الخارجية

بعد الوقف

بعد الوقف والموت اذ اخرجت من الثلث لانها مائة وقف ولو اوصى ان
 يشتري من ثلث ماله ارض بالعددين او توقف على ولد زيد وعلى
 ولد ولدهم ونسلي ابد اما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين يجب
 ان يفعل كما اوصى ومن مات منهم سقط سهمه وتستمر الغلة حارثة
 على من بقي منهم احد ولو شرط انه متى احتاج ولده او ولد ولده ونسله
 اليها تجري عليهم دون غيرهم ما كانوا اليها محتاجين بقدر حاجتهم صح
 بشرطه ثم اذا اردت الى اولاده لصلبه لما جئتم يشاركهم فيها **سأ بخر**
 الورثة فاذا اردت الى النافلة كلهم او بعضهم لا لما يتيوا واذا اردت الى
 الفريقين لما جئتم كان حكم الاجتماع كحكم الافتراق في الاستئصال وغذمه
 واذا ردت الى اولاد الصلب من الغلة قدر ما يكفيهم وشاركهم في بقية الورثة
 يرد اليهم ابد هكذا حتى يصير ما يصيبهم بقدر كفايتهم من طعامهم
 واذا لم وكسوة لهم ولا اولادهم ولا زواجهم في كل سنة **ولو عين** لمن
 محتاج منه قدرا معلوما كان ذلك له وحده ان كان من النافلة وتشارك
 فيه بقية الورثة ان كان من ولد الصلب من غير رد وان قال يجري
 على كل محتاج من البطن التي تلي الثانية في كل سنة ما يتدرهم تصرف الغلة
 على ما شرط ان وسعهم والا تقسم بينهم على نسبة ما ينبغي ان لم يرد
 البطن وان رتبهم يدفع للبطن الاعلى الالف او كما ثم **ولو قال**
 هذه بعد وفاتي صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدي
 وولد ولدي ونسلي ابد اما تناسلوا منها في كل سنة ما يكفيه بالمعروف
 ومي يخرج من الثلث وقصرت الغلة عن هذه المصارف بيد ابولاد الولد
 وبكل من جازت له الوصية فيعطى ما سمي منها فان فضل شيء يعطى لولد
 الصلب لان الوقف في المرض كالوصية ومي لا يجوز للموارث فيكون لمن يكون
 له الوصية ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي وذكر وجوهها
 سماها ثم اوصى ان تكون صدقة موقوفة على وجوه اخرى سوى الوجوه الاولى
 وذكر بعد كل وجبه المساكين ومي يخرج من الثلث تكون الغلة بين

الجهتين انصافا لكونه اوصى بوصيتين ولم يرجع عن واحدة منهما واذا انقضى
 احد الغريقتين يكون سهمه للمساكين له اياهم بعد فريقتي **فصل**
في اخراج المريض بالوقف لو اقر مريض فقال ان هذه الارض
 التي في يدي وقفها رجل ما لك لها على فلان وفلان وعلى الفقراء
 والمساكين ثم مات المقر في مرضه ذلك يكون وقفا من جميع ماله
 به في الموقوف عليهم اشخاصا باعيانهم ويكون ثلثا العلة للرجلين
 المعيتين والثلث الاخر للفقراء والمساكين لانه مصدق فيما في يده
 الا ترى انه لو اقر المريض بارض في يده فقال ان رجلا ملك هذه الدار
 اقربها لفلان انه يجب ان يدفع اليه فان قال في مرضه ان هذه الدراهم
 دفعها الى رجل ولم يسمه وقال لي تصدق بها ارجع بها عني لا تصدق
 الا في مقداري الثلث فقط فان خرجت من ثلث ماله صرفت فيما قال
 والا فبحسابه وانما لم يصدق لعدم تعيينه المقر وان قال دفعها الى
 رجل وقال هي لفلان فادفعها اليه كان اقراره جائزا وتدفع اليه الدراهم
 كلها وكذلك لو كانت ارضا فقال وقفها رجل على فلان وفلان ومن
 بعدهم على المساكين ودفعها اليها فانها تكون وقفا على من سمي لاحق
 فيها لورثة المقر لكونه المقر له معينان وان قال دفعها الى رجل وقفا
 وقفها على زبده وعمر ويعطيان من غلتها في كل سنة كذا وكذا
 وللمساكين كذا وكذا وللزبده وكذا وكذا وليس للمقر ما غير تلك الارض
 يكون ثلثها وقف على زبده وعمر والثلث الاخر لثلاثه لورثته وثلث
 للزبده والمساكين لانه لما امره فلا يقدر من العلة صار كانه امره كذا
 باقراره بوقف على حياله بخلاف المشيئة الاولى وان قال دفعها الى
 وقال قد وقفها على اولاد فلان بن فلان وعلى ولد وولده ولسله ابدا
 ما تناسلوا وعلى الفقراء والمساكين وليس له مال غيرها وكان المقر بالوقف
 من جملة المقر له لا يستحق هو واولاده واولاد وولده من غلته شيئا
 فينظر الى حصصهم من الثلثين بعد قسمته على مجموع المقرم فيضم الى

الثلث

الثلث الذي هو حصته الفقراء والمساكين فتأخذ الورثة ثلثيه والفقراء
 والمساكين ثلثه ولو اقر بارض في يده ان رجلا ما لكها وقفها على
 الفقراء والمساكين لا يصير وقفا من جميع ماله وانما تصير وقفا من
 الثلث فان خرجت منه كان كله وقفا والا فبحسابه لانه لم يقر بان
 وقفها على رجل بعينه صار كانه موالذي وقفها في المرض ولهذا
 ذهب الحسن فانه فرق بين اقراره لمعين وبين اقراره لغير معين
 فجعل الكل للمقر له فيما اذا كان معيننا وقفها كان القرية او ملكا وجعل
 له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولا والباقي لورثة المقر ولو اقر بارض
 في يده ان رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى ولده ولسله
 ابدا من بعدهم على المساكين وان دفعها اليه لا يكون وقفا عليه وعلى
 اولاده لكونه اقر بملكيتها للغير وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده فلا
 يقبل قوله في ذلك لنفسه ولا لولده وان لم يكن له منازع معين لكونه
 اقربا فيها صدقة والاصل في الصدقة ان تكون للمساكين فقد اقر بها لهم
 معين فيحتاج الى ثبات ما ادعاه لنفسه ولا لولاده واما اقراره به
 للغير فانه يكون شهادته منه على الواقف فتقبل بخلاف ما اذا اقر بارض
 في يده ان رجلا وهبها له فانها تكون له لانه لم يقر بها لاحد واذا اقر بان
 الارض التي في يده وقفها رجل على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين
 يكون لكل من عين سهم وللفقراء والمساكين شمان على ما رواه محمد عن ابي
 حنيفة وقال محمد بن زياد لها سهم واحد **باب**
اقرار الصحيح بارض في يده انها وقف اذا اقر رجل بصحيح
 بارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صحيح اقراره وتصحيح
 وقفها على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في يد القوام عادة فلو
 لم يصح الاقدام من في ايديهم لطلت اوقاف كثيرة ولا يجعل هو الواقف
 لها الا ان يعتم ببينة بالارض كانت له حين اقر فحيث يكون هو
 الواقف لها وقبل قيام البينة بذلك يكون الراي فيها الى القاضي ان

شأتركها وان شأخذها منه وجه قبول البينة ان يدعى رجل انه الواقف
 فتدفع خصومة المدعى وتثبت لنفسه ولاية لا يردها على غيره وهذا
 كرجل اقرب حرة عند في يده فانه يصح اقراره بها ولا يكون له الولاية الا ان
 يقيم بينة انه كان له حين الاقرار بعقده فكل ذلك المقرب بالوقف ان اقام
 بينة انه الواقف قبلت وقبلها لا يكون له الولاية قياسا ^{في} ²
 الاستحسان بتركها القاضي في يده وهو الذي يقيم عليها على الفقر اذ كره
 في قاضي خان وذكر الخصاف وهلال انه ولايتها ولا يقضي عليه
 بانتراعها من يده حتى يعلم ان الولاية ليست له لانها لو اخذت منه
 يقضي عليه بانها لم تكن له ولم تثبت ذلك بخلاف الولاية فانه باقراره بالعتق
 خرج من يده فلا جعل له الولاية واما الارض فلا تخرج من يده بالاقرار
 بالوقف فتبقى الولاية على حالها ولو اقرارها وقف وسكت ثم قال هي
 وقف على جملة كذا يقبل قوله فيما قال لان من في يده شئ يقبل قوله
 فيه وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الاخر لان باقراره
 الاول صار للمساكين فلا يملك ابطاله ولو قال بعد الاقرار ان
 وقفها على تلك الجهة يقبل قوله ايضا ما لم تقيم بينة تشهد بخلاف
 ما قال ولو اقرارها وقف عليه وعلى اولاده ونسله ابدا ومن بعدهم
 على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لان العادة جرت
 ان يكون الوقف عليهم من غيرهم ولو ادعى عليه بعد ذلك جماعة بانها
 وقف عليهم بانترادهم فاقولهم به صح اقراره على نفسه فقط فتكون
 حصته منه ويرجع الى اولاده فيما بينهم فان كانوا كبارا واقرؤا به لم
 كان لهم ولا انقسم الغلة عليه وعلى ولده ونسله فما اصابه كان للمقرهم
 والباقي لا ولاده واذا مات يبطل اقراره وترجع حصته الى اولاده
 ونسله ثم يكون من بعدهم للمساكين ولو اقرارها وقف من قبل ابيه
 وابوه ميت صح اقراره ثم ان كان على ابي دين او اوصى بوصية وليس له مال
 غيرها يباع منها ما يوفي به دينه وتنفذ وصيته وما فضل يكون وقف

لعدم



لعدم نفاذ اقراره في حق ابيه وان احاط بها الدين تباع كلها به الا ان يقضي
 دينه عند وان كان مقذورا ثاخر بخلاف الوقفية كان نصيبه منها له بعد
 التلوم ونصيب المقر وقف ولو اقرارها وقف على قوم معلومين
 وسماهم ثم اقر بعد ذلك انها وقف على غيرهم او زاد عليهم او نقص منهم
 لا يصح اقراره الثاني ويعمل بالاول ولو اقرارها في يده ان القاضي
 الفلاني ولي عليها وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله في التولية قياسا
 ذكره في قاضي خان وقال هلال لا يقبل قوله في التولية والوقف
 قياسا وفي الاستحسان يتلوم القاضي ايا ما فان لم يظهر عنده غير
 ما اقر به امضى الوقف على ما اقر به ولو كانت ارض في يد وورس
 فاقروا ان اباهم وقفها وسلكوا احد منهم وجهها غير ما سمي الاخر يقبل
 القاضي اقرارهم والولاية عليها اليه ويصرف غلة حصته كل واحد
 منهم فيما ذكره لانه لامته فيه ولو كان فيهم صغير وغايب توقف حصتها
 الى الادراك والقدم ومن انكر منهم الوقفية تكون حصته ملكا ولو
 شهد اثنان على اقرار رجل بان ارضه وقف على زيد ونسله وشهد
 اخران على اقراره بانها وقف على عمر ونسله يكون وقفا على الاسبق
 وقتا ان علم وان لم يعلم اذ ذكرنا وقتا واحدا تكون الغلة بين الفريقين
 انصافا ومن مات من ولد زيد فنصيبه لمن بقي منهم وكذلك حصته
 اولاده وواذ انقض احد الفريقين رجعت الى الفريق الباقي لزوال
 المرحوم ولو اقرار بان هذه الارض كانت لزيد بن عبد الله وقد وقفها
 في وجوه سماها وجعلني متوليا عليها يرجع الى زيد فيها ان كان حيا
 والى ورثته ان كان ميتا في الوقفية وعدمها وان لم يكن له ورثة او سمي المقر
 رجلا مجهولا يستمر في يده ولو اقر رجل بان اياه وقف ارضه على المساكين
 وانه جعل ولايتها اليه وليس معه وارث غيره يصح اقراره بالوقف
 ويقبل قوله في الولاية ايضا استحسانا ولو اقر رجل فقال هذه الارض
 صدقة موقوفة على علي وعلى الفقراء والمساكين نصير وقفا ولو كان معه

وارث آخر فجدد الوقفية لا يستحق شيئا حتى تثبت عند القاضي انها كـ
لابيه لان لما قال عن ان لم يقر انها كانت لابيه لاحتمال ان يكون الواقف
لها غيره والولاية عليها له الا ان ثبت انها لغيره بخلاف ما اذا قال
انها صدقة موقوفة من اني لانه جعل ابتداء الوقف من ابيه فيرجع الى
قول شريكه في حصته منها ولو قال هذه الارض صدقة موقوفة على
ولدي جاز ويكون المقر من جملة الموقوف عليهم الا ان ثبت انها
كانت ملك المقر وقت الاقرار بالوقف فحينئذ يجوز ما يجوز للرجل
ان يقفه ويبطل منهما ما لا يجوز له ان يقفه ولو اقر بان هذه الارض
وقف على ولد زيد ونسله ابدًا ما تناسلوا وعلى اني ولايتها وعلى ان
لي ان اخرج منها من ارى اخرجهم وادخل من ارى ادخله وان لي ولاية
الزيادة والنقصان وولاية الاستبدال بهذا الوقف ما ارى من ارض
او دار او اتي لهذه الامور متصلة باقراره ولا ينسب الارض الى واقف
صح اقراره بالوقف وجميع ما ذكر ولا يصح قول المقر لهم بالوقف في
نفيه بدون حجة الا ان يرى انه لو قال هذه الارض التي في يدي موقوفة
على ولد زيد وولد ولده ونسله عشرين سنة ومن بعدها مني وقف
على ولد عمر ونسله ابدًا من بعدهم على المساكين كان اقراره بذلك
جائزا ويكون وقفا على ولد زيد المدة التي ذكرها ثم اذا مضت يكون
وقفا على ولد عمر فاذا انقضوا يكون للمساكين لانه يقول انها وقفت
على هذه الشروط التي ذكرتها فان قبل قوله فاماها وقف فهي وقف على
ما ذكرت هذا اذا لم ينسبها الى رجل معروف واما اذا ذكرها واقفا
معروفا فان ذكره عند اقراره بالوقف يرجع اليه فيه ان كان حيا او الى
ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد الاقرار به لا يصح لاستلزامه احتمال
بطلان ما صار وقفا بالاقرار الاول لكون القول قول المنسوب اليه
في الوقفية وعدمها واذا اقران رجلا معروفا دفع اليه هذه الارض وقال
هي وقف على وجوه سماها لا يقبل قوله فيما اذا كان الرجل حيا وان كان

ميتا

ميتا يتلوم القاضي فيها فان صح عنه في امرها شيء عمل ولا يعمل بقول
المقر استحضانا وصرف غلتها فيما ذكر من الوجوه وعلى هذا الاوقات
المتقدمة والاقرار بان هذه الارض ملك فلان البتيم وقد دفعها
الى فلان القاضي وكوترك ابنين وفي يدهما ارض فقال احدهما وقفها
ابونا غلينا وانكر الآخر الوقف تكون حصته المقر وقفا عليه وحصته
المنكر ملكا له ولا حقه في الوقف لان انكاره له بمنزلة رده فان زاد المقر
وقال وقفها غلينا وعلى اولادنا ونسلنا ابدًا ما تناسلوا ثم من بعدكم
على المساكين كانت حصته وقفا على من اقر **فصل** ان صدق اولاد المنكر لهم
فيما في يده اخذوا استحقاقهم منه ولا يبطل حقتهم منه بانكار ابائهم وان
وافقوه بعد موت ابائهم فيما كان في يده صارت كلها وقفا لاقرارهم
التابع وان وافقه بعضهم وانكر بعضهم بعد موت ابائهم يضم نصيب
الواقف الى الوقف وتقسم غلته على حكم ما اعترفوا به ونصيب المنكر
منهم ملك له ولو باع المنكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق
يبطل البيع وتبصر وقفا ان صدقة المشتري والافلز به قيمة ما باع
ويشترى بها بدل ولو كان معه ما لا يقدر على شراء بدل يدخل مع الباقي
في الوقف ولو اقر لرجلين بارض في يدها وقف عليها وعلى اولادها
ونسلها ابدًا ثم من بعدهم على المساكين فصدقة احدها وكذب الآخر
ولا اولاد لها يكون نصفها وقفا على المصدق منهما والنصف الآخر
للمساكين ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه والى اولاده
فاذا انقضوا يكون للمساكين وهذا المساكين بخلاف ما اذا اقر لرجل
بارض فكذب المقر ثم صدقة فانها لا تبطل ما لم يقر له بها ثانيا والفرق
ان الارض المقر بوقفيتها لا تبطل ملكا لاحد بتكذيب المقر فاذا
رجع يرجع اليه الارض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب
ولو اقر بارض في يدها وقف وذو اليد منكر ثم اشتراها او ورثها
منه تبطل وقفا واخذ له باقراره ولو كان معه ورثة فالمرجع فيما ينوبهم

اليه نفيا واثباتا ولو اقر ان ابا اوصى ان يكون ارضه منه فموت
 ولم تكن له وارث عنه وقال ليس له مال غيرها كان ثلثها وقفا وله ان
 ينقله في الباقي ان لم يظهر له مال يخرج من ثلثه ولو اقر بانه وقف
 الصيغة الفلانية فخرجت ثلثه وتسميته مثلا واشتمل عليه
 بذلك ولم تكن في يده وانما كانت في رجل اشتراها في سنة اثنين
 وتسميته للرجل المقرب بالوقف باسم وماله وانما له دونه فانها تكون
 وقفا ان صدق المقرب بالوقف المشتري فيما قال من الامور تقدم النسخ
 والا فلا وان اقر انه اشتراها له بامر ونقد منها عنه تبرعا يكون وقفا
 وان جعل المقرب له الاثر بالشرع اعدم لحوق كلفة عليه بصيرورتها وقفا
 وان مات الواقف فقالت الورثة وقفها فبكر ان يملكها وقال وصيته
 والموقوف عليهم وقفها بعد ما ملكها بستره وكيله زيد وصدق زيد على
 ذلك بعد موت الواقف يكون وقفا ان كان تاريخ الشرا بقاء على
 الوقف واقر بنقد الثمن عنه متبرعا ولا يقدح في الورثة في كونها
 وقفا لا شتمار مورثته وقفها فان قال تعدت الثمن من مال الواقف
 يرجع في صيرورتها وقفا الى الورثة فان صدقوه على ما قال كانت
 وقفا وان كذبوه في التوكيل يلزمهم اليقين على نفى العلم فان اختلفوا
 بطل كونها وقفا والا فلا **باب** **الولاية على الوقف**
 لا يولي الامين قادر بنفسه او بنائيه لان الولاية مقيدة بشرط
 النظر وليس من النظر تولية الخاين لانه يخل بالمقصود ولا يحصل
 به ويستوى فيه الذكر والانثى وكذا الاعم والبصير وكذا المجذوب وفي
 قذف اذا اتان لانه امين **باب** طلب التولية على الوقف قالوا لا تقبل
 له وهو كمن طلب القضا لا يقبله لو وقف رجل ارضه ولم يشترط الولاية
 لنفسه ولا لغيره **باب** **كره مال والتا طفي** ان الولاية
 تكون للواقف وذكر محمد في السير انه اذا وقف ضيقة له واخرجها الى
 القيم لا تكون له الولاية بعد ذلك الا ان يشترطها لنفسه وهذه المسئلة

الولاية على الوقف

مبينة

مبينة على ما تقدم من ان التمسك بشرط عند محمد فلا تبقى له ولاية الا بالشرط
 وليس بشرط عندنا فيوقف فيكون الولاية له من غير شرط وبه اختلف
 مسأله بالوقف ولو شرط ان تكون الولاية له ولا ولادة في تولية القوام
 وعزله والاستبداد بالوقف وفي كل ما يؤمن جنس الولاية وسلمته
 الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير ولو لم يشترط لنفسه ولاية عز المتولي
 ليس له عزله بعد ما سئلها اليه عند محمد لكونه قائما مقام اهل الوقف
 عندنا في يوسف هو وكيله فله عزله وان شرط على نفسه عدم العزل ولو
 جعل الولاية لرجل ثم مات بطلت ولايته عنده بناء على الوكالة الا ان
 يجعلها له في حياته وبعد مماته لانه يصير وصيه بعد موته ولا يتبطل عند
 محمد بناء على اصله ولو كان له وقف فجعل عند مرضه رجلا وصيا ولم يذكر
 من امر الوقف شيئا تكون ولايته الى الموصي **ولو قال انت**
 وصيتي في امر الوقف **قال هلال** هو وصي في الوقف فقط على قولنا
 وقولا في يوسف وعلى قول محمد وابي حنيفة كان عنه روايتان ولو جعل
 ولايته الى رجلين بعد موته ووصى احدهما الى الاخر في امر الوقف ومات
 جاز له التصرف في امره كله بغيره **روى** يوسف بن خالد السلمي عن
 ابي حنيفة انه لا يجوز لان الواقف لم يرص الا بغيرهما ولا يرص بواحد
 وعلى قول ابي يوسف ينبغي ان يجوز انفراد كل منهما بالتصرف وان لم يوص
 به الى صاحبه كما لو اوصى الى رجلين فانه يجوز انفرادهما بالتصرف عنده
 ولو شرط الواقف ان لا يوصى المتولي الى اخر عند موته استنع الا بقاء
 ولو شرط ان تكون ولاية وقفه لنفسه او جعلها لغيره من ولد او غيره
 وشرط ان لا يعزله منها سلطان ولا قاض كان شرطه باطلا اذ لم يكن مو
 او من جعله من ولد او غيره ما مونا عليه ولو منع اهل الوقف من اشي
 لم فط البوة به لزمه القاضي بدفع ما في يده من علقته ولو امتنع
 من العانة وله غلة اجبره عليها فان فعل فيها والاخر من يده فان
 مات ولم يجعل ولايته الى اخر جعل القاضي له فيها ولا يجعله من الاطاب
 ما دام يحيد من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك اما لانه اشفق او لان

قيل

من قصد الوقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد في الاجابة
يصلح فان اقام اجنبيا ثم صار من ولده من يصلح صفة اليه كما في حقيقة
الملك ولو جعل ولاية الى رجلين فقبل احدهما **و** الاخر يصح القاضي الى من
قبل رجلا اخر يقوم مقامه وان كان الذي قبل موضعنا ذلك ففوض
القاضي اليه امر الوقف بمفرده جاز ولو قال جعلت الولاية لفلان في
حياتي وبعد ماتي الى ان يدرك ولدي فاذا ادرك كان شريكا في حياتي
وبعد ماتي لا يجوز ما جعله لابنه في رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال
ابو يوسف يجوز وكذلك لو قال ان ادرك ابني فلان فاليه ولاية صدقت
هذه في حياتي وبعد ماتي دون فلان فانه يجوز عند ابي يوسف ولو وصي
الى رجل بان يشتري سوا ارضا ويجعلها وقفا فلا يشهد على وصيته
جاز ويعمل الوصي ما امر به وتكون الولاية له على الوقف وله ان يوصي
بما وصي اليه ويصير له ما كان لموليه ولو جعل الوقف رجلا متوليا على
وقفه في حياته وبعد وفاته ثم وقف وقفا اخر ولم يجعل له واليا يكون
متولى الاول متوليا على الثاني الا ان يقول انت وصي ولو وقف ارضين
وجعل لكل واحدة واليا لا يشارك احدهما الاخر فان اوصى بعد ذلك
الى رجل اخر يصير متوليا على كل وقف وقفه الموصي مع من جعله الوقف
متوليا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا اخر وصيه يكون شريكا
للمتولى في امر الوقف الا ان يقول وقعت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
الى فلان وجعلت فلانا وصيي في تركاتي وجميع اموري فيخيد فيفرد
كل منهما بما فوض اليه ولو جعل الولاية لافضل اولاده وكانوا في الفضل
سواء يكون لأكبرهم سنا ذكر اكان اناثي ولو قال للافضل فالافضل من
اولادي فاي افضلهم العقبول او مات يكون لمن يليه فيه وهكذا على الترتيب
كذا ذكره الخصاف وقال هلال القياس ان يدخل القاضي بدله رجلا ما كان
حيثا مات صارت الولاية الى الذي يليه في الفضل ولو كان الافضل غير
موضع اقام القاضي رجلا يقوم بامر الوقف مادام الافضل حيا فاما مات
يتمتع

يتمتع المولى بيه فاذا صار اهلا بعد ذلك تزد الولاية اليه وهكذا الحكم
لولا يكن فيهم احدا اهلا فان القاضي يعين اجنبيا الى ان يصير منهم
احدا اهلا فترد الولاية ولو صار المفضل من اولاده افضل ما كان افضلهم
تنتقل الولاية اليه بشرطه اياها لافضلهم فينظر في كل وقت الى افضلهم
كما لو وقف على الاقرب فالاقرب من ولده فانه يعطى الاقرب منهم واذا صار
غيره اقرب منه يعطى الثاني ويحرم الاول ولو جعلها لاثنتين من اولاده
وكان فيهم ذكر وانثى صالحين للولاية تشاركه فيها لصدق الولد عليها
ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لاحق لها فيزيد ولو
جعلها لرجل ثم عند وفاته قال قد وصيت الى فلان ورجعت عن كل
وصية لي بطلت ولاية المتولى وصارت للموصي ولو قال رجعت عني
او صيتت به ولم يوص الى احد ينعى للقاضي ان يولي عليه من يوثق به
لبطلان الوصية برجوعه ولو جعلها للوقف عليه ولم يكن اهلا اخر جده
القاضي وان كانت الغلة له وولي عليه ما مولانا لان مرجع الوقف للمساكين
وغير المأمون لا يؤمن منه عليه من تحريم او بيع فيمتنع وصوله اليهم
ولو وصى الوقف الى جماعة وكان بعضهم غير مأمون بدله القاضي مأمون
وان راى اقامة واحد منهم مقامه فلا بأس به وان مات واحد منهم عن غير
وصي اقام القاضي مقامه رجلا ولو لم يوص ولو شرط الولاية بعد موت وصيه
لزبد ثم لغر ثم لغيره وهكذا وجب الترتيب ولو جعلها لاولاده وفيهم
صغير دخل القاضي مكانه رجلا اجنبيا او واحد منهم كبيرا ولو وصى الى
صبي يتولى القياس مطلقا وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيرا
فاذا اكبر تكون الولاية له وحكم من لم يخلف من ولده ونسله في الولاية حكم
الصغير قياسا واستحسانا ولو كان ولده عند اجوز قياسا واستحسانا
لا هليته في ذاته بدليل ان يعرفه الموقوف حتى المولى ينفذ عليه بعد العتق
لزوال المانع بخلاف الصبي والذي في الحكم العتق فلو اخرجهما القاضي ثم
اعتق العتق واسلم الذي لا تعود الولاية اليهما **ولو** جعل الولاية لغائب

مطلب
الولد الذكوري
والانثى

مطلب
تولية الصبي

اقام القاضي مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم تزاد اليه ولو قال ولاية
 هذا الوقف الى عبد الله حتى يقدم زيد فاذا قدم فهو وصي كان زيد
 وصي وحده عند قدمه وقال بعضهم اذا قدم زيد كان شريكا لعبد الله
 في الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية اليه دون عبد الله قال
 هلال وهذا القول عندنا ليس بشئ والقول عندنا القول الاول
 ولو جعلها لزيد مادام في البصرة كانت له مادام مقيما فيها وكذلك
 لو جعلها لامرأته ما لم تتزوج فانها اذا تزوجت تسقط ولايتها وان لم
 ينص على سقوطها كما لو قال صدقني فلان ما كان فقيرا فانه اذا
 استغنى لا يعطى شيئا لقوت ما علق الاستحقاق عليه ولو مات قيم المسجد
 فاقام اهله قوما مكانه بغير اذن القاضي لا يصير قوما في الامور ولكن لا
 يضمن ما انفق على عمارته من الغلة اذ كان مولدي اجر الوقف لانه اذا
 لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر المصنوب تكون الاجرة
 له ذكره في قاضي خان بخلاف تولية الموقوف عليهم قوما اذ امان فيهم جرح
 فانها صحيحة وان لم يستطعوا ادى القاضي اذا كانوا يجمعون وكان القيم
 اهل الصلاح ولو اقام قاضي بلدة قوما على وقف واقام قاضي بلدة قوما اخر
 عليه هل يجوز لكل واحد منهما الانفراد بالنصرف قال الشيخ اسماعيل الزاهد
 ينبغي ان يجوز لنصرف كل واحد منهما بمفرده لتفويض كل منهما الامر جملا الى من
 اقامه ولو اذ احدهما ان يعزل من اقامه الاخر قال ان راي المصلحة في عزله كان
 له ذلك والا فلا وان كان للوقف متول ومصرف لا يتصرف في الغلة الا المتولي
 لان المصروف ما مور بحفظ المال لا غير **فصل فيما يجعل**
للمتولي من غلة الوقف يجوز ان يجعل الواقف للمتولي على
 وقفه في كل سنة ما لا يقل عن ثلث ما في اصله في ذلك ما فعله عمر ابن
 الخطاب رضي الله عنه حيث قال لو اتيته الصدقة ان باكل منها غير مقابل
 مالا وما فعله علي بن ابي طالب حيث جعل نفقة العبيد الذين وقفهم
 من صدقته ليقوموا بعمارتها من الغلة ومويزلة الاجير في الوقف الانزلي

مطلب
 لو جعل الولاية لامرأة
 ما لم تنزل زوج

انه يجوز

انه يجوز ان يشتجر اجرا لما يحتاج اليه الوقف من العمارة وغيره على الناس
 وليس له حد معين وانما هو على ما تعارفه الناس من الجعل عند عقدة
 الوقف ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات وصرف ما اجتمع
 عنده فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما يفعله امثاله
 ولا ينبغي له ان يقصر عنه واما ما تفعله الاجراء والوكلاء فليس ذلك بواجب
 عليه حتى لو جعل الولاية الى امرأه وجعل لها اجر معلوما لا يكلف الا مثل
 ما تفعله النساء عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا المالك الواقف
 انما جعل له هذا في مقابلة العمل ومولا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل
 مالا يفعله الولاية ولو حل به افة يمكنه معها الامور الهني والاخذ والا
 فله الاجر والا فلا اجر له ولو طعن اهل الوقف في امانته لا يخرجهم الحاكم
 الا بحجاية ظاهرة ببيته وان راي ان يدخل معه رجلا اخر ففعل ومعلوم
 نافي له وان راي ان يجعل لمن ادخله معه حصته من معلومه فلا بأس وان
 راه ضيقا فجعل لمن ادخله من غلة الوقف قدرا معين جاز ويصح
 ان يقتصر فيما يجعله من الغلة ولو جعل الواقف للقيام بوقفه اكثر
 من اجر مثله يجوز لانه لو جعل له ذلك من غير ان يشترط عليه القيام
 بامره جاز فهذا اولى بالجواز ولو قال للقيم وكل في امر الوقف في حياتي
 من رايته واجعل له مما عينته لك ما رايته فوكل رجلا وجعل له منه شيئا
 جاز ويجوز له اخراجه والاستبدال به وقطع ما جعل له وعدم اقامته
 اخذ مكانه ولو شرط له تفويض امره بعلامة مثلا ما شرط له في حياته فجعل
 القيم بعض معلومه لرجل اقامه قوما وسكت عن الباقي ثم مات يكون لوصيه
 ما سمي له فقط ويرجع الباقي الى اصل الغلة ولو شرط المعلوم ولم يشرط
 له ان يجعل لغیره كيمسه له ان يوصي به ولا بشئ منه لاحد ويجوز له ان
 يوصي بامر الوقف وينقطع المعلوم عنه بموته ولو وكل هذا القيم وكبلا
 في الوقف او وصي به الى رجل وجعل له كل المعلوم او بعضه ثم جن جنونا
 مطبقا يبطل توكله ووصايته وما جعل للوصي او الوكيل من المال او بيع

مطلب
 لو طعن اهل الوقف
 في امانته

مطلب
 لو طعن القاضي
 فيما ابرق الواقف

مطلب بقدر
الجمع في التطبيق
بحر

الى غلة الوقف الان يكون الوقف عتبه الى جهة اخرى عند انقطاعه
عن القيم فينفذ فيها حيث يشاء وقد الجنون المطبق بما ينبغي حولا سقوط
القرابض كلها عتبه ولو عاد عقله عادت الولاية اليه لانها زالت بفارغ
فاذا زال عاد الى ما كان عليه ولو اخرج القيم حاكم ثم جاحاكم اخر فادعى
عنده انه اخرج بخلاف قوم سعيوا به اليه من غير جرمية ليستحق بها
الاخراج من الوقف لا يقبل قوله لان منبني امور الحاكم على الصحة ولكن
يقول له صحح انك موضع للولاية بامر لوقف فاذا اثبت انه موضع لها
ردّها اليه واخرى له ما كان جاريا عليه من الغلة وهكذا الحكم لو اثبت
اهليته عند من اخرج به بتجديد ثبوت ورجوع عما كان يقتضي ارجاعه
ولو مات القيم عن غير اصيل واقام القاضى مكانه رجلا يجرى عليه
من ذلك المال بالمعروف فلا يجعل له جميع ما كان للقيم ان كان اكثر من
المتعارف لانه يجوز للوقف من التصرف ما لا يجوز للحاكم الا ترى انه
يجوز له ان يجعل كل الغلة للقيم بخلاف القاضى فانه لا يجرى عليه الا
بقدر الاستحقاق لانه نصب ناظر لمصالح المشايخ ولا يجوز له التصرف
الا ما فيه مصلحة ولو خشي الوقف ان يتعرض الحاكم الى ما يجعله للمتولى من
المال لقيامه باذخاله احد معه فيه واخرجه من الولاية يشترط في وقفه
ان هذا المال جار على فلان مادام حيا ولو جعله لوكه القيم ونسله ابدا
بعد موته حاز وكان ذلك الما جاريا عليهم بعد موته بحكم شرطه ولو وقف
ارضا ووقف معها عبيد ايعلون فيها وشرط نفقتهم من غلتها بالمعروف
ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان قال على ان يجرى عليهم نفقاتهم من غلتها
ابدا ما كانوا احياء وان قال لعلهم فيها لا يجرى شي من الغلة على من تقطع
منهم عن العمل ولو باع العاجز واشترى بثلثه مكانه حاز وان جنى احد
منهم فعلى المتولى ما هو الاصل من الدفع او الفداء او لو فداء بالثمن من ارض
الجناية كان متطوعا في الزايد فيضمنه من ماله وان فداء اهل الوقف
كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة ولو

وقف

وقف ارضه على مواله مثلام مات فجعل القاضى للوقف قتما وجعل
له عشر غلة في الوقف طاحون يد رجل بالمقاطع لا يحتاج فيها
الى القيم واصحاب الوقف يقبضون غلتها منه لا يستحق القيم عشر
غلتها لان ما اخذه بطريقا جرم بدون علم
فصل في بيان ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز
اول ما يفعله القيم في غلة الوقف البداية بعمارة واجرة الفقراء
وان لم يشترطها الواقف نصا لشرطه اياها فلا لانه قصده منه وضو القوا
اليه داما ولا يمكن ذلك الا بها ويجرى في تصرفاته النظر للوقف والغلة
لان الولاية مقيدة بحق لواجر الوقف من نفسه او سكنه باجرة المثل لا
يجوز وكذا الواجر من ابنه او ابنته او عبده او مكانه للتمتع ولا نظير
معها وسبب ما فيه من الاختلاف في باب الاجارة ولو اشترى المتولى
بما فضل من غلة وقف المسجد كان ثوبا او مستغلا اخر جاز لان هذا
من مصالح المسجد فلو باعه اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز لان المشتري
لم يذكر شيئا من شروط الوقف فلا يكون من جملة اوقاف المسجد ولو خشي
القيم هلاك النخل او الشجر الذي في الارض يجوز له ان يشتري ما يغرسه
فيها لئلا يفنى شجرها ويخلف بعضها بعضا ولو اذاد المتولى ان يشتري
من غلة وقف المسجد هذا او حصرا او اجزا او جصا ليفرش فيه يجوز ان
وسع الوقف في ذلك للقيم بان قاد يفعل ما يراه من مصلحة المسجد
وان لم يوسع بل وقف لبناء المسجد وعمارة فليس له ان يشتري ما ذكرنا
لانه ليس من العمارة والبناء وان لم يعرف شرطه ينظر في هذا القيم الى من
كان قبله فان كان يشتري من الغلة جاز له الشراؤا فلا ولو اشترى
بغلته ثوبا ودفعه الى المساكين بضمن ما تقدم من مال الوقف لو فوج
الشراؤه ولو طلب من القيم خارج الوقف والحيابة وليس في يده شي
من الغلة قال الفقيه ابو القاسم ان كان الوقف امن بالاستدانة جاز
والا كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلته **وقال** الفقيه ابو الليث اذا

استفكله امر ولم يجد بدا من الاستدانة ينبغي له ان يستدين بامر
الحاكم ثم يرجع به في غلة الوقف كان للقاضي ولاية الاستدانة على
الوقف وذكر الناطقي ان القيمة اذا استدان شيئا ليجعله في عمن البذر
للزراعة في ارض الوقف ان كان باذن القاضي جاز عند الكل وتغسير
الاستدانة بما ذكره انما هو فيما اذا لم يكن في يده شيء منها واشترى شيئا
للووقف ونقد الثمن من ماله جاز له ان يرجع بذلك في غلته وان لم يكن
حاضر القاضي كالوكيل بالشر اذا انقضى الثمن من ماله فانه يجوز له الرجوع
به على موكله ولا يصح ان يرهن القيمة الوقفية من لانه يلزم منه تعطيل
فلورهن القيمة اذ امن الوقف وسكن المهر من فيها قالوا يجب عليه
اجرتها سواء كانت معلقة للاستغلال او لم تكن احتياطا في امره ولو
تناول الاكار من غلة الوقف شيئا فصالح المتولى على شيء ان وجد بينه
على ما ادعى او كان مقررا لا يملك ان يحط شيئا عنه ان كان الاكار غنيا وان
كان محتاجا جاز ان لم يكن ماعليه فاحشا ولو اخذ متولى الوقف من غلته
شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا ولو طرح القيمة حشيش المسجد الذي
يكون في ايام الربيع جاز ان لم يكن له قبة والا فلا يجوز له طرحه ويضمن
الاخذ قيمته ولو قال جوائنت بعضها على بعض والا ولمنها وقف والباقي
ملك والمتولى لا يعبر الوقف قال ابو القاسم ان كان للوقف غلة كان
لاصحاب الجوائنت ان ياخذوه ويتسوية الى ابطال المايل من غلة الوقف وان
لم يكن له غلة في يده المتولى رفعوا الامر الى القاضي ليا امره بالاستدانة
على الوقف لاصلاحه **حايط بين دارين** احدها وقف والاخرى
ملك فانه قد وبناه صاحب الملك في حد دار الوقف قال ابو القاسم رفع
القيمة الى القاضي ليحيزه على بقضه ثم بينه حيث كان في القديم ولو قال
القيم للماني انا اعطيتك قيمة السواقره حيث بنيت دارك لنفسك
حايطا اخر في حدك قال ابو القاسم ليس للقيم ذلك بل يامره بتقصه وبنائه
حيث كان في القديم ولو اراد القيم ان يبني في الارض الوقفية لا كرتها

وحفاظها

وحفاظها وليجمع فيها الغلات جاز له ذلك خافا فاحتاج الى خادم يكسح الخان
ويقوم بفتح بابه وسده فسلم بعض البيوت الى رجل اجرة له ليقوم بذلك
جاز وليس له ان يبني في الارض الموقوفة بيوت تستغل بالاجارة لان
استغلال الارض بالزراعة فان كانت متعلقة ببيوت المهر وترغب الناس
في استئجار بيوتها والغلة من البيوت فوقف غلة الزراعة جاز له في
البنا لكون الاستغلال بعد النفع للمفقر ولو اجتمع من غلة وقف على
الفقر او على المسجد الجامع مال ثم ناب الاسلام نايبه بان غلب جماعة
من الكفرة على مكان فاحتج في رفع شرهم الى مال يجوز للحاكم ان يصرف
ما كان من غلة المسجد في ذلك على وجه القرص اذا لم يكن للمسجد حاجة الى
ذلك ويكون دينه ذكره الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولو كان
الوقف على البر والصلة قات وحصلت منه غلة وهو محتاج الى
الاصلاح وظهر له وجه برحاف المتولى فوته ان صرفها الى العامة والاصلا
خوفك الاسري او امانة المغازي المنقطع فانه ينظر ان لم يكن المرمية ضرر
ظاهر مخاف منه عزاب الوقف بصرفها في ذلك البر ويوزع المرمية الى الغلة الثابتة
وان كان في تأخيرها ضرر ظاهر يصرفها الى المرمية فان فضل شيء يصرفه في
ذلك البر والمراد من وجه البرها هنا وجه تصدق بالغلة على نوع من
الفقراء فاما عمادة مسجد او رباط او نحو ذلك مما لا يتصور فيه التملك
فانه لا يجوز صرفها فيه لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الا
على من هو اهل للتملك ولو انفق المتولى ذراهم الوقف في حاجته ثم
انفق من ماله مثلها في مصارفة جاز وبيراء عن الضمان ولو خلط من
ماله بذراهم الوقف مثل ما انفق كان ضامنا للكل قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل وهذا باع على القول بان الخلط استهلاك لا عرف في موضع
فصل في اشراط الواقف ان من احدث في
الوقف حدا يريده ابطاله او نزع القيمة فهو خارج
منه لو اشترط الواقف في كتاب وقفه ان من احدث

من اهل الوقف صد ثاقبه يريد به ابطاله او شيئا منه او افساده باذلال
به انسان فيه فهو خارج من هذه الصدقة ولا شيء له في شيء من
علمها وما كان له منها فهو مردود على من كان من اهل هذه الصدقة
معينا على اصلاحها وتصحيحها ونبأنا في وجوهها وسبلها
الموضوعة في هذا الكتاب كان شرطه جائزا وهو على ما شرط فلونازع
فيه بعض اهل الوقف فيه وقالوا انما يريد تصحيحه واصلاحه وقال
سائرهم انما يريدون ابطاله وافساده وقد شرط الواقفان من فعل
ذلك في موضوع منه ينظر القاضي الى امر المنازعين فيه فان كانوا
يريدون بمنازعتهم تصحيحه واصلاحه فذلك لهم وهم في الوقف على
حالهم وان كانوا يريدون بها ابطاله اخرجهم منه واسمها على اخرجهم فان
قالوا ان القيم يظلمنا يمنع حقوقنا وانما ننازع في حقوقنا لا في ابطال
الوقف ينظر القاضي فيما قالوه كالادل ولو شرط ان من تعرض لفلان
والى هذه الصدقة من اهلها ونازعه فهو خارج من هذا الوقف ولا
حق له فيه من غير تقييد بابطال الوقف وافساده ونافذ بعضهم
وقال منعني حق من الغلة فانه يكون خارجا عنه ولم يبق له فيه حق
وان كانت منازعته لطلب حقه على بشرطه المطلق لانه لو صرح به فقال
على انه ان نازع فلانا فاطر هذه الصدقة احد فطالبه بحقه من الغلة
فهو خارج من الوقف ولا حق له فيه فطالبه واحد منهم بحقه فانه يخرج
منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان نازع فلان فتولى هذه الصدقة احد
من اهل الوقف فامتنع اليها ان شاقره وان شا اخرجته وصرف ما كان له
من الغلة الى من يرى من اهل الوقف كان امر المنازعة في الابقاء وعدمه
اليه فان اخرج من ليس له ان يعيده وان اراد اخرجه فكل فانه فاقاه
له اخرجه بعد ذلك والفرق ان باخرجه اياه قد فعل ما شرطه وليس
فيه ما يقتضي التكرار وباقياه لم يفعل شيئا فاما تركه وهو ليس بفعل
فكان الشرط باقيا بحاله ولو شرط له رد من يخرج منه جاز له رده ثم لو نازعه

بعد

نعد الرد ورأى اخرجه ليس له اخرجه لا انتهاء الشرط الا ان يذكر لفظا
يقتضي تكرار الاخراج منه بما زعمه له كقوله وكلما نازعه اخرجته وان راى
اعادته فحينئذ يجوز له تكرار الغزل والتولية في كل منازعة ولو شرط
مثل ذلك للقيم وشرط له الا يصاحبه جاز واذا اوصى به الى رجل جاز له مثل
ما جاز للاصل ولو شرط الا يصاحبه ذلك الشرط لكر من يلي عليه من القوام
فصل في انكار المتولى الوقف وفي غصب القيم اتيه
لو انكر المتولى الوقف وادعى انه ملكه يصير غاصبا له ويخرج من بيته
لصيرورته خائبا بالانكار ثم ان كان الوقف حيا فهو خصه في اخرج من
يده ثم هو بالخيار ان شا ابقاه في يده نفسه وان شا دفعه الى من يتق
به وجعله واليا عليه وان نقصت الارض ضمن النقصان الحاصل بعد
الجور لا ما قبله لصيرورته غاصبا لها من ذلك الوقت وكذلك اذا
انهدم شيء من الدار بعد انكاره فقتيتها فانه يضمنه ويبنى ما انهدم منها
وان كان ممتتا وطالبة اهل الوقف اقام القاضي له قيا واخرجه من يده اذا
صح امره عنده ولو غصبها غير المتولى رد اليه ويضمن الغاصب النقصان
ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التي رقع
عليها عقد الوقف وليس له فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم
في الغلة خاصة ولو هدم الغاصب منها بنا حذوعا وارضى ما انهدم
منها وامر بهدم ما بى فيها ولو كانت ارضا وعرض فيها الشجر اامر
بقلعها ان لم يضر الهدم والقلع بالوقف وان اضر به بان تحرب الدار
وتنقص الارض برفعها لا يملك منه ويضمن القيم له قيمتها مقلو عين ان
كان في يده من علمته ما يكفي للضمان والا جوزه واعطى الضمان من الاجر
وان اراد الغاصب قلع الشجر من اقص موضع لا ينقص الارض فله ذلك
ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن له ما بقى في الارض من الشجر ان كان له قيمة والا
فلا مكان ارضا فكريها الغاصب وخضرها رعا او فعل بخود ذلك مما ليس

بما لا مستقوم لا يرجع بشئ ولو كانت دارا فتنق مخرجها وجصصها وطين
 سطوحها لا شئ له ان لم يمكن اخذه وان امكنه الاخذ اخذه وان
 نقصت الدار باخذه ضمنه ولو غصصه رجل من يد نفسه وغصبت
 وعجز عن رده في العورتين ضمن قيمته في قول من لا يرى تضمين العقار
 ثم يشتري بياضه ويكون في يد الناظر ما كان الاصل فان ردت
 المغضوبة قبل ان يشتري بالقيمة بدل ترد الى من اخذت منه وان ردت
 بعد الشرا رجعت الارض الى ما كانت عليه وقفا ويضمن القيم القيمة
 للغاصب وتكون الارض التي اشتراها له ويرجع على اهل الوقف بما
 صرفه عليهم من غلتها ولو باعها ليرد له عوض القيمة بانقص منها
 كان النقصان عليه خاصة ولا يرجع به في غلة الوقف قاسا واستحسانا
 ذكره هلال **ولو ضاعت** منه القيمة لا يضمنها له لكونه امينا
 ولو هلكت القيمة ثم ردت الارض المغضوبة ضمن قيمتها ويرجع لها في غلة
 الوقف ثم بعد الاستيفاء صرف الغلة لاهلها ولو ضمن الغاصب قيمة
 الوقف الذي خرج من يده لعجز عن رده ثم رجع الى يد فانه لا يملك لعدم
 قبوله الملك كالمدين اذا غصب وضمن غاصبه قيمة لعجزه عن رده باقائه
 مثلا فانه لا يملكه اذا اظهر بل يعود الى مولاه ويرد الى الغاصب ما اخذه
 منه وليس له حبس الوقف بعد رجوعه اليه لا ضماد فعه كالمدين ولو
 اشغل الغاصب الارض بنين بالزراعة فالغلة له وقلية قيمه ما نقص
 من الارض ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين **وقال**
المتأخرون يلزمهم اجر مثلها واجر مثل مال اليتيم وما اعد للاستغلال
 ولو استغل نخلها وشجرها فعليه رد الغلة ان كانت قايمة ورد مثلها او
 قيمتها ان كانت متقومة هالكة اتفاقا بين المتقدمين والمتأخرين
 لكونها مائة من عين الوقف ويعرف ذلك لاربابه لتعلق حقهم به بخلاف قيمة
 عين الوقف على ما بينا ولو اخرجت الارض من يد الغاصب غلته ثم تلفت
 باقة سواوية لاصحان غلته لعدم وجود الغصب فيها ولو كانت الغلة

موجودة

موجودة وقت الغضب ثم تلفت ضمنها لغصبه اياها في الاصل ولو
 زادت قيمة الوقف في يد الغاصب ثم غصبت منه وعجز عن رده ينبغي
 للقيم ان يختار بينهما الثاني لكونه اوفر على اهل الوقف الا ان يكون
 معهما ما اذا اتبع القيم احدهما به الاخر ولو غصبت ارضا او دارا هدم
 بنا الدار وقلع اشجار الارض ولم يقدر على ردها فضمنه القيم قيمة
 الارض والشجر والدار والبناء ثم رد الارض والدار والنقص والشجر
 المقلوع ياق بعد فانه يكون للغاصب فيه القيم حصه الارض من القيمة
 ويصرف حصه الشجر والبناء في العمارة ولو هدم بناء الدار غير الغاصب
 باخذ القيم ارض الدار من الغاصب هو بالخيار في تضمين قيمة البناء ما شاء
 فان ضمن الغاصب رجع بما ضمن على المالك وان ضمن المالك لا يرجع على
 اخذ ولو ضمن الغاصب المالك في قيمة البناء يبقى للقيم عليه سبيل **ولو كان**
الغاصب معذرا لرد القيمة الى من كان الوقف في يده يوم الحيازة **ولو**
غصب رجلا ارضا وقفا واجري غلته المأخوذة صارت بحرا لا تصح للزراعة
 يضمن قيمتها ويشتريها ارضا اخرى وقفا على شروط الاولى **ولو وقف رجل**
موضع فاشتوى عليه غاصب وحال بين الوقف وبينه **قال الشيخ**
الامام ابو بكر محمد بن الفضل باخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع
 اخر فيقفه على شريط الاول فقبل له اليس بيع الوقف لا يجوز فالاذا
 كان الغاصب خاجدا او ليس للوقف بيتة يصير مستهلكا والشئ
 المستعمل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالفرس المستعمل اذا قتل
 والعبد الموصى له خدمة الكعبة اذا قتل **باب**
الوقف ومزارعته ومساقاته **لو شرط الواقف**
 ان لا يوجر المتولى الوقف شيئا منه او ان لا يدفعه مزارعة او ان لا يعمل على ما
 فيه من الاشجار او شرط ان لا يوجره الا ثلاث سنين ثم لا يعقد عليه الا
 بعد انقضاء العقد الاول كان شرطه معتبرا ولا يجوز مخالفته ولو قال
 من احدث من ولاية هذه الصدقة شيئا مذكر فهو خارج من ولايتها وهي

له فلان كما قال ولولم يذكر في صك الوقف اجارته فرائى الناظر اجارته
 او دفعه مزارعة مصلحة **قال الفقيه** ابو جعفر رحمه الله
 تعالى ما كان اضر على الوقف وانفع للمفقر اجازته فعلة الا ان في الدوام
 لا يوجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من
 رآه يتصرف فيها تصرف الملاك على طول الزمان يظنه مالكا امامي الارض
 فان كانت تزرع في كل سنة لا يوجرها اكثر من سنة وان كانت تزرع في
 كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة جاز له ان يوجرها مدة يتبين
 المستاجر من زراعتها ولو شرط ان لا توجر اكثر من سنة والثالث لا يرغبون
 في استيجارها سنة واجارها اكثر من سنة اضر على الوقف وانفع للفقراء
 لا يجوز له مخالفة شرطه بايجارها اكثر بل يرفع الامر الى القاضي ليوجرها
 اكثر من سنة لكونه انفع للوقف فان للقاضي ولاية النظر للمفقر
 والغائبين والموتى ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا توجر اكثر
 من سنة الا اذا كان انفع للفقراء فحينئذ يجوز له ايجارها اذا راي ذلك
 خيرا من غير رفع الى الحاكم بلا اذن منه فيه ولو اجر القيم دار الوقف خمس
 سنين قال الشيخ ابو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة
 الا من عارض يحتاج الى تعجيل الاجرة حال من الاحوال وقال الفقيه
 ابو بكر البلخي انا لا اقول بنفسنا د الاجارة مدة طويلة لكن الحاكم ينظر
 فيها فان حصل للوقف ضررا بطلما وهكذا قال الامام ابو الحسن على
 السفتلي وعن الفقيه ابي الليث انه كان يحجر اجارة الوقف ثلاث
 سنين من غير فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الوقف شرطا لا
 توجر اكثر من سنة وعن الامام ابي حفص البخاري انه كان يحجر اجارة
 الفساح ثلاث سنين فان اجر اكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه
 قال اكثر مشايخ بلخ لا يجوز وقال غيرهم يجوز برفع الامر الى القاضي حتى
 يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو احتاج القيم الى اجارة الوقف
 اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترددة كل عقد على سنة

ويكتب

ويكتب في الصك **استأجر فلان بن فلان ارضا كذا او كذا**
 ثلاث سنين ثلاثين سنة مثلا اثنين عقدا عقدا كل سنة بكذا من غير
 ان يكون بعضها شرطا لبعض فيكون العقد الاول لازما لا يجوز والثاني
 غير لازم لانه مضاف فلا يفيد المقصود **ذكر** شمس الامية الحسيني
 ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدى الروايتين وهو الصحيح
 وذكرنا ايضا ان القيم اذا احتاج الى تعجيل الاجرة يعقد عقودا مترددة
 على نحو ما قالوا **واجزوا ان الاجرة** لا تملك في الاجارة المضافة
 بشرط التعجيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه ولو اجر متولى الوقف
 او وصي البيت منزلا للوقف او للبيتيم بدون اجر المثل **قال الشيخ** الامام
 الحليل ابو بكر محمد بن الفضل على اصل اصحابنا ينبغي ان يكون المستاجر
 غاصبا وذكر الخصاف في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل فقبل
 له ان يقتضي هذا قال نعم **وجهه** ان المتولى والوصي ابطالا بالسمية ما زاد
 على المسمى الى تمام اجر المثل وما لا يملكه فيجب اجر المثل كالأجر من غير تسمية
 وقال بعضهم يصير المستاجر غاصبا عند من يرى غصب العقار فان لم
 ينقص شيء من المنزل وسلم كان على المستاجر الاجر المسمى لا غير والفتوى على انه
 يجب اجر المثل على كل حال وعن القاضي الامام ابي الحسن على السفتلي في هذا
 رجل غصب دار صبي او وقف كان عليه اجر المثل فاذا وجب ثم قال بالك في
 الاجارة باقل من اجر المثل ولو استأجر وقفا ثلاث سنين باجرة معلومة
 هي اجر مثلهما فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغائب الناس فيها فزاد اجر
 الارض قالوا ليس للمتولى نقض الاجارة بنقصان اجر المثل بما يعبر وقت
 العقد وفي وقته كان المسمى اجر المثل فلا يضر التغيير بعد ذلك ولو كانت
 احدا المستحقين متوليا فاجرقات لا تنفس الاجارة لانها وقعت الموضع
 كما لا تنفس موت الوكيل المجر والقاضي ولو قبل المتولى الوقف لنفسه
 لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا قبله من القاضي لنفسه
 فحينئذ يتم لقيامه باثنين وكواستأجر رجل ارضا وقفنا وبني فيها خاتونا

مطل
 اجر متولى الوقف او وصي
 البيت منزلا بدون اجر المثل

ثم جازاخر فراء في اجرة الارض و اراد اخراج منها ينظر ان كان استاجرها
 مشاهرة جاز للمتولى فسحقا عند راس الشهر لانها اذا كانت
 مشاهرة يتجدد انعقادها عند راس كل شهر ثم ان لم يضر رفع البناء الارض
 كان لصاحبها رفعه وان اضر جاز للمتولى ان يدفع اليه قيمته ويصير وقفا
 وان امتنع من ذلك لا يجبر بل يترفع صاحب البناء الى ان يمكن تحصيله
 من غير ضرر بالوقف فياخذه ولو اجر المتولى ضيعة من رجل سنين
 معلومة ثم مات المجر والمستاجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثته
 الارض ببدنهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الغلة
 للورثة ثم ان انتقصت بزراعتهم بعد موت المستاجر يلزمهم ضمان
 النقصان ويصرف في مصالح الوقف دون اهلله لما مر وقد اعلى وزان قوله في
 اجارة الوقف بدون اجر المثل ولو استاجر المتولى رجلا في عمارة المسجد
 بدرمه ودائق واجر مثله درهم فاستعمله في عمارة ونفذ الاجر من مال
 الوقف قالوا يكون ضمانا جميع ما نقد لانه لما قدر في الاكثر كثر ما يتغابن
 الناس فيه صار مستاجرا لنفسه دون المسجد فاذا انقضى من مال بدرم
 ضمانه ولو كانت الزيادة مما يتغابن فيها يقع الاجارة للمسجد فلا يقضى
 ما دفع ومثله حكما وقصلا ما اذا استاجر مودنا لخدم المسجد باجرة
 معلومة لكل منه ولو استاجر فقير اذا موقوفه على الفقراء وسكن فيها
 وترك المتولى الاجر له حصته من الوقف جاز كما لو ترك الامام اخراج الارض
 لمن احق في بيت المال بحصته منه والمتولى ان يحال على مديون المستاجر
 الوقف ان كان ملثما وان اخذ منه كفيلا بالاجر فهو اولى بالجواز ولو مات
 بعض الموقوف عليهم قبل انتماء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة
 الى ان مات لورثته وما وجب منها بعد موته لجهات الوقف وهكذا الحكم
 لو كانت الاجرة معلومة ولم تقسم بينهم وبعد الفسنة كذلك وقال احمد الله
 غير اني استحسن اقسام المعجلين ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل
 اني لا اراد الفسنة واجيز ذلك **ولو اجر القيم الوقف ممن يستحق**

جاز لان



الربع

جاز لان حق الموقوف عليهم غلة الوقف لا في رقبته **كانت**
 اصله وقف وعارته لرجل ومولا يرضى ان يستاجر ارضه باجر المثل
 قالوا ان كانت العارة بحيث لو رفعت يستاجر الاصل بالكثر مما
 يستاجر صاحب البناء كلف ارضه رفعه ويؤجر من غيره ولا
 يترك في يده بذلك الا جردا لرجل فيها موضع وقف بمقدار
 بيت واحد وليس في يد المتولى شئ من غلة الوقف و اراد صاحب
 الدار استجارة مدة طويلة قالوا ان كان لك الموضع مسلك الى
 الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف
 وان لم يكن له مسلك اليه جازت اجارته مدة طويلة **ولو باع**
 القيم استجارا في ارض الوقف ثم اجر الارض من المشتري قالوا ان باعها
 بغروقيها ثم اجره الارض جازت الاجارة وان باعها من وجه الارض ثم
 اجره الارض لا يبيع الاجارة لان مواضع الارض مشغولة **وهذا**
 الحكم لا يختص بالوقف ولو اجر الناظر الوقف بشئ من الغرض او
 بجواز معين فيل يجوز تخلاف بيع الوكيل واجارته به فانه يجوز
 عندنا حنيفة ولا يجوز عندها **قال الفقيه ابو جعفر**
 زماننا على الاختلاف ايضا لان المتعارفين الاجارة بالدرامة والدنانير
 ولو اجرها بخنطة او شعيرة مطلقا جاز العقد ولو شرط ما يخرج
 منها فسد ولو اجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه ابو جعفر في
 كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم
 يكن معه شريك فيه جاز له ان يجار الدور والحوانيت **واما الارض**
 فان شرط البداءة بالخارج او العشر وجعل الموقوف عليه ما فضل من
 العارة والموتة لم يكن له ان يجارها لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له
 لحكم العقد فيفوت شرط الوقف وان لم يكن شرط البداءة بما ذكرنا
 واجرها الموقوف عليه او زرعهما بنفسه ينبغي ان يجوز ويكون صحيحا

بلا خلاف في
 لو اجر الارض بخنطة
 او شعيرة مطلقا جاز العقد

والمؤمن عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم اثنين او اكثر فتمت بيعها بيوتها
 فيها واخذ كل واحد ارضاً ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن ابي يوسف
 ان كانت الارض عشرية يجوز بيعها بائنه وان كانت خراجية لا يجوز
 لان العادة في الارض الخراجية انهم يشترون البلاء بالخراج
 من غلتها فلو جاز فيها الباء لكان الخراج في الغلة ويكون
 في ذمة الموقوف عليهم فيكون فيه شرط تغيير الوقف ارض
 موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او النصف وفيها
 حاكم من جهة قاضي البلدة فاستاجر رجل من الحاكم الارض سنة
 بدرهم معلومة فلما ادرك الزرع حبا المتولى وطلب حصته الوقف
 من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان جعله
 متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الوقف لا يدخل
 تولية الحاكم في تقليده وان جعله متوليا بعد ما قلده الحاكم
 الحكومة فقد اخرج عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارته
 ويجعل وجودها كعدمها فتمت زرعها المستاجر يصير كان المتولى
 دفعها اليه مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى
 ان ياخذ ذلك من الخارج ولو غصب ارضا وقفها ففعل فيها
 شيئا ليس ممنوعا كالكراب وحفر الانهار او التي فيها سرقيا واخطط
 بالتراب وصار عملة للاستعمل لا يضمن الغنم وان زاد فيها مالا
 ممنوعا كالبناء والشجر يومر بقطعة كما تقدم ولو اجر الوقف بمالا
 يتغابن فيه لا يجوز الاجارة وينبغي للقاضي اذ ارفع اليه ذلك ان
 لا يبطلها ثم ان كان المجرما مؤثما وكان ما فعله على سبيل التهور
 والعجلة فسحق الاجارة واقربا في يده وان كان غير مؤثم اخرجها
 من يده ودفعها الى من يثق به ولو قال قبضت الاجرة ودفعتها
 الى هؤلاء الموقوف عليهم وانكر اذ كان القول قوله مع يمينه ولا شيء
 عليه كالمودع اذا ادعى رد المودعة وانكر المودع لكونه مستكرامعني وان
 كان مدعي صورة والعبرة للمعنى ويبرأ المستاجر من الاجرة وكذلك

لو قال

لو قال قبضت الاجرة وضاعت مني لو سرقته كان القول قوله مع يمينه
 لكونه امينا ولو اجر المتولى الوقف من ابيه وابنه او من عبده او ماله
 لا يجوز عندنا في حنفية ويجوز عندنا فيما سوى عبده وماله ولو
 استاجر ارضا او دارا وقفها اجارة فاسدة وزرعها او سكنها يلزمه
 اجرة مثلها لا يتجاوز به المستحق ولو لم يزرعها ولم يسكنها لا يلزمه اجرة
 وهذا استاء على قول المتقدمين ولونيين ان المستاجر يخاف منه
 على رقبته الوقف بفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده ولا ينفرد
 احد الناطرين بالاجارة وكوكل احداهما صاحبه جازت الاجارة ولو اذن
 القيم المستاجر بالعمارة وقاصصه من الاجرة جاز ولو اشترط المرممة
 عليه نقصد الاجارة لجهة التها بخلاف ما لو عين لها ذراهم معلومة
 فان الاجارة تكون صحيحة ولو استاجر دارا لوقف وجعل رواقها موط
 الدواب يضمن النقصان لانه يغير اذن ولا يجوز الغرس الجبب في سبيل
 الله الا اذا احتاج الى النفقة واذا دفع المتولى لارض مزارعة الى رجل
 ليزرعها ببذره على ان ما خرج يكون نصفه للوقف ونصفه للمزارع جاز
 عند ابي يوسف ومحمد وكذلك اذا دفع البذر والارض مزارعة بالنصف
 جاز ان كان فيها مخاياة يتغابن بمثلها وان لم يتغابن بمثلها لا يجوز
 ولو كان في ارض الوقف شجرة قد فقت معاملته بالنصف مثلا جاز وله ان
 يكرى الفارها وسواقيها واذا دفعها مزارعة فالخراج او العشر من حصته
 اهل الوقف لانها اجارة معني ولا يسقط العشر بوقف الارض لان الله تعالى
 عين له وجهها فلا يتغير بالوقف الا ترى انه يجوز وقفها من غير من
 جعل الله له العشر ابتداء وصار كما لو نذر الصدقة بمائتين المائتين ثم
 حال عليها الحول فانه يلزمه زكاتها ثم يصرف الباقي فيما نذر ولو دفع
 الناطر الارض مزارعة والشجر مساقاة ثم مات موقبل نقصنا الاجل
 لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف ما لو مات المزارع قبل انتماء
 الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه ولو زرعها الوقف وقال زرعها

مطلوب
 اهل المتولى الوقف من
 ابيه وابنه او من عبده
 او ماله لا يجوز عندنا
 حنفية

مطلوب
 لا ينفرد احد الناطرين
 بالاجارة

لنفسه يذري وقال اهل الوقف زرعتها لنا كان القول قوله ويكون الخارج
 له وان لم يشترط استقلالها لنفسه لكون البذر من قبله ولو سأل القاضي
 في ان يخرجها من يده لزرعه اياها لنفسه لا يخرجها من يده بل يأمره
 بزرعها للوقف فان اعتل بعدم البذر والمون المحتاج اليها اذن لم
 بالاستدانة على الوقف وصرف ما يستدينه في ثمن البذر وما لا بد منه
 للزرع فان ادعى العجز يا مال القاضي اهل الوقف بذلك مع بقائها في يد
 الواقف فان قالوا انه اذا صار ذلك في يده ياخذ ويحذرنا ولكن يزرعها
 نحن لنا ونرفع يده عنه لا يجيبهم الى ذلك لانه اخق بالقيام عليه الان
 يكون غير ما مون فحينئذ يخرج من يده ويجعله في يد من يوثق به واذا
 صار الخارج له يضمن ما نقصت الارض بزرعته واذا زرعتها ثم اصاب
 الزرع افة فقال زرعتها لم صدق في ذلك وله ان ياخذها ما استدان
 لكلفتها من غلة اخرى ولو اختلف هو واهل الوقف في ما اتفق كان القول
 قوله فيه لان اليه ولايتها وكذا للورثتها عنه وادعى انه زرعتها للوقف
 وصدقه الواقف على ذلك لكونه وكيله عنه في زراعتها وكذلك لو اختلف
 متوليها مع اهل الوقف فقال زرعتها لنفسه قالوا انما زرعتها لنا كان
 القول قوله في ذلك لكون البذر له وما حدث منه فهو لصاحبه فصارت الوقف
 والله اعلم **باب في المأجد والربط والتساقيا**
والدور في الثغور والخانات وجعل الارض
مقبرة قال ابو يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط في المسجد
 ولا في غيره من الاوقاف وقد تقدم بيان وجهه فاذا جعلت هذه المكان
 مسجداً او اذن للناس بالصلاة فيه يصير مسجداً او قال محمد رحمه الله تعالى
 وهو قياسي قول في حنيفة رحمه الله لا يزول عن ملكه قبل التسليم وبداخذ
 شمس الائمة السرخسي **شمس التسليم** في المسجد ان يصلي فيه بالجماعة باذنه
 ان يصلي فيه بالجماعة وعن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط اذا الصلاة
 فيه جماعة باذنه اثنان فصاعداً او بها اخذ محمد وفي رواية اخرى عنه

مطلب
 (التسليم في المسجد
 ان يصلي فيه بالجماعة
 باذنه)

اذا صلى فيه واحد باذنه يصير مسجداً الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد
 باذان واقامة ولم يذكر فيه الزيادة في ظاهر الرواية فيكتفي بصلاة الواحد
 لان المسجد حق لله تعالى او حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء
 حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الصلوة والصحيح رواية الحسن
 لان قبض كل شيء وتسلية يكون بحسب ما يليق به وهو في المسجد
 باذان الصلوة بالجماعة اما الواحد فانه يصلي في كل مكان ثم على الرواية
 التي لا يشترط الاداء فيها بالجماعة اذا اذن رجل مسجداً وصلى فيه مؤ
 وحده هل يصير مسجداً **اختلفوا** فيه فقال بعضهم نعم لان محمد ذكر
 في الكتاب ان على قولنا بحنيفة لا يصير مسجداً احتي يصلي فيه مئبتي
 للجهول فيدخل فيه بانيه وغيره وقال بعضهم لا تكفي صلواته وهو
 الصحيح لانها انما تشترط لاجل القبض للعامة وقبضه لا يكفي فكذا
 صلواته ولو بناه وسلمه الى المتولي هل يصير مسجداً قبل اد الصلاة
 فيه لا رواية فيه عن اصحابنا **واختلف المشايخ** فيه
 قال بعضهم يصير مسجداً او يتم كاتمة ساير الاوقاف بالتسليم الى المتولي
 لانه ثابت عن الموقوف عليهم قال في الاختيار وهو الصحيح وكذا اذا
 سلمه الى القاضي او نايبه وقال بعضهم لا يصير مسجداً بالتسليم الى المتولي
 وهو اختيار شمس الائمة السرخسي اذ قبض كل شيء بما يليق به كما مر
 في شرط التسليم **رجل له ساحة** لانياء فيها فامر قوما ان يصلوا
 فيها بجماعة قالوا ان امرهم بالصلاة ابدوا ولم يذكره ولكن اراده ثم مات
 لا نورث عنه وان امرهم بالصلاة شمس او سنة ثم مات يكون لورثته
 لانه لا بد من التابيد والتوقيف فيها فيه ولو جعل داره مسجداً وجعل
 رجلاً واحداً مؤذناً او ما فاذن الرجل واقام وصلى وحده كان تسليماً
 لان اذاناً باذان واقامة بالجماعة ولهذا قالوا الوصل واحد
 من اهل المسجد باذان واقامة لا يكون لمن يحيى بعده من اهله او اهل
 فيه بالجماعة عند البعض ولو جعل متولى المسجد مثلاً من لا موقوفاً

على المسجد مسجدًا وصلى الناس فيه سنين ثم تركت الصلاة فيه وأعيد
منزلاً ومستعلاً جازل لعدم ميرورته مسجدًا يجعل المتولي ولو
اتخذ رجل مسجد الصلاة الحجازة أو الصلاة العيد هل يكون له حكم
المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدًا حتى إذا مات
لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الحجازة فهو مسجد
فلا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجدًا مطلقاً
وأما يعطى له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال أداء الصلاة
لا فيه وهو واجباً سواء ويحجب هذا المكان عما يجب عنه المساجد
احتياطاً ولو اتخذ مستجداً أو تحت سرداب أو فوق بيت أو جعل
وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه من
غير أن يفرز له طريقاً لا يصير مستجداً ويورث عنه إلا إذا كان
السرداب أو العلو لمصالح المسجد أو كان وقتاً عليه وروى الحسن عن
أبي حنيفة رحمه الله أنه أجاز أن يكون الأسفل مسجداً إذا كان الأعلى
ملكاً لأن الأسفل أصل وهو مما يتأبد دون العكس **وعنه محمد** أنه لما
دخل الرئي أجاز ذلك بكل حال لضيق المنازل وعن أبي يوسف مثله لما
دخل بغداد ولورخ **المسجد وما حوله** وتفرق الناس عنه لا يؤخذ
للملك الواقف عند أبي يوسف فيبلغ نقصه بأذن القاضي ويصرف
بمنه إلى بعض المساجد ويعود إلى ملكه أو إلى ورثته عند محمد وذكر
بعضهم أن علي قول أبي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد وهذا فيه
على ما تقدم من اشتراط التسليم عند محمد ابتداءً فكذلك البقاء
وعنده عند أبي يوسف رحمه الله مطلقاً ومن بنى رباطاً أو خاناً أو
حوضاً أو حفرة بئراً أو جعل أرضه سقاية أو مقبرة أو طريقاً للمسلمين
فعنده أبي حنيفة لا يلزمه ما يحكم به حاكم أو يعلقه بموته على ما تقدم
من أصله وعنده أبي يوسف يلزم بمجرد القول لما تقدم من أن التسليم
ليس بشرط عنده وعند محمد يشترط التسليم وهو النزول في الخان

وله في المسجد
وما حوله

والرباط

والرباط والشرب من الخوض والاستنقا من البئر والسقاية والد
في المقبرة بأذنه في الكل ويكتفى بفعل واحد لتعدد الكل كما تقدم
في أول الفصول وفي قاضي خان **وقال محمد** أن دفن فيها
اثنان فلا رجوع وكما رواه عنه وجهان أنه اعتبر إذا نفي جمع الميراث
والوصية ولو بنى ما رستاقاً لتعاج فيه المرضي ووقف عليه أرضاً
لتتفق غلتها على ما يحتاج إليه المرضي والأطباء يجوز أن جعل أجره
للمساكين ولو كان طريق العامة واسعاً ففيه أهل محلة مسجد
للعمامة وهو لا يضر بالمارة قالوا لا بأس به وهو مروي عن أبي حنيفة
ومحمد لأن الطريق للمسلمين والمسجد لهم أيضاً ولو أضيف إلى توسعته
من الطريقاً وتوسعة الطريق منه ولا يضر فيها على الأخر يجوز لما
قلنا وليس لأهل المحلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق في دارهم ولو لم
يضر بالمارة ولو ضاق المسجد على الناس وازداد الزيادة فيه منها
يجوز بأذن القاضي ولو أراد قيم المسجد أن يبني حوائط في حرم
المسجد وفنايه قال الفقهاء أبو الليث لا يجوز له أن يجعل شيئاً
من المسجد سكناً ومستغلاً ولو أذن السلطان لقوم أن يجعلوا أرضاً
من الأرضي البلدة حوائط وقفاً على المسجد أن يريدوا في مسجدهم
قالوا إن فتح عنوة وهو لا يضر بالناس ينفذ أمره فيها وإن فتح
صالحاً لم ينفذ لأنها إذا فتحت عنوة تصير ملكاً للغانمين فينفذ أمره
فيها ولو هو لأهل المحلة باب المسجد من موضع إلى موضع آخر جاز
ولو اشترى رجل موضعاً وجعله طريقاً للمسلمين واشهد على ذلك
صح ويشترط ميرور واحد من الناس فيه بأذنه على قول من يشترط
القبض في الرفق قاله في قاضي خان وسوى في الكتاب بين الطريق
والمقبرة وسائر الأوقاف وقال علي قول أبي حنيفة يكون له الرجوع فيها
إلا في المسجد خاصة **وروى الحسن** عن أبي حنيفة أنه لا يرجع في المقبرة
في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيها سواء لأن النباش قبيح **وهي**

عن احكام المعروف بهرويه انه قال وجدت في النوادر عن ابي حنيفة
انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة يجزها
الرجل المسلم يتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته
وقال الخفاف بعد ذكره اوقاف الصحابة وما يورث ذلك ويصح
بناء المساجد فان الناس جميعا اجعوا عليها ثم قال وكذلك بناء
الدور في الثغور للمسبيل وكذلك بناء الدور مكة ينزلها الحاج
وكذلك رجل له جعة اده او بعضها طريقا للمسلمين واخرج عن
مالك ما انه فليس له الرجوع في ذلك ولا رده الى ملكه فانه الهيا
كلها خا رجعة على ملكها الى السبل التي جعلوها فيها
فالوقوف مثلها وظاهر ان ما ذكره اختصاص من جنس ما حل عن الحاكم من
رواية عن ابي حنيفة فكان عنه ثلاث روايات الرجوع الى
مسجد خاصة على ما قاله قاضي خان من شوية الكتاب والرجوع
الى المسجد وموضع الدفن على رواية الحسن والرجوع الا فيها
وفيما ذكره الحاكم والخصاف **رجل قال** جعلت حجر في هذه
لدهن سراج المسجد ولم يزد عليه قال الفقيه ابو جعفر نصير الحجج وقفا
عليه اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى وليس له ان يصر فيها
في غير الدهن وعرضه خفيفة اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم جاز
ولا يكون له الرجوع لان الوقف عليه بمنزلة جعل الارض مسجدا او
عمره زيادة في المسجد **رجل** تصدق بداره على المسجد واعلى
طريق المسلمين فكلوا فيه والفتوى على انه يجوز وذكر الخلاف في هذه المسئلة
انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه وقد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة
في فصل ما يتوقف جواز الوقف عليه وفي قاضي خان لو وقف ارضه
على كل مؤذن يؤذن او يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ اسماعيل الزاهد
لا يجوز هذا الوقف لانه قربة وقفت لغرضين وقد يكون ذلك
للمؤذن او الامام عينيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز وان كان المؤذن

فقيرا

فقيرا ويجوز الصدقة على الفقير لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز
ايضا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقت هذا المكان
على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد او المحلة تصرف الغلة الى الفقراء
اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يصح كما لو قال
اوصيت بثلاث مالى لواحد من عرض الناس فانه لا يصح رجل اعطى
درهم في عمارة المسجد او مصالحة او نفقته قيل بانه يصح ويتم
بالقبض **ولو** اوصى بثلاث ماله لعمال البر يجوز سراج المسجد
منه ولا يزداد على سراج واحد ولو في رمضان لانه اسرف ولو اوصى بعمارة
المسجد قال ابو القاسم يصر فيهما كان في البناء دون الزيت قيل يعرف
ذلك البار في المنارة قال ذلك من بناء المسجد وسئل ابو بكر البخاري
عن الوقف على المسجد يجوز له ان يبني منارة من غلته قال ان
كان ذلك من مصلحة بان كان اسع لم فلا بأس به وان كان بحال
تسبغ الميزان الاذان بغير منارة فلا اري له ان يفعلوا ذلك ولو
نقص القيمة المسجد من غلة الوقف على عمارة كان مناصا **ولو قال**
اوصيت بثلاث مالى للمسجد قال ابو يوسف هو باطل حتى يقول
على المسجد وقال محمد وموحيين **ولو** كسر الناطق اذ وقف ماله لاصلاح
المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطرة او لاصلاح الطريق والحفر
القبور او لاصلاح البساتين والخانات للمسلمين او لشرائها الا كان لهم
لا يجوز وموحيين في الفتوى ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على
مرمة مسجد كذا او ما يحتاج اليه وهي مثل نظيين سطحه وتاريخ
حيطانه وادخله دوع في سقفه او ثمن بواريه وزيت قناديله ذكر
الخصاف انه باطل لانه قد تحرب المحلة فيبطل المسجد ولا يحتاج الى
مرمة فان زاد على ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد كانت الغلة
للمساكين حاز لانه ما يتايد ولو كانت الارض وقفا على عمارة المساجد
او على مرمة المقابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع ارض وقف على عمارة المسجد

على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسيح فغير
 محتاج الى العارة قال الفقيه ابو بكر الباخي تحبس الغلة لانها
 يحدث وتضيق الارض بحال لا تغل وقال الفقيه ابو جعفر اجواب
 كما قال وعندى انه لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد
 والارض الى العارة يمكن العارة بها ويفضل تصرف الزيادة الى الفقراء
 على ما شرط الواقف مسجد انهم وقد اجتمع من غلة الوقف على مائة
 ما تحصل به البناء قال انحصاف لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف
 وقف على المدة ولم يشر بان يبني هذا المسجد والفتوى على انه يجوز
 البناء بتلك الغلة ولو كان الوقف على عماره المسجد هل للقيم ان
 يشتري شيئا ليرتقى به على السطح لنفسه وتطيقه او يعطى من غلة
 اجر من يكسب ويخرج عنه الثلج ويخرج الزراب المجمع في المسجد
 قال ابو نصر انه ان يفعل ما في تركه خراب المسجد ولو كان بابا المسجد
 في مهت الكرخ فيصيب المطر بابه ويبتل داخله والخارج منه ويشق
 على الناس دخوله قال الفقيه ابو جعفر يجوز ان يتخذوا له ظلة من غلة
 وقفه ان كان لا يضر باهل الطريق ولو بسط من ماله حصيرا في المسجد
 فخر المسجد واستغنى عنها فانها تكون له ان كان حيا ولو رثته ان كان
 ميتا عند محمد وان بليت كان له ان يبيعها ويشترى بثمنها اخرى
 وهكذا الحكم لو اشترى قديلا ونحوه للمسجد واستغنى عنه وعن اى يوسف
 يباع ويصرف ثمنه في حوائج المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد يجوز
 الى مسجد اخر وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في المسجد عينه
 اذا استغنى عنه لخراب ما حوله ولو كفى رجل ميتا فافترسه الاسد
 يكون الكفن الذى كفته ولو رثته لوميتا فاذا اصابه بياح الكعبة
 خلقا يبيعه السلطان ويستعين به على امره لان الولاية عليها
 له لا لغيره ولو كان بجانب المسجد ما يضر بجايه ضررا بيتنا فارد القيم
 اواهل المسجد ليتخذوا من ماله جفتا بجانبه ليمنع الضرر عنه قالوا ان
 كان

المسجد عينه اذا
 استغنى عنه
 خراب ما حوله

كان الوقف على مصالح المسجد يجوز للقيم ذلك لان هذا من مصالحه وان
 كان على عمارته لا يجوز لان هذا ليس من العارة ولو باع الوقف اهل المسجد
 خشبته او حناره صارت خلقة اختلفوا فيه فقال بعضهم يجوز الاول
 ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذنه وهو الصحيح وليس
 لتولى المسجد ان يخل بارج المسجد الى بيته ولو ادعى رجل في مسجد ومقبرة
 حقا وقضى القاضي له على واحد من اهل المحلة بالمدينة كان ذلك قهرا
 على جميعهم لان واحد منهم خلع عن الباقي وفي الحان لا يقضى حتى يحضر
 القيم ونائبه ولو اشترى شيئا لم يمت المسجد بدون اذن القاضي قالوا
 لا يرجع بقيته في مال المسجد ولو ادخل المتولى جديعا من ماله في الوقف
 جازؤه ان يرجع بقيته في مال المسجد غلة الوقف رجل بنى مسجدا
 في سكة فاحتاج الى العارة فنازعها اهل السكة فيها كان الباقي اولي منهم
 بعارة وليس لهم منازعته فيها وكذلك لو نازعوه في نصيب الامام
 والمؤمن كان ذلك اليه دونهم الا اذا عيّنوا رجلا اصلح من عيّنهم فهو
 حبيب لا يكون نعيمه اولى ولا ان يترك سراج المسجد من المغرب
 وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة
 فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد
 الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زمننا
 ويجوز المدرس يسلج المسجد ان كان موضوعا فيه للصلاة وان كان موضوعا
 لا للصلاة بان فرغ القوم من الصلاة وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج
 فيه قالوا الا باس ان يدرس بنوره الى ثلث الليل لانهم لو اخرجوا للصلاة الى
 ثلث الليل الا باس به فلا يبطل حقه بتعليمهم وفيما زاد على الثلث ليس
 لهم تأخيرها فلا يكون له حق المدرس ولو ان قوما بنوا مسجدا او فضلا من
 خشبهم شيئا لو ايفرغ الفاضل في بناية ولا يضر الى الدين والحضر هذا
 اذا سلموه الى المتولى ليبني به المسجد والا لا يكون الفاضل لهم يصنعون به
 ما شاؤوا ولو جع مالا لينفقه في بناء المسجد فانفق بعضه في حاجتهم

رد بدله في نفقة المسجد لا يستعانة بفعله ذلك فاذا فعله وكان يعرف
 صاحبه ضمن له بدله او استاذنه بانفاق بدله فيه وان كان لا يعرفه
 رفع الامر الى القاضي ليأمره بانفاق بدله فيه وان لم يمكنه الرفع اليه
 قالوا انزجوا له في الاستحسان الجواز اذا انفق مثله في المستحب
 ويخرج عن الغنمة فيما بينه وبين الله تعالى المذكور اذا سال الفقير
 شيئا وظل ما اخذ بعضه ببعض ولم يكن الفقير امره بالسؤال والاخذ
 يكون ضامنا واذا دفعه بعد ذلك للفقير يكون متصدا قال لنفسه من
 مال نفسه ولا يسقط عنهم الزكاة وان نوهها عند دفعهم اليه وان
 امره بالسؤال له فاخذ المال وظل بعضه ببعض ودفعه اليه لا
 يضمن لقيامه بمقامه بالامر وما ذوناه بالخلط وتسقط الزكاة عن
 الدافع ان نواها وهذا بناء على ما تقر من ان خلط الوديعة استهلاك
 لها عند ابي حنيفة

فصل في ذكر احكام

تعلق بالمقابر والربط

لو اتخذ اهل قرية
 ارضا لهم مقبرة وقبروا فيها ثم بنى فيها واحدا منهم بيتا لوضع اللبن
 والة الدفن واجلس فيه من يحفظ الامتعة بغير رضى اهل القرية
 او يرضى بعضهم فقط لا باس به ان كان في المقبرة بحيث لا يحتاج
 الى ذلك المكان ولو احتاجوا اليه برفع البناء ليدفن فيه ولو حفر
 لنفسه قبرا في مقبرة ان كان فيها سعة يستحب ان لا يوضع الذي
 حفره والاجاز لغيره الدفن فيه ويمكن بسط المصلي في المسجد او ترك
 في الرباط وجعل في موضع منه علامة وخرج لامر وجاز ان كان في
 المكان سعة لا يوحش الاول فاذا دفن الغير فيه قال الفقيه ابو الليث
 يكنه لان الذي حفره لا يدرى باي ارض تموت وفي اي مكان يدفن مقبرة
 كانت للمشركين واندرست اثارهم واخرجت العظام النافية ودفن
 المشركون موتاهم فيها جاز لان موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 كان مقبرة للمشركين فنبتت واتخذت مسجدا ولو اتخذ رجل قطعة

سعة

ارض

ارض مقبرة ودفن فيها ولده ومي غير صالحه للدفن فيها لغلبة الآراء
 عليها ورغبت الناس عن الدفن فيها لفسادها لم تصر مقبرة وجاز له
 بيعها واذا باعها جاز للمشتري ان يرفع الميت او يامر برفعه منها ولو
 دفن في ارض رجل بغير اذنه للمالك الامر بالاخراج منها وله التراجع
 وتسوية الارض وزرعها واذا دفن الميت في مكان لا يجوز لاهله اخراجه
 منه طال المدة وقصرت الابعدر وهو ان يكون الارض لغصوبة ونحوه

ولو حفر قبرا في موضع نباح له الحفر فيه في غير ملكه ودفن غيره فيه

لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمته حفرة ليكون جوعا بين الحفرين ودمرا
 لها مقبرة قديمة لمحله لم يبق فيها اثار المقبرة هل نباح لاهل المحلة
 الانتفاع بها قال ابو نصر رحمه الله تعالى لا يباح قتل له فان كان فيها
 حشيش قال يحنش منها ويخرج للدواب وهو ليس من ارباب
 الدواب فيها ولو جعل ارضه مقبرة او خانة للغة او مسكنا سقط
 الخراج عنه وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول انه يردم رباط للمختلفة
 وفيه سكان فلما بنى اراد من كان ساكنا فيه قبل الانهدام قال ابو القاسم
 ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن هو اول من غيره ولو لم
 يتغير ترتيبه بل استمر على حاله الا انه زيد فيه او نقص كان هو اول
 بالسكنى من غيره ولو عرف قوم ارضا مؤانا وشرب بها العشر فصارت
 عشيرة وبقرهم رباط فسال مواليه السلطان عشرها فاطلعه له جاز
 ويصرفه الى الفقراء والمساكين ولا يصرفه في عمارته لقوله تعالى ائتموا

الصقداق للفقراء والمساكين ولوصفه للفقراء ثم انهدم انفقوه

في عارة الرباط جازوا ذلك حينا رباط على باب قنطرة على من عظيم
 حزبت القنطرة ولا يمكن الوضوء اليه الا منحا ورة النهر ولا يمكن الا انها
 هل يجوز عمارتها بطلته قال الفقيه ابو جعفر ان كان الوقف على مصالح
 الرباط لا باس به والا فلا يجوز متولى الرباط اذا صرفه لغيره في حاجة
 نفسه فرضا قال الفقيه ابو جعفر لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق

الرباط مثله رجوت ان يبرأ وان اقرضا الغلة ليكون آخر لها من الامسا
 عنده رجوت ان يكون واسعا له ذلك وقد مرت رجل اوصى بثلاث ماله
 للرباط فالي من يصرف قال الفقهاء بوجعهم ان كان هناك دلالة انه
 اراد به المضمين يصرف اليهم ولا يصرف الى عمارته رباط في طريق بعيد
 استغنى عنه المارة ويجانبه رباط اخر يعرف غلته الى الرباط الثاني
 وهكذا احكم المسجد ولو اشترى مصحفا فجعله في المسجد الحرام او في
 مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او مسجد اخر وقنا به اقاله محمد رحمه
 الله حاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل المسجد وعزيم
 من المسلمين محاصته وردى الحسين عن ابي حنيفة ان له ان يرجع فيه
 ويكون لورثته بعد موته وبه اخذ هو واما احكام المستجير فتطلب في باب
 المسجد من قاضي خان رحمه الله **باب الشهادة**
على اقرار الواقف حصته من الارض الفلانية ثم ظهورها
اكثر ما ذكرها خلافا للشاهدين فيما شهد اياه
والرجوع عنها والشهادة على ذي اليد الجاحد لو شهد
 شاهدا على اقرار رجل انه جعل حصته من الارض الفلانية وهي
 الثلث مثلا وحدها صدقة موقوفة لله تعالى على وجوه سماها من
 البر فوجدت حصته منها اكثر مما ذكر يكون المجموع وقنا كما لو اوصى حصته
 منها ثم ظهرت اكثر مما سمي بخلاف البيع فان العقد يقع على ما سمي فقط
 ولو جعل حصته من الارض الفلانية وهي الثلث مثلا وقنا على اقسام
 باعيانهم ثم من بعدهم على المساكين وشهد على اقراره بذلك شاهدا
 ثم وجدت حصته اكثر مما سمي بالشهود وما ذكر في كتاب وقفه وصدقه
 الموقوف عليهم وقالوا انما قصد الواقف علينا وقف الثلث فقط يكون
 جميع حصته منها وقفا ولا عبرة بتصديق الموقوف عليهم في حق
 الوقف بل في حقهم فيكون غلة الحصه التي ذكرها الواقف لهم وغلة
 ما زاد عليها للمساكين ولو شهد احدهما بالثلث والاخر بالنصف قضى

بالثلث

بالثلث المتفق عليه وهكذا الحكم فيما لو شهد احدهما بالكل والاخر
 بالنصف فانه يقضى بالمتفق عليه ولو شهد رجلان او رجل وامرأتان
 على شهادة رجلين او رجل وامرأتين فشهد احدهما انهما اشهدا اياهما
 وقف بصف ارضه قضى بالنصف المتفق عليه ولو شهد ا على رجل انه
 اقر بوقف ارضه الفلانية وقال لا لم يجدهما او حددهما ا حد الشاهدين
 دون الاخر فالشهادة باطلة لانها لا يعلم انهما اشهدا او لا يعلم القاضي
 بماذا احكم الا ان تكون الارض مشهورة تغني شهادتهما عن تحديد
 فان الشهادة حينئذ تقبل ويقضى بوقفيتها ولو حددهما الشاهدان
 بثلاثة حدود وقبلت الشهادة ويقضى بكونها يد وقف خلافا لفرقوا
 حددها بخدين لا يقبل اتفاقا ولو شهد انه حددها لهما وقال انسبنا
 الحدود او قال لا لم يحددها ولكنها عليها او قال ليس له ارض بالبصرة
 مثلا سواها لم تقبل شهادتهما ولو شهد ا على الحدود وقال لا يعرفها
 قبلت الشهادة ويكلف المدعي شاهدين على معرفة الحدود **ولو شهد**
واختلفا في زمانها او مكانها بان قال احدهما اقر عندى بوقفه اياها
في رجب سنة كذا وقال الاخر في رمضان منها او قال احدهما اقر
بذلك عندى في البصرة وقال الاخر في الكوفة قبلت الشهادة ولو
اختلفا في مكان الوقف لم تقبل الشهادة لان اختلافهما في مكان يتلزم
اختلاف الموقوف ضرورة ولم يقع على واحد منهما انصاب الشهادة بخلاف
اختلافهما في زمانها او مكانها او فيها ولو شهد احدهما انه جعل ارضه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدى ا على المساكين او على قوم باعيانهم ابدى
توالدوا ثم بعد ذلك على المساكين وشهد الاخر انه جعل نصفها
وقفا على المساكين لا يقبل الا في قول ابي يوسف فانها تقبل في نصفها
بناء على اصله من القول بجواز وقف المساكين ولو شهد احدهما انه
جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على المساكين وشهد الاخر انه جعلها
صدقة موقوفة على قوم باعيانهم ابدى ا توالدوا لم يقبل اتفاقا لعدم

تمام الشهادة على واحد من الجهتين ولو شهد احدهما النكح جعلها وقفا على
المساكين وشهد اخرانه جعلها وقفا على مساكين اهل بيته وقرابته
ايضا اما سئلوا بوالدوا لهم من بعدهم على المساكين قبلت الشهادة
شوا كانوا يخصصون او لا يخصصون ويكون مساكين القرابة ولو شهدوا
عليه بوقف ارضه وقال احدهما كان ذلك وهو صحيح وقال الاخر كان
ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها
وقفا ولا يخصصون به ولو قال احدهما وقفها في صحته وقال الاخر جعلها
وقفا بعد وفاته بطلت الشهادة وان كانت تخرج من الثلث لان
الشاهد بانه وقفها بعد موته شهد بانها وصية والشاهد بانه وقفها
في صحته قد مضى الوقف ومما يختلفان وكذا لو شهد احدهما انه حجز
الوقف وشهد الاخر انه علقه بدخول الدار مثلاً فالتقيل ولو شهد
بانه وقف حصته من هذه الدار ولم يسم لنا كيتبتها تبطل قياساً وبطل
استحساناً ولو شهد احدهما انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء
والمساكين وابواب البر وقال الابن السبيل معهم وشهد الاخر انه وقفها
على الفقراء والمساكين ولم يذكر الزيادة تكون وقفا على الفقراء والمساكين
لان الصدقة عليهم من ابواب البر ولو شهد احدهما انه جعلها صدقة
موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الاخر انه جعلها عليهم وعلى فقراء
قرابته قال الاختصاص هذا يشهد ابواب البر من قبل ان الذي شهد لفقراء
القرابة لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين إنما شهد بعضهم
الا ترى ان رجلاً لو وصى بثلث ماله للفقراء والمساكين ولفقراء قرابته
انه ينظر الى عدد فقراء قرابته يوم مات فيضرب لهم في الثلث بقدرهم
ويضرب للفقراء والمساكين بغيرهين فكذلك في الوقف ينظر الى عدد
فقراء القرابة يوم قسم الغلة ثم ما اصاب الفقراء والمساكين يعطى لهم
ويوقف ما اصاب فقراء القرابة الى ان يتبين فيه الحال وقال هلال تكون
للفقراء والمساكين وكذلك لو قال احدهما للفقراء والمساكين وفقراء

البحران

البحران والموالي والقرابة وقال الاخر مثل ذلك الا انه قال لا أحفظ الموالي
والبحران فالشهادة جارية في هذا او تكون الارض وقفا وكذلك لو قال
احدهما جعلها صدقة موقوفة في وجه البر والخير وقال الاخر لابن السبيل
وفي سبيل الله جازت الشهادة وتكون الارض وقفا ولو شهد احدهما
الله جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وقال الاخر على زيد جازت
الشهادة على الوقف وتكون الغلة للفقراء والمساكين لانها قد
انقضا على انه قال صدقة موقوفة واختلفا فيما سوى ذلك فيقبل
منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه ولو شهد احدهما انه
جعلها صدقة موقوفة على عبد الله واولاده ومن بعدهم على
المساكين وشهد الاخر انها على عبد الله ومن بعده على المساكين
فتقسم الغلة على عبد الله وعلى اولاده فما اصاب الاب اخذه وما
اصاب اولاده فهو للمساكين لانها قد اجتمعوا على ان لعبد الله حقا في
هذه الصدقة فقال احدهما له من ذلك حصته لو قسمها الغلة بينه
وبين اولاده وقال الاخر له كلها فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويبطل
ما اختلفا فيه فاذا كانت اولاده ثلاثة تقسم الغلة على اربعة فيأخذ
الاب الربع وكل مات واحد منهم قبله تقسم على من بقي فيكون له
الثلث بموت واحد والنصف بموت اثنين والكل بموتهم لعدم المرام
ولو شهد احدهما لزيد بما تيسر من الغلة في كل سنة وشهد الاخر بما
قبلت فيما اتفقا فيه ولو شهد احدهما له بماية في سنة واحدة يقضي
له بماية في سنة واحدة فقط وأصل هذا عندنا انهما اذا اتفقا على
انها صدقة موقوفة وزاد احدهما شيئا وزاد كل منهما شيئا لم يرد الاخران
تبطل الزيادة وتقبل الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد اثنان
على رجل انه وقف ارضه على المساكين وحكم القاضي على المشهود عليه
بذلك وجعلها وقفا عليهم ثم رجعا عن الشهادة لزمهما قيمتها يوم
القضا عليه بها والارض وقف على حالها ولا فرق في المدعى بين ان يكون

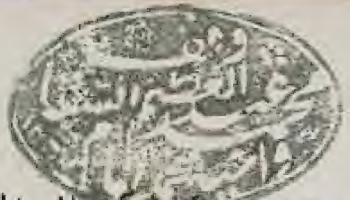
مدعى الوقف لنفسه او متبرعا في الدعوى حتى لو حضر رجل متبرع
وقال للحاكم ان هذا وقف ارضه الفلانية على زيد بن عبد الله ما
دام حياتهم من بعده على المساكين وزيد يدعي ذلك والمدعى عليه
يخالف الوقف واقام المدعى شاهدين فشهدوا وحكم القاضي بشهادتهما
لزيد ثم رجعا ضمنا قيمتها للمدعى عليه وان محمد زيدا بن عبد الله
كونها وقفا عليه حكم القاضي بوقفيتها وتكون غلتها للمساكين
وهكذا الحكم لو شهد عليه بانه جعل ارضه هذه مسجدا وارضه هذه
التي لا يبا فيها مسجدا او مقبرة او جعلها ملكا هذا خالف السبيل وهذه
هذه اسقاية للمارة وحكم به القاضي بترجع الشهود فانهم يضمنون
قيمة ذلك يوم القضا ولو ادعى رجل على اخوان هذه الارض التي في يده
وقفها لزيد بن عمرو عليها وواليد يحمد الوقف ويقول هي مالي
واقام المدعى بيته ان زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان
شهدت البيعة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يفت
مالا يملكه وقد تكون بعقد اجارة او امانة ويخولك بخلاف ما لو ادعى
رجل على اخوان الارض التي في يده كانت مورثة الى ان مات واقام على
ذلك بيته فانها تقبل ويكون ميراثا له ولو شهدوا ان زيد اقر
عندنا واشهدنا عليه بانه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وانما كانت
في يده الى ان مات لا يصير وقفا لانهم شهدوا بالوقف ثم شهدوا بانها
كانت في يده حتى مات وبين الشهادتين تناقض لا قال الخصاف
فان قضينا بانها ميراث لم تكن وقفا وان قضينا بانها وقف لم تكن
ميراثا واولى الامر ان يحكم بانها ميراث بين ورثته ولا تكون وقفا
وهذا الحكم الذي ذكره انما يتأتى على قول من يشترط لصحة الوقف
اخر احد من كيد وتسليمه الى المتولي واما على قول من لا يشترط ذلك
فينبغي ان يكون وقفه لعدم التناقض في الشهادة بالوقف والبقاء
في اليد الى الموت ولو ادعى على اخوان هذه الارض التي في يده وقف

زيد

زيد بن عبد الله وواليد يحمد ويقول هو ملكي ورثته عنه
او يقول انا وصيه فيها او وكيله واقام المدعى بيته على ذلك
فشهدت على اخوانه بانه وقفها وانما كانت ملكه حين
وقفها يقضي بوقفيتها على الجهة التي قامت عليها البيعة
وليس شرط لسماع البيعة كون ذواليد خصما بان يدعي انه وارث
او وصي او وكيل بخلاف ما لو ادعى انه مودع له او مستاجر منه
او صرح من او غاصب فانه لا يكون خصما ولو جحد الواقف
وقفته ارضه فادعى عليه الموقوف عليه او غيره تبرعا من قبل
المساكين او اقام بيته واقام بيته على كونها وقفا يحكم القاضي
بوقفيتها ويخرجها من يده لظهور حياثته وتصح دعوى الشهادة
والشهادة به من غير بيان الواقف ذكره في قاضي خان **فصل**
في بيان شهادة اثنين بالوقف لجهة وشهادة اخرين
لها ولغيرها او لغيرها لومات رجل فخصم وقال ان هذا
المتوفي جعل ارضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على الفقراء
والمساكين قبل موته وموصيه واقام على ذلك شاهدين وحضر
جماعة اخرين وقالوا انه وقفها في صحته على الفقراء والمساكين وعلى
فقراء قرابته واقاموا على ذلك شاهدين يحكم القاضي بكونها وقفا
ثم ان ذكرت البيعتان وقفا فان كان وقت الشهادة للفقراء
والمساكين مقدما تكون الغلة كلها لهم بفردهم لثبوت الوقف لهم
في زمن لا مزاحم فيه الا ان يكون شرط التغيير والتبديل والزيادة
والنقص في اصل الوقف فحينئذ يكون الغلة للفقراء والمساكين
وفقر القرابة فان كانوا عشرة مثلا تقسم على اثني عشر سهم فيضرب
للفقراء والمساكين بسهمين ويضرب لفقراء القرابة بقدر عددهم وكلما

الوقف
في دعوى الشهادة
به من غير بيان الواقف

تقسيم الغلة



زادوا ونقصوا تغير القسمة وان كانت وقت الشهادة لفقر القرابة
 سابقا تقسم الغلة على نسبة ما ذكرنا في الصورة المذكورة من غير
 احتياج الى شرط تغيير وتبديل وزيادة ونقص لان شهودهم قد
 شهدوا للفقر والمساكين ايضا وان لم يذكر البيتان وقتا
 وكان عدد فقر القرابة عشرة مثلا تكون الغلة على اثني عشر شهرا
 اذ قد اوجب شهود فقر القرابة لم منها عشرة وللفقراء والمساكين
 سهمين واوجب شهود الفقر والمساكين لم الكل فيقسم الغلة
 على اثنين وعشرين شهرا لضرب الفقر والمساكين في الكل
 المشهود لهم به وضرب فقر القرابة بالعشرة المشهود لهم بها ثم
 زادوا ونقصوا يضم شهرا للفقر والمساكين الى عددهم ويصير الحاصل
 هو المسئلة ويضرب للفقر والمساكين في كل ما ولم فيها بقدر عدد
 فلو صاروا اثنا عشر تكون المسئلة من اربعة عشر فيضرب لهم منها
 بعدد ما اثني عشر وللفقراء والمساكين بالكل هذا او اربعة
 عشر فتكون القسمة من ستة وعشرين ولو صاروا ثمانية تكون
 المسئلة من عشرة فيضرب لهم ثمانية وللفقراء والمساكين
 بالكل فتكون القسمة من ثمانية عشر وعلى هذا انقسم هذا على
 ما رواه محمد في الجامع الصغير عن ابي حنيفة انه يضرب للفقر
 والمساكين بسهمين ويضرب الامهات الاولاد بعدد من وهن
 ثلاثة انفس فيقسم الغلة بينهم على خمسة اشهر **وقال**
الحسن بن زياد للفقر والمساكين سهم واحد فعلى
 هذا يجب ان يضرب للفقر والمساكين بسهم واحد ويضرب
 لفقر القرابة بعدد ما ولو شهدت بيتان كما ذكرنا وشهدت
 بيتة اخرى انه وقفها على الفقراء والمساكين وعلى فقر مواليه فلم
 يذكرها وقتا وكانت فقر مواليه ثمانية مثلا وفقر القرابة عشرة
 مثلا

مثلا وضم اليهم سهم الفقراء والمساكين تكون المسئلة من عشرين
 بعدد السهام لفقر القرابة خمسة اسداسها وللفقر المولى اربعة
 اخماسها فيحتاج الى عدد له خمس وسدس كلاهما صحيجان وهو الثلاثون
 فتجعل المسئلة منها فتضرب الفقراء والمساكين بكلها وللفقر القرابة
 خمسة اسداسها وهي خمسة وعشرون وللفقر المولى بحسبها وهو اثنا
 عشر لان شهودهم لما شهدوا للفرقيين الاخرين معهم فقد اوجبوا
 لهم خمس العشرين **فياخذون** بتلك النسبة منها ويجمع السهام
 سبعة وستون فيقسم الغلة عليها ثم ياخذ كل فريق ما اصاب سهمها
 ولو شهدا ثمان على اقرار رجل في حال صحته انه وقف ارضه على زيد
 ومن بعده على المساكين وشهد اخوان على اقراره في صحته انه وقفها على
 عمر ومن بعده على المساكين واحدا مما اسبق يقضى بالسابقة ولو وقتت
 احدا ما دون الاخرى قضى بالوقتة ولو لم يذكر وقتا واحدا قضى به
 بينهما انصافا لعدم الاولوية ومن مات منها انتقل نصيبه لذي النول
 للمانع وهكذا حكم ما لو شهدا اخوان لثالث **فصل في الشهادة**
بالوقت بحره لنفسه او لوليه اذا شهد اثنان ان رجلا جعل
 ارضه وقفا عليهما او على اولادهما او على ولدا احدهما او على نسائهما او على
 نسائهما او نسا احدهما والشهادة باطلة وهكذا حكم الشهادة للآباء
 والاجداد ولو شهدا الاخوين او لعيتهما او لخاليتهما فالشهادة جائزة
 ولو شهدا ابانه وقفها على قرابة اهل بيته او على قوم آخرين او شهدا عليه
 بانه وقفها على قرابته وهما من قرابته او شهدا عليه بانه وقفها على
 نسله وهما نسله فالشهادة باطلة ولو شهدا عليه بانه جعل ارضه وقفا
 عليهما او على قوم معلومين ولما ارى ابطال شهادتهما قالانا لا يقبل ما
 جعله لنا جازت شهادتهما وكانت حصتهما للمساكين بخلاف ما لو شهدا به
 لقراب الواقف وهما من قرابته فان شهادتهما باطلة وان ردا حصتهما
 لانهما قد شهدا بذلك لاولادهما ونسلهما ولوردة اولادهما لا يقبل ايضا لبقاء

مثلا

لمبقا الشهادة للنسل وهكذا الحكم لو شهدانه وقفها على فقرا قرابته ومما
من قرابته ولكنها كما ناعبدن وقت الشهادة لانهما اذا اختفرا يصير
لها حصته منه فكانا شاهدين لانفسهما والاصل ان الشهادة متى
وقعت لهما او لمن لا تقبل له شهادتهما مالا او احتمالا كانت باطلة ولو
شهدا بانها وقفها وقفها على الفقراء والمساكين وعلى فقرا جيرانه
ومما من فقراء الجيران جازت شهادتهما والفرق بين فقرا القرابة
وفقرا الجيران ان القرابة لا تزول ولا تنقطع والجيران اذا انحولوا تنقطع
المجاورة ويحول عنهم اسم الجيران والنظر الى الجار يوم قسمة الغلة وقد
لا يكون الشهود حينئذ جيرانا وهكذا الحكم في فقرا المسجد الفلاني او
فقرا الثغر الفلاني او السحن الفلاني والشهود منهم فاحتمل انقطاع
الاسم منها يكفي للقنول واحتمل الاستحقاق لنفسه او لمن لا يقبل
له شهادته يكفي للرد هكذا ذكره هلال رحمه الله وقال الحنفية لو شهدا
بانه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على جيرانه ومما من جيرانه فالشهادة
باطلة ولو شهدا رجلان على شهادة رجلين ان فلانا وقف ارضه على
فقراء قرابته والفروع او الاصول من القرابة فالشهادة باطلة ولو
ماتت الاصول القراب ثم شهد الفروع الاجانب لا يقبل ايضا لوقوعها
من الاصول لانفسهم فلا يقبل احيا كانوا او امواتا

في غضب الوقف والدعوى به لو غضب

رجل ضيعة موقوفة فخاصه المعضوب منه واقام بينة قبلت بينته
وتزده اليه الضيعة اجماعا اما عند ابو يوسف فلانها تصير وقفا قبل
الاجحاج الى المتولى فكان له ولاية الاسترداد وعند ابو حنيفة ومحمد
ان انصرف وقفا قبل التسليم الى المتولى لان هذا الولي بها وقفت على نقر استو
عليه ظالم ولا يمكن منه فادعى احد الموقوف عليهم على واحد منهما بانه باع
الوقف من الغاصب وسأله اليه فانكر المدعى عليه فاراد المدعى تخليفه
قال الفقيه ابو جعفر له ذلك فان نكل عن البين او قامت عليه بينة
يقضي

يقضي عليه بقيمتها ثم يشتري لها ضيعة فتكون على سبيل الوقف الاول
لان العقار يرضى بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع والتسليم
استهلاك **ولو باع** ارضا ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع فاراد
تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف بعقد صحيحة
الدعوى ودعواه لم تقع لا مكان التناقض وان اقام بينة على ما ادعى اختلفت
فيه قال بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل لان
التناقض وان منع صحة الدعوى ولكن على قول الفقيه ابو جعفر الدعوى
لا يشترط لقبول البينة على الوقف لانه حق لله تعالى وهو التصديق
بالغلة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعقوبة الامنة الا
انه ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى شيئا من الغلة
ويصرف جميعها الى الفقراء لان الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا يظهر
حكمها الا في حقهم ولو ادعى رجل كرميا في يد رجل انه له ورث المدعى عليه
انه وقف وليس للمدعى بينة واراد تخليف المدعى عليه قالوا ان اراد تخليفه
ليأخذ القيمة ان نكل عن البين كان له ان يحلفه وان اراد تخليفه لياخذ
الكرم ان نكل عن البين ليس له ان يحلفه لان النكول بمنزلة الارقار
ولو اقر له به بعد ما اقرانه وقف لا يصح اقراره ضيعة في يد كرمي
وضيعة اخرى في يد غايب فادعى رجل على الحاضران هاتين الضيعتين
كانتا ملكا للواقف وقفها جميعا وقفا واحدا يقضي بوقف الضيعتين
جميعا وقف عليه وقفها عن غلبته وعلى اولاده واولاد اولاده **قال**
الفقيه ابو جعفر ان شهد الشهودان هاتين الضيعتين له وان شهدوا
على وقفين متفرقين لا يقضي الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر ولو
في صحة ضيعة ومات فجاء رجل وادعى ان الضيعة له فارادها بعض
الورثة او استخلف فنكل **قال الفقيه ابو جعفر** لا يصدق الوارث على
ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة حصته منها من تركته
الميت في قول من يرى العقار مضمونا بالغضب **ولو ادعى دارا** يد

رجل انما له باصلها وبنائها وقال المدعي عليه لا يري وقف على مصالح المحمد
الفلاقي فاقام المدعي بيته على عواء وقفى القاضى له بها وكتب السجل
ثم اقر المدعي ان اصل الدار كان وقفا والبنائى قالوا ابتطل دعواه
ويبطل فقضى القاضى والسجل ولو ادعى رجل في ضيعة انها وقف
واخصص صكا فيه خطوط العدو والفضاة الماضين وطلب من
القاضى القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضى ان يقضى بذلك
الصك لان القاضى انما يقضى بالحجة والخبرة انما هي البيعة او الاقرار
اما الصك فلا يصح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب
الدار لوح منضرب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضى ان يقضى ما لم يشهد
الشهود

مطالب القاضى
لا يجوز بالقاضى
الا بيمينه

فصل فيما يتعلق بصك الوقف

رجل وقف ضيعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكها
واخطأ في كتابة الحد وقد كتب حدين كما كان وحدين بخلاف ما كان
قال الفقيه ابو بكر كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما في جانب
الغلط ولكن بين الذي جعله حدا وبين الضيعة الوقف ارض غيره او
كرم غيره او دار غيره فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف وان
كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد في ذلك الموضع ولا بالبعد
منه فالوقف باطل الا ان تكون ضيعة مشهورة مستغنية عن الحد
فيجوز الوقف حينئذ **رجل** وقف ضيعة له وكتب صكها واشهد الشهود
على ما في الصك ثم قال وقفته على ابى بيع فيه جائزا لان الكاتب لم
يكتب ذلك ولم اعلم بالذي كتب في الصك قال الفقيه ابو بكر ان كان
الوقف رجلا فصحيحا **رجل** وقف ضيعة له وكتب صكها واشهد الشهود
ففيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان كان اعجبا لانهم العربية
ولم تشهد الشهود على تفسيره قالوا قول الواقف ان لم اعلم ما في الصك
واشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما فيه وان قال
الشهود قري عليه بالعارسية فاقربه واشهدنا غلته لا يقبل قوله
وهذا لا يختص بالوقف بل يجري في البيع وسائر التصرفات

كان
صو

ولو اذاع

ولو اذاع رجل

ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم
واثر بكتابتها الصك في مرضه فنسب الكاتب ان يكتب بعض اقرحة
من الاراضي والكروم ثم قري الصك عليه وكان المكتوب ان فلانا
ابن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا اقرحا
على المساكين وبين حدوها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسبه
الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك **قال ابو نصر** ان كان الواقف في صحته
واخبره ان اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة
فكذلك على جميع الذي اراده وكذا الوثائق الواقف وقد اخرج عن يمينه
قبل الموت فالامر كما تكلم الناظر **اذا اجر** الوقف او تصرف تصرفا اخر
وكتب في الصك اجر وهو متولى على هذا الوقف ولم يذكر انه متولى
من اى جهة قالوا فاسدة وكذا الوقف اذا لم يذكر انه وصى من اى جهة
ولو استاجر ارضا من متولى على وقف وكتب بذلك كتابا ولم
يذكر واقفه بجوز الاجارة

فصل في ذكر احكام الاوقاف المتبادرة

اذا انقادم اصل الوقف ومات شهوده فاما ان في ايدي الفضاة وله رسوم
في دواوينهم وتنازع اهلها فيه فانه يجري على الرسوم الموجودة فيها
استحسانا وما ليس له رسوم في دواوينهم وتنازع اهلها فيه حملوا
في القياس على التثبت فمن برهن له على شيء حكم له به واذا حملوا على
التثبت يصير حرا وتبقى غلته في يد القاضى **ولو ان قاضيا**
تولى بلدة او جرة في ديوان من كان قبله ذكر اوقاف ومضى في ايدي امنا
ولها رسوم في ديوانه فاشبه يعمل بها استحسانا ولو تنازع فيه قوم
وادعى كل فريق انه وقف فلان بن فلان علينا وليس لهم بيعة فان كان
للاوقف ورثة يرجع في البيان اليهم ويعلم بقولهم وان لم يكن الوقف
في ايديهم بل ان كان في يد امين القاضى الذي كان قبله والاحملوا على

مطالب

الثبوت فان اَصْلًا على اخذه وليس له رسم في ديوان القاضى ليعمل به
ليستحسن تنفيذه وقسمه غلته بينهم والا يصرف الى الفقراء الا ان
بمنزلة اللقطة لانه مال تعد رايضه الى مستحقه ولو انكر الورثة وقف
مورثهم اياه وقالوا هو ميراث لنا كان ملكا لهم ولو قالوا انما وقفه
علينا وعلى اولادنا خاصة ثم من بعدنا على المساكين قال الخصاف
الوقف في ايدي القضاة ولا يجوز ان قبل قولهم فيها ليس في ايديهم
ومحل قوله هذا على ما ذكر في اخر هذا الفصل ولو اتى القاضى رجل
وقال في كسب أمينا لمن كان قبلك وفي يدي ضيعة كذا وهي وقف
زيد بن عبد الله على جهة كذا فانه يرجع في اسرها الى ورثة زيد فان ذكروا
جهة تخالف قوله عمل بقوله وان قال هي وقف علينا وعلى اولادنا ثم من
بعدنا على المساكين او قالوا ليست بوقف وانما ميراث لنا عند عمل
بقولهم وقفا وملكا ولم ينسب المقر الوقف الى احد ونسبه ولكن ليس
للمنسوب اليه ورثة فحينئذ يعمل القاضى بقول الامين ما لم يثبت عنده
خلافه ورجوع القاضى الى قول الورثة وبيانهم مفيد بما اذا احتضر القاضى
الوقف على انه كان ملك الرجل الذي يدعى المتنازعون فيه انه وقفه واما
اذا اقتضه على نزاع وقع بينه ولم يقتضه على ملك الذي يدعون انه
وقفه فانه لا ينظر الى قول الورثة فيه وانما يرجع فيه الى ما يوجد من
رسمه في ديوان القاضى الذي كان قبله ويعمل به هذا محصل ما ذكره
الخصاف ولو شهد الشهود على وقف بالتشامع قال عامة المشايخ ان كان
مشهورا متقادما نحو وقف عمر بن الخطاب واما اشهد جازت الشهادة
بالتسامع وقال ابو بكر البجلي لا يجوز وان كان مشهورا واما الشهادة على
شرائط وجهاته **فذكر** شمس الامة الحنفي انه لا يجوز الشهادة
على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا اقول الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين
وقف الرجل على نفسه على اولاديه ثم على الفقراء والمساكين

لوقال رجل

لوقال رجل

ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على ان يغلها
ابدانا عشت ثم بن بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلي ابد اوقال
ثم من بعدى على ولد زيد ونسليه ابد امانتنا سلوانهم بعدم على المساكين
يجوز على قول ابى يوسف وبه اخذ مشايخنا **وذكر** الصدقة والشهد
ان الفتوى على قوله ترغيبا للناس في الوقف ولا يجوز على قياس قول
محمد وبه قال هلال وموقول الشافعي ومالك وكذا لا يجوز وقفه
على نفسه وفيه عليه هلال فروعا كثيرة ولو قال صدقة موقوفة
على نفسي قال الفقهاء ابو جعفر ينبغي ان يجوز في قياس قول ابى يوسف
وقال الخصاف يجوز قياسا على ما احاز ابو يوسف من استئناس القلة
لنفسه وحشيه ولا ولاده مادام حيا **وما** ينفي هذا القول ما روى
ان محمد بن الحسن اجاز ان يوقف الرجل على امته او اولاده ومذكراته
قال الفقهاء ابو جعفر الوقف على امته او اولاده بمنزلة الوقف على
نفسه لان ما يكون لامهات الاولاد في حياة المولى يكون للمولى ولو
جعل على امته او اولاده الموجود منهن ومن سجدت في حياته
وبعد وفاته ما لم تتزوجن جازا ما على قول ابى يوسف فظا هن واما
على قول محمد فانما جاز الوقف عليهن لانه لا بد من نصحه هذا
الوقف بعد موت الواقف لانهن اجنبيات فاذا اجاز بعد الموت
جاز في حيا لانه يتبعنكم من شئ يجوز تبعنا ولا يجوز اصله ولو وقف ارضا
واستثنى لنفسه ان ياكل منها مادام حيا ثم مات وعنده من غلته هذا
الوقف زبيب او مغاليق فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده
من برك الوقف كان ميراثا عنه لانه ليس من الوقف حقيقة ولذلول
الضيعة فيه بخلاف ما تقدم ولو جعل ارضه وقف لله عز وجل ابد اقل
ان ينفق غلته على نفسه ابد امانا حيا وعلى اولاده وحشيه فاذا
مات يكون لولده ونسله ثم من بعدهم على المساكين يصح ثم اذا استغلبها
مسيكين ونوفى والمال قائم لم ينفقه وتنازع فيه الورثة واهل الوقف

يكون ميراثا عند لورثته لان قوله علي ان النكح بمنزلة قوله علي ان لنا ماله
ذكر الوقف على اولاد اولاد وتسليه
وعقبه ابد او الوقف المنقطع النسل النسل
 الولد وولد الولد اما تناسلوا ذكورا كذا او اناثا والعقب
 الولد وولد الولد من الذكور **لوقال** ارض هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل على ولدي كانت الغلة لولده لصلبه يستوي فيه الذكر والانثى
 لانه اسم ما خوذ من الولادة وهي موجودة فيها الا ان يقول علي الذكور
 من ولدي فيخيل لا يدخل فيه الاناث ثم تكون الغلة لاولاد الصلب
 ما بقي معهم احدا فاذا انقرضوا تصرف الغلة الى المساكين ولا يعرف الى
 ولد الولد شي لا يقتصره على البطن الاول ولا استحقاق بدون شرط
 وان لم يكن ولد لصلبه وقت الوقف وله ولدان كانت الغلة له لا يشاركه
 فيها من ولده من البطون لقيام مقام ولد الصلب ويدخل ولد البنت
 في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال **وذكر** الخصاف عن محمد بن جلد
 فيه اولاد البنات ايضا والصحاح ظاهر الرواية لان اولاد
 البنات انما ينسبون الى ابايهم لا الى ابايهم ولوقال علي بنى وكان له
 ابنان او اكثر تكون الغلة كلها لهم وان كان له ابن واحد يستحق نصفها
 والنصف الاخر للمساكين لان اقل الجمع اثنان هو كالوصية ولوقال علي
 بنى وله يكون وبنات قال هلال يكون الغلة بينهما جميعا بالسوية لان
 البنات اذا جتمع مع البنين ذكرنا بلفظ التذكير وهو رواية عن ابي
 حنيفة الا ترى ان لوقال علي اخوة واولاد اخوات ان الغلة تكون لهم
 جميعا لقوله تعالى فان كان له اخوة وانه يشمل الاناث وروى ابو يوسف عنه انه قال
 في الوصية ان الثلث للبنين دون البنات الا في كل بنت يحسن ان يقال هذه الميراث
 من بين فلان فاذا نسب له فخذ وقبيلة شمل البنين والبنات جميعا في الروايات
 كلها ولوقال علي بنى وله بنات فقط او قال علي بنات وله بنات
 وبنون يكون الغلة للمساكين **ولا شيء** **لصغير**
 ولوقال

لوقال علي بنى
 تكون الغلة كلها لهم

ولوقال

ولوقال علي بناتي وله بنات وبنون تكون الغلة للبنات فقط
 لعدم شمول لفظ البنات للبنين ولوقال ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل على الذكور من ولدي وعلى اولادهم فهي للذكور من ولده من
 صلبه ولولد الذكور اناثا كانوا او ذكورا دون بنات العقب فلا تعطى
 البنت الصلبة وتعطى بنت اصبها ولوقال علي ذكور ولدي وذكور
 ولدي يكون للذكور من ولده لصلبه وللذكور من ولده ويكون للذكور
 من ولدا لبنين والبنات في الغلة سوا ولا يدخل فيها انثى من ولده ولا
 ولد له ولوقال علي ولدي وعلى اولاد الذكور من ولدي تكون على ولده
 لصلبه الذكور والاناث من ولدا الذكور من ولده ويكونون فيها
 سوا ولا يدخل ولد بنات الصلب ولوقال علي ولدي وولد ولدي الاناث
 يكون للاناث من ولده دون ذكورهم وللاناث من ولدا الذكور وللاناث
 من ولدا الذكور والاناث وهن فيها سوا ولوقال علي الذكور من
 ولدي وعلى ولدا الذكور من نسلي يكون على الذكور من ولده لصلبه وعلى
 اولادهم من البنين والبنات وعلى ذلك ذكره نسبه سوا كان من ولد
 الذكور او ولد الاناث ولا يدخل فيه الانثى الصلبة ولوقال علي
 ولدي وولد ولدي ولم يزد عليه تكون الغلة بين اولاده واولاد ابنته لانه
 سوي بينهما في الذكر وهل يدخل ولد البنت قال هلال يدخل ولوقال علي ولدي
 وولد ولدي الذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من ولدا البنين والبنات
وقال علي لراي لو وقف على ولده ثم ولد له يدخل فيه الذكور
 والاناث من ولده فاذا انقرضوا فهو لولد ابن الواقف دون ولد بنته
 ولوقال علي اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد
 البنت والصحيح ما قال هلال لان اسم ولد الولد كما يتشبه اولاد البنين
 بنتا واولاد البنات ذكر في السير انه اذا قال هذا لغيري امثونا على
 اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الامية الجعفي
 لان ولد الولد اسم لمن ولده وله وابنته وله فمن ولده بنته تكون ولد له

لوقال علي ولدي
 ولولدي

حَقِيقَةً بخلاف ما اذا قال علي ولدي فان لم ولد البنت لا يدخل في الوقف
 في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول
 ولدا لابن لانه ينسب اليه عرفا واذا قال وقفت ارضي هذه علي ولدي
 وقفا اخبر المساكين فمات ولده قال **ابو القاسم** تصرف الغلة
 الى المساكين ولو قال علي ولدي وولد ولدي قال تصرف الغلة الى
 ولده وولد ولده فاذا ماتوا لم يبق منهم احد تصرف الغلة الى
 المساكين ولا تصرف الى البطن الثالث ولو ذكر بطون ثلاثة بار قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى علي ولدي وولد ولدي
 وولد ولدي ثم من بعدهم علي المساكين تصرف الغلة الى اولاده
 ابدى انما تسلكوا ولا تصرف الى المساكين ما بقي منهم احد وان سفل لانه
 لما ذكر البطن الثالث فقد خشي فتعلق الحكم بنفس الانساب لا
 غيره وهو موجود في حق من قارب وبعد ولو قال علي ولدي واولاد
 اولادي تصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدى انما تسلكوا ولا تصرف الى
 الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لاد اسم الاولاد يتناول الكل
 بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى
 النوافل ما تسلكوا **والا قارب** **والا بعد** في الغلة
 سواء فيقسم بينهم على عدد رؤسهم والا نفي مثل الذكر ويدخل في
 القسمة كل من ولد لاقبل من ستة اشهر من وقت طلوع الغلة ولا يدخل
 فيها من ولد لاكثر منها الا ان يكون وقف علي ولد نفسه فمات ثم جات
 امراته او ام ولده بولد لاقبل من سنتين فانه يكون له حصته من تلك
 الغلة وكذلك لو طلق امراته او احتق ام ولده فمات بولد فيما بينه وبين
 السنتين فانه يكون اسوة سائر اولاده ولو كان له جاريتة يغشاهما
 فمات بولد لاقبل من ستة اشهر من مجي الغلة فادعاه يثبت لنفسه ولا
 يشارك من كان قبله فيها لانها قد وجبت لهم فلا يصدق في انتقاض
 حق الدين ووجبت لهم الغلة بمن لا يدرى اموئهم ام لا ذكره هلا وكلما

زادوا

زادوا وانقصوا بتغيير القسمة السابقة ولو ذكر البطون الثلاثة **ثم**
 قال علي الاقرب فالاقرب او قال علي ولدي ثم من بعدهم علي ولدي
 ولدي ثم و **ثم** او قال بطن بعد بطن فحيث ينفذ بطن ابا ابا ابدا به الواقف
 ولا يكون للبطن الا سفل شئ ما بقي من الاعلى احد وهكذا الحكم في
 كل بطن حتى تنتهي البطون موتا الا ان يموت احد من البطن الاعلى
 بعد طلوع الغلة فانه يستحق سهمه من تلك الغلة ويكون ميراثا
 عنه بين جميع ورثته ولا حق لمن مات منهم قبل طلوعها ولو قال علي
 ولدي هذين فاذا انقضا في علي اولادهما ابدى انما تسلكوا **قال**
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل **اذ انقضوا**
 احد الولدين وحلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف
 الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد
 اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وموانع جعل الاولاد الاولاد
 بعد انقضاء البطن الاول فاذا مات احد ما يصرف نصف الغلة الى
 الفقراء **ولو وقف** **علي** ولده وليس له ولد لصلبه وله ولدان
 فان الغلة تكون لولدا لابين فاذا حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه
 تصرف الغلة اليه ولو وقف علي ولده ونسله ابدى انما تسلكوا ثم من
 بعدهم علي المساكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين فاذا حدث
 له ولد ترجع الغلة الى ولده ونسله ثم اذا انقضوا تكون للمساكين
 وكذلك الحكم لو وقف علي ولد زيد ونسله ثم من بعده علي المساكين
 ولم يكن لزيد ولد ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسل وكذلك لو وقف علي
 اقراره المقمين في بلدة كذا فانتقل منها كلهم تصرف الغلة الى الفقراء
 ثم تعود الغلة اليهم بعد بعودهم اليها وسياتي منقطع البعض من
 باب الوقف على اله ولو قال علي ولدي وعلي اولادهم واولاد اولادهم وسلم
 ابدى انما تسلكوا وكان له اولاد وقد مات بعضهم عن اولاد قبل الوقف

مطلب

المقامين
 اقرارهم
 ببلدة كذا

يكون على الاحياء واولادهم فقط ولا يدخل معهم من مات قبله لانه لا يصح الا
على الاحياء يوم الوقف بقوله واولادهم بعود الضمير اليهم دون غيرهم
ولو قال علي ولدي وولد ولدي وعلى اولادهم ابدًا ما تناسلوا من
بعدهم على المساكين يدخل فيه ولد من مات قبله لقوله علي ولدي
وولد ولدي وولد من مات قبله ولد ولدي ولو قال بطن بعد بطن للذكر
مثل حظ الانثيين فان جاءت الغلة والبطن الاعلى ذكرًا واناث تكون
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان جاء البطن الاعلى ذكرًا فقط
او اناث فقط تكون بينهم بالسوية من غير ان يعرض ذكر مع الاناث وان شئ
الذكر بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وكذا لو اذكر فقط او اناث فقط فانه يفرض مع الذكر انثى ومع الاناث
ذكر ويفسّم الثلث عليهم في اصابهم احدى وما اصاب المفقوم اليهم يرد
على ورثة الموصي والفرق ان ما يبطل من الثلث يرجع ميراثا الى ورثة
الموصي وما يبطل من الوقف يرجع ميراثا الى ورثة الموصي وانما يكون
للبطن الثاني وانما قوله ما دام احد من البطن الاعلى باقيا فاعلم
بهذا ان مراده بقوله للذكر مثل حظ الانثيين انما هو على تقدير
الاحتياط لا مطلقا وعلى هذا الناس ومغايبتهم الا ترى انه لو قال علي
ولد فلان الاولاد واحدان الغلة تكون له بخلاف ما لو قال علي بن فلان
ثم علي المساكين ولم يكن له سوى ابن واحد فانه يستحق نصف الغلة
والنصف الاخر للمساكين لان اهل الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على
الواحد فلهذا اختلفنا في الحكم ولو قال في صحته ارضي هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابدًا علي ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي
ونسلم ابدًا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين ولم يقل بطن بعد
بطن وانما قال وكلما حدث الموت علي واحد منهم كان نصيبه من الغلة لولده
وولد ولده ونسله ابدًا ما تناسلوا بفتح الوقف ويكون الغلة لجميع ولده

وولد ولده ونسلم بينهم بالسوية **واذا مات** بفتح الوقف ولد قبله
عز ولد ينتقل نصيبه الى ولده فيقسم الغلة على عدد الموجودين من اولاده
واولاد اولاده وان سفلوا وعلى ولده الميت في اصاب الميت باخذ
ولد بينهما الى نصيبه لانه استحقها من وجهين بخلاف ما لو اوصى لرجل
بثلث درهم واوصى بثلاث ماله لغريمه وكان الرجل من قرابته فانه
يستحق الاكثر من الالف ومما ينوبه بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين
من وجه واحد فلا يجوز ان يجمع بينهما ولو كانت المسئلة بخالها ولكن
قال علي ان يذبا البطن الاعلى بالذي يليه بطن بعد بطن الى آخره
وكلما حدث الموت علي واحد منهم كان نصيبه لولد وولد ولده ونسله
ابدًا علي ان يقدم البطن الاعلى الذي يليه كذلك ابدًا وكلما حدث
الموت علي واحد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه مردودا الى اصل
غلة هذه الصدقة ومجرى على احكامها وشروطها تكون الغلة للبطن الاعلى
الموجود منهم يوم الوقف والحادث بعدهم يكون لمن بعدهم بطن بعد
بطن فلو كانت اولاده لصلبه عشرة مثلا وقسمت الغلة عليهم سبعة ثم
مات بعضهم وترك ولدا او ولد ولدا وان سفل قسمت على عدد اولاد
الصلب كما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الموتي كان لاولادهم ونسلم
على ما شرط من تقديم بطن على بطن فاذا كانت اولاد الصلب كما فرضنا
عشرة ومات اثنان عن غير ولد تقسم الغلة على الثمانية الباقين ثم
اذا مات اثنان آخران عن اولاد تقسم على الثمانية ايضا فاذا اصاب الاحياء
اخذوه وما اصاب الميتين كان لاولادهما على ما شرط ثم اذا مات اثنان
عن غير ولد ولا نسل تقسم الغلة على ستة اسمهم على الاربعه الباقين
الميتين عن اولاد فياخذ كل حي سهمه ويغطي ما اصاب الميتين لاولاد
وسقط سهمهم الاربعه الذين ما تواجدوا عن اولاد فان تارخ الاربعه
الباقون من اولاد الصلب واولاد الميتين ثانيا في سهم الميتين اخر اوقالوا
انما لنا دونكم لموتهم بعد موت ابويكم يقال لهم ان الواقف شرطان من

مات ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً الى اصل الغلة الصدقة
 وتجري على احكامها وشروطها فيرد نصيب من مات عن غير ولد ولا
 نسل الى اصل الصدقة ويقسم على مستحقها ويعطى كل ذي حق حقه
 عملاً بشرطه ولو قال وكلما حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً
 كان نصيبه مردوداً الى ولدي لصلبي وصورة الموت على اهلها تقسم
 الغلة على ثمانية فما اصاب ابوي الاولاد وهو الربع كان لهم وما اصاب
 الميتين اُخراً وهو الربع ايضا كان للاربعة الذين هم ولدا الصليب عملاً
 بشرطه ولو قال وكلما حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً
 كان نصيبه منها راجعاً الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن
 فوقه احداً ولم يذكر في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئاً يكون
 نصيبه راجعاً الى اصل الغلة وجارياً مجراها ويكون لمن يستحقها ولا
 يكون للمساكين منها شئ الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسلمهم
 ابداً واذا كانت المسئلة بحالها المقدم اولاً ومات اثنان من العشرة
 عن غير ولد ثم مات اثنان اُخرا عن اولاد وكان اولاد احدهما اربعة
 مثلاً ثم مات من الاولاد اربعة واحد عن ولد ومات اخر منهم عن غير ولد
 تقسم الغلة على ثمانية كما تقدم فما اصاب الاحياء اخذوه ويدفع كل سهم من
 الميتين الى اولادهما ثم يقسم ما اصاب الاربعة بينهم ارباعاً ثم يرد الربع
 وهو سهم الميت منهم عن غير ولد الى اصل الغلة ويقسم على ثمانية اسهم فما
 اصاب اباهم من ذلك يقسم بين الاثنين الباقيين من الاربعة
 وبين اخيهما الذي مات ولداً ثلثاً فما اصاب الميتين باخذهما وما اصاب
 الميت يكون لولده ولو مات احد من البطن الثاني قبل الاستحقاق
 عن ولد واخوة كالومات المسمى بغير ومثلاً من البطن الثاني عن ولد
 بكر وعنا أخوة ثم مات ابوه من البطن الاعلى يكون نصيبه لاولاده فقط
 ولا يستحق بكر شيئاً لان نصيبه من نصيب ابيه عمره وان مات قبل
 الاستحقاق فلا يستحق بكر شيئاً ما بقي احد من البطن الثاني لكونه ذكر
 البطون

البطون مرتبة فاذا انقرض البطن الثاني فشارك بعض البطن الثالث
 لكونه منه فلو ماتت اولاده العشرة عن عشرة اولاد مثلاً وقد كان له
 ولدان ما تاقبل الوقف عن ولدين مثلاً تنقض القسمة التي كانت على عدد
 البطن الاول ونصير من اثني عشر على عدد رؤس البطن الثاني ونتم
 يعمل بقوله وكلما حدث الموت على احد منهم انتقل نصيبه الى ولده وولد
 ولده يموت العشرة لدخول بعضهم في الغلة بنفسه بلا واسطة ابيه
 بل يقول الواقف على ولدي وولد ولدي وانما لم يستحقوا مع اولاد
 الصليب لترتيبهم البطون واذا اصاب الغلة للبطن الثاني ومات
 منهم احد عن ولد او نسل انتقل نصيبه اليه عملاً بذلك الشرط وهكذا
 الحكم في كل بطن الى ان ينتهي النطق موتاً فالحرف ان ما امكن ان يدخل بنفسه
 لا يعمل بذلك الشرط وما لم يكن يعمل به ولو مات جميع البطن الثاني عن
 اولاد بعضهم عن واحد وبعضهم عن اثنين وبعضهم عن ستة مثلاً تقسم
 الغلة على عدد رؤس البطن الثالث بالسوية بالغاماً بلغوا وهكذا
 الحكم في كل بطن الى ان تنتهي البطون ولو قال ارض هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل على ولدي لصلبي ما داموا احياء يجرى عليهم ولا يخرج عنهم شئ
 منها الى غيرهم حتى ينقضوا فاذا انقرضوا تكون الغلة لولد ولدي
 واولادهم ونسلمهم ابداً ما تناسلوا ثم بعدهم على المساكين وعلمنا
 حدث الموت على احد من ولدي لصلبي كان نصيبه لولده ثم لولد ولدي
 ابداً ما تناسلوا وكل من مات من ولدي او ولد ولدي عن غير ولد كان
 نصيبه راجعاً الى اصل الوقف وجارياً مجراه كان الوقف جائزاً وتصرف
 غلته فيما شرطه ثم اذا مات احد من اولاد الصليب ينتقل
 نصيبه الى ولده على ما شرطنا من انتقاله الى ولده ولديه وانما نصيبه
 قوله لا يخرج عنهم شئ منها لكونه متاخراً مفسراً ولو قال على عفتي تكون الغلة
 لولده وولد ولده ابداً ما تناسلوا من اولاد الذكور دون الاناث الا ان
 يكون ارجح الاناث من ولد ولده الذكور فكل من يرجع بنسبه الى الواقف
 بالاباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير الذكور ولد الواقف فليس

ما كان له
 العشرة

طلب
 فيما زاد الوقف كما
 حدث الموت على احد
 من ولدي

من عقبه ولو قال على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسله وعقبه
 ابدا ما تناسلو اعلين ينبد ابريد وبالبطن الاعلى معه ثم وكذا
 حتى تنتهي البطون وكلما حدث الموت على احد منهم ولو كان نصيبه
 من الغلة لجميع ورثته يقسم بينهم على قدر ميراثهم منه وكلما حدث
 الموت على احد منهم ولم يترك اولاد كان نصيبه منها مردودا الى اصل
 غلته الوقف وخاريا على احكامها وشروطها ثم من بعدهم للمفقرا
 والمساكين صح ويقسم الغلة بين زيد واولاده من البطن الاعلى على
 عددهم فلو كانت اولاده خمسة بنين وبنيتين كانت القسمة على
 ثمانية لكل واحد منهم فاذا مات زيد ولم يترك غيرهم من الورثة يسقط
 سهمه وتقسيم الغلة على سبعة فلو ترك زيد زوجة وابوين ايضا كان
 سهمه بين جميع ورثته على قدر ميراثهم منه وتأخذ اولاده من وجهين
 وهو جائز بخلاف الوصية كما تقدم بياننا انا نقسم الغلة على ثمانية فخذ
 كل واحد من اولاده سهمه ابيهم بينهم وبين بقية ورثته على قدر ميراثهم
 منه فلو ماتت زوجة زيد او ابواه احدى ما قسمت الغلة اذا مات على
 ثمانية كما تقدم ودفع الى كل واحد سهمهم ثم قسم سهم زيد بين اولاده وبين
 من بقي من زوجته او ابويه وسقط سهم الميت منهم وهكذا الحكم لو
 مات بعد موت زيد بعض ولده عن ولد وورثه اخر ايضا فانه يقسم
 سهمه الذي هو الثمن بين جميع ورثته كما تقدم وتسقط حصته من
 سهم ابيه لترتيب الواقف البطون وسهمه هو باقي الباقي على بقائه ما
 بقي له ولد ويكون ذلك الساقط من ولد زيد وبقية ورثته على
 قدر ميراثهم منه فلو مات بعض ولد زيد في حياة زيد عن ولد ذكر وزوجة
 وام مع اخوته تنح الام الى السدس والزوجة الى الثلث حجب نقصان وحجب
 الاخت حجب جرمين فلا ينوبهم شي من سهمه ويكون لامه وابيه من سهمه
 على اعتبار السدس ولزوجه منه على اعتبار الثلث والباقي لابنه ثم اذا زال
 الحاسب لا يعود المردوم الى الاستحقاق كاملا او ناقصا والحرمان بالخيرية
 وقت موت المورث ولو مات بعض ولد زيد بعد موت زيد عن بنت وام

وزوجه

وزوجه مع اخوته لا تنح اخوته بها فيقسم سهمه بين ورثته على مقدار ميراثهم
 منه ولو مات عن ابن وزوجة واخذت الزوجة على نسبته الثمن ثم مات
 الابن بعد ذلك يستحقها على نسبته الثمن فيأخذها ويرد الباقي الى
 اصل غلة الوقف ولو كان اخر اولاد زيد موتا بنتا عن زوج وبنت
 تأخذ الزوج الربع والبنت النصف ثم يرد الباقي على البنت فاذا
 ماتت البنت يرد سهمها الى الغلة ولا يحل لزوجها النصف لانها لو كانت
 لكنها لم تكن الفين لما شرط الواقف ولو كان لزيد اولاد ما قبل الوقف عن
 اولاده خلوا في البطن الثاني وهو اولاد من كان موجودا وقت الوقف
 والتوجيه كما تقدم في الصورة الاولى من الاولاد العشرة وما دام زيد
 حيا يشارك كل بطن الى ان يموت ولو مات اخر اولاده عن املة مثلا فلا
 شي لها من الوقف لا فقر من نسل زيد وقد علق الواقف استحقاق ورثته
 بما لو مات ولد زيد او نسله عن ولد ولم يوجد ولو قال الواقف وكلما حدث
 الموت على احد كان نصيبه لجميع ورثته ولم يقل وكان له ولد تكون الغلة
 لورثته من مات منهم سوا كان له ولد اولم يكن ومن مات منهم ولا وارث
 له كان سهمه راجعا الى اصل غلة الوقف ولو مات وترك ابنين وفي يد احدهما
 ضيقة يزعم انها وقف عليه من ابيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا
 قال الفقهاء ابو جعفر القول قول الذي يدعي انها وقف عليها

لانها انصا دقا انها كانت في يد غيره وقال غيره القول قول ذي اليد والاول
فصل فيما لو شرط في الوقف على اولاد ان
من انتقل من الاثبات الى مذهب الاعتزال فهو
خارج او ذكر غيره من الشروط **لو وقف على ولده**
 ونسله وعقبه ابدا ما تناسلو اعلين من بعدهم على المساكين وشروط في عقد
 وقفه ان من انتقل منهم من الاثبات وصار الى مذهب الاعتزال فهو خارج
 صح الوقف ويخرج منه خروجه ولو كان الواقف من المعتزلة وشروط على الشرط

مطلوب
 في الخارج
 عن المذهب

عمل بشرطه وهكذا الحكم في سائر المذاهب ولو اردت يخرج ايضا وان لم يكن
الكفر مذهباً مختلفاً لان مذهب اهل الاثبات الاسلام والقول بشرط بيع
الاسلام من خرج عنه فقد ترك الاسلام وشرايعه والاثبات من شرايعه
ولو رجع الى الاثبات بعد ما خرج منه لا يرجع اليه الوقف الا ان يكون
الوقف شرطاً من رجع الى الاثبات رجع حقه بخلاف ما لو وقف على
من يسكن بغداد او من فقراء قرابته فانتقل منها بعضهم وسكن
الكوفة ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حاله يوم
قبضه غلة الوقف الا ترى انه لو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم فقراء
واغنياً تكون الغلة للفقراء ثم لو افتقر الاغنياً واستغنى الفقراء
تكون الغلة لمن افتقر دون من استغنى ولو لم ينظر الى حاله يوم القسمة
لزم ما دفع الغلة الى الاغنياً دون الفقراء وانه لا يجوز لكونه بخلاف شرط
الوقف ولو كان بعض قرابته ساكناً في الكوفة وقت الوقف ثم انتقل
وسكن بغداد اشتحق من الغلة ولو وقف على اقاربه المقيمين في البلدة
الا من خرج منها فانه لا يعود حقه اذا عاد لانه استثنى الموصوف بهذه
الصفة فلا يدخل تحت الشرط ولو وقف على اقاربه المقيمين في بلدة كذا
ترك هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر البلخي ان كان اقاربه في تلك البلدة
يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحتمهم يذود عنهم اين ما داروا وان
كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل منهم من تلك البلدة
انقطعت وظيفته من الوقف ويغطي من كان مقيماً بها ولو كان وان لم
يبق احد منهم مقيماً بها يصرف الغلة الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث
فان رجعوا الى البلدة واقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل ولو
ولو وقف على من تزوج من قرابته يكون لمن تزوج وكذلك لو وقف على
من اسلم من قرابته يكون لمن اسلم دون من خلع مسلماً ولو قال وقفت
على اولادى لصلبي ثم من بعدهم لا اولادهم ونسلمهم ابدى على المساكين او

وقف على القيمين في بلدة

قار

قال على ولدى عشرين ثم يكون لزيد مادام حياته من بعده يرد الى
ولدى ونسلي ابدانهم على المساكين صح الوقف ويجري على ما شرطه ولو وقف
على الاصاغر من ولده تكون الغلة لمن كان صغيراً من ولده يوم الوقف
ولا يكون لمن يحدث له من الولد شئ منها لان الصغير وان كان يزول
لكن يزول زوالاً لا يعود فكان ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف القفتر
وسكنى بغداد فانهما يجعلان العود بعد الزوال فلا يكونان بمنزلة اسم
العلم فتعتبر الصفة وقت وجود الغلة ولو قال على الاكبر من ولدى
كان للاكبر منهم يوم الوقف ولو قال على اولادى العور ان والعيان كان لهم
خاصة دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف لا يتنقل عن صاحبه
فضا وبمنزلة الاسم فيعتبر ذلك الوصف فيهم يوم الوقف لا يوم الغلة
وهكذا الحكم لشرط هذه الشروط في كل موقف عليه من اقاربه او من الاجا

باب الوقف على اهل بيته واليه وجنته وفيه منقطع النقص

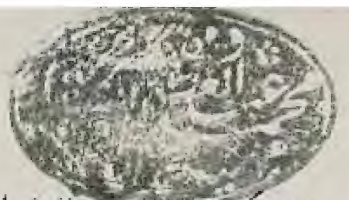
واله وجنته واحد وموكل من يناسبه بابا به الى اقصى بله في الاسلام وهو
الذي ادرك الاسلام او لم يسلم فكل من يناسبه الى هذا الاب من الرجال
والنساء والصبيان فهو من اهل بيته والقرابة والارحام والانساب
كل من يناسبه الى اقصى بله في الاسلام من قبيل بيته والى اقصى بله
في الاسلام من قبيل امه فكل من كان من هؤلاء فهو قرابته ما خلا ابوك وولاه
واحداه وجداه واخليات في القرابة وصياتي ما في ولد الولد والمجد من
الخلاف في الفصل الا في فلو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى
على اهل بيتي فاذا انقرضوا فهي وقف على المساكين تكون الغلة للفقراء
والاغنياً من اهل بيته ويدخل فيه ابوه وابوابيه وان علا وولاه لصلبه
وولد ولله وان سفل والذكور والاناث والصغار والكبار والاصاغر
والعبيد فيه سواء والذي في فيه كالمسلم ولا يدخل فيه هؤلاء الا بالذي

ادرك الاسلام ولا الاثاث من نسبه اذا كان آباؤهم من قوم آخرين وان
كان آباؤهم من يناسبه الى جيله الذي ادرك الاسلام فهو من اهل بيته
وعلى هذا التفصيل اولاد عماته واولاد اخواته ولو قبله بقول اهل بيته
تقديمهم ويعتبر الغنى والفقر وقت وجود الغلة لغرض منين فافتقر الغنى
جرم ومن افتقر زرق ولو تاخر صرف الغلة لغرض منين فافتقر الغنى
واستغنى الفقير بشارك المفتقر حين القسمة الفقير وقت وجوه الغلة
بخلاف ما لو تاخرت لما نفع في ذلك له جماعة من اهل بيته فانهم يشاركون من
كان قبلهم فيما ياتي من الغلة بعد وجودهم الا فيما كان موجود قبلهم
ولو استغنى كل اهل بيته تصرف الغلة الى المساكين وان افتقر وانعود
اليهم ولو وقعت المراه على اهل بيتها لا يدخل فيه ولدها ولا امها الا ان
يكون زوجها او امها من اهل بيتها ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفه لله
عز وجل ابدى اهل بيتي او على قرابتي ومن بعدهم على المساكين يصح الوقف
وتكون الغلة لاهل بيته دون قرابته لدخولهم في الوجهين جميعا بخلاف
القرابة فانهم يدخلون في المراه القرابة دون اراة اهل البيت قال
يعطون بالشك ولو قال على عمر واولاده او على اهل بيتي ومن بعدهم
على المساكين يصح ايضا لاستحقاق عمر واولاده الوقف في الوجهين جميعا
اما بانفسهم واما باباؤهم من اهل البيت ثم يصف اليهم بقية اهل البيت
ويقسم الغلة على عدد رؤسهم ويعطى لهم واولاده ما اصابهم ولا شيء لبقية
اهل البيت لشبوتهم في حال وسقوطهم في حال ويكون ما اصابهم
للمساكين بخلاف ما لو قال ارضي زيد او علي وغيرهم على المساكين فانه لا يصح وقد
تقدم في باب الوقف الباطل

فضل في الوقف
على قرابته او ارحامه او ثنائه او عياله او ائمه
او اقرب الناس اليه **لوقاف** ارضي هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابدى على قرابتي او قال على رطامي وانسابي او رحمي وذي نسب

مطلب لو وقف المراه على اهل بيتها لا يدخل فيه ولدها ولا امها

من فاذا



من فاذا انقرضوا فهم على المساكين جاز الوقف وتعرف غلته الى قرابته
الموجودين يوم الوقف والى ما يحدث من قرابته ابدا ولا يدخل فيه ابواه
ولا اولاده لصلبه ويدخل فيه النافلة وان سفلت والاحداد والجدات
من قبل الاباء والامهات وان علوا ويدخل فيه المحارم وغيرهم من اولاد
الاثاث وان بعدوا وهذا عندنا في حنيفة نعتبر المحرمية
والاقرب فالاقرب للاستحقاق وليس ابن الابن والجد من القرابة عند
الحنيفة واني يوسف فلا يدخلان وعند محمد هما منها فيدخلان
وفي الزيلعي ويدخل فيه الجد والجدوة ولد الولد في ظاهر الرواية وعند
الحنيفة واني يوسف انهم لا يدخلون ولو قال على قرابتي من قبل ابي
فاتي وكان له قرابة من قبل ابيه فقط واخرى من قبل امه فقط كان الوقف
بين الفريقين نصفين سواء شأوى العدد او اختلاف ويكون نصف
كل فريق بينهم بالسوية لان مراده ان تكون الغلة لقرابته من الجهتين
جميعا لان اجتماع القرابتان معاني واحده ولو قال على ذي قرابتي لا يكون
ذو القرابة اقلا من اثنين عندنا في حنيفة وعندنا نطلق على الواحد
ايضا فاذا كان له عمان وخالان تكون الغلة للعمين وكذلك الحكم له عم
وعمة وخالا واذا كان له عم واحد وخوال وخالات يكون النصف للعم
والنصف لالخوال والخالات على عددهم وهذا كله في قولنا في
حنيفة وفي قولنا تكون الغلة بين الاعمام والعات والاحوال والخالات
على عددهم ولو قال على اخوتي وله ثلاثة اخوة مستقرقين تكون الغلة بينهم
قال الخصاف وهذا من المحجة على ابي حنيفة في العيين والخالين ولو قال
على قرابتي دخل فيه كل قريب له صغيرا كان او كبيرا ذكر او انثى مشكلا
او ذميا حرا او عبدا او الراد والقبول الى العبد دون السيد فان رد العبد
وقبل السيد بطل وبالعكس صح وتكون الغلة للسيد فاذا اعتق تقبل
اليه ولو قال على عيالي يدخل فيه كل من كان في نفقته ولو لم يكن ذارحم محرم
منه ولو قال على اهل بيته في القياس تكون الغلة لزوجته خاصة

مطلب ليس ابن الابن والجد من القرابة

مطلب لو قال على قرابتي

ولكن يستحسن ان تكون لكل من يقول في منزله من الاحرار دون العبيد
ولو كان له زوجات في بلدتين يدخل في الوقف كل من يقول في منزله مع
المراتب ولو قال علي اخوتي فاذا انقضوا فهم على اخوتي من قبل ان
وكان لاختوة منتزعون كان الوقف عليهم جميعا ثم يكون من بعدهم
على المساكين لانه يستحيل ان يكون عليهم ومن بعدهم على اخوته لانيه
وهم من جملة الاخوة الموقوف عليهم ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل على اقرب الناس مني او قال الى ومن بعده على المساكين
تصرف الغلة الى اقرب الناس منه فلو كان له ولد وابوان تكون الغلة
لوالده ذكر اكان اداني لانه اقرب اليه من ابويه ثم من بعده
تكون الغلة للمساكين دون ابويه لانه وقف هكذا ولو لم يقل
للاقرب فالاقرب ولو كان له ابوان كانت الغلة بينهما نصفين
ومن مات منها انتقل نصيبه للمساكين لعدم جعله
نصيب من مات منهم لمن بقي ولو كان له ام واخوة تكون الغلة لأمه
دون اخواته لكونها اقرب اليه منهم ولو كان له ام وجد لاب كانت الغلة
لأمه ولو كان له جد لاب واخوة تكون الغلة للجد على قول من
يجعله بمنزلة الاب وعلى القول الاخر تكون الغلة للاخوة لان من
ارتكض مع الواقف في رحم او جرح معه من صلب كان اقرب اليه من
كان بينه وبين الواقف حایل ولو كان له اب وابن ابن تكون الغلة
لابيه دون نافلة لكون الاب اقرب اليه منه ولو كان له بنت بنت
وابن ابن ابن تكون الغلة لبنت البنت لانها اقرب اليه من اولادها
بواسطة واولادها بواسطتين وان كان الميراث له دونها لان
الوقف ليس من قبيل الميراث ولو قال علي قرب قرابته مني وكان له
ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة

فصل في بيان الاقرب من قرابته لو

قال ارضي

قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على اقالتي ابدا اعلى ان
يبدأ باقرهم الى نسبا او رحا فيعطي من الغلة ما يليق به لطعامه
وكسوته في كل سنة ثم يعطي من يليه في القرب كذلك وهكذا
حتى تنتهي البطون ثم ما فضل عنهم يصرف للمساكين كان الوقف
صحيا وتصرف غلته على ما شرطه فلو كان له اخوان واخوات
احدهما لابويه والاخر لابيه يبدأ بمن لابويه ثم بمن لابيه وحكم اولادها
كحكمها ولو كان احدهما لابيه والاخر لأمه يبدأ بمن لابيه عند ابي حنيفة
وعند ابى يوسف ومحمد ما سوا لانه قد ارتكض مع الاخ لام في بطن
الام ومع الاخ لاب في صلب الاب ولو اجتمع ثلاثة من الاخوة
فالاخوات متفرقين بحري الخلاق والثاني والثالث ان فضل عن
الاول شئ من الغلة وحكم الفروع كحكم الاصول اذا اجتمعوا متفرقين
او ثلاثة خوال او خالات كذلك كان من لابوين اولى بمن لاب
والخالة لابوين اولى من العلم لام ولاب كعلمه والعلم والعمة
لابوين مقدم على الخالة والخالة لابوين على قول ابي حنيفة وعلى
القول الاخر هما سواء ومن الاب منهما اولى بمن من الام في قول ابى
حنيفة وفي قولهما ما سوا وحكم الفروع اذا اجتمعوا متفرقين كحكم
الاصول وعند ابى يوسف ومحمد قرابته من جهة ابيه وقرابته من جهة
امه سواء ذكر او اناثا ومختلفين ويقدم الاقرب فالاقرب
منهم ملام بشرط الواقف ولو كان له اخ لاب وام وابن اخ لابوين واج
لام كان الاخ مقدما واولاد الاخوة وان بغد وابقد من على الاحكام
والعنان ولولا لابوين فلا يعطى ولد الجد حتى يبرغ ولذلك اب اعطاء
وهكذا كلما ارتفع الى بطن لا يعطى من فوقه حتى يبرغ وهو نسله اعطاء
وموتا ولو كان له جد لام وابنة اخ لام كان الجد اولى وعند ما بنت اخ
من الام اولى لانها من ولد الام ولو كان له بنت اخ لابوين او لاب
وجد لام كان الجد عند ابى حنيفة اولى وعند ابى يوسف بنت الاخ اولى

وبنت البنت مقدمة على الجد اى الام وبنت البنت مقدمة على بنت
 بنت الابن وبنت البنت كابن البنت اتحدت الام واختلفت وبنت
 العمة مقدمة على عمة ابيه ولو كابويه وحالته مقدمة على بنت عم ابيه
 وبنت خالته مقدمة على خال ابيه **قال الخصاف** فان
 ترك عما وعة وخالاً وخاله فعلى مذهب ابي حنيفة ان نصف الغلة
 للعم والنصف الباقي بين العمة والخال والخاله اثلاثاً وعلى قول
 سفيان بن عيينة ومحمد بن عيسى جميعاً بالسوية وان ترك عمة وخالاً
 فالغلة بينهم جميعاً في القولين وينبغي ان يحمل العم في الصورة الاولى
 على انه لا بونين والباقي لاب او لام وفي الثانية على ان الكل لاب او لام
 حملاً للمطلق على ما ذكره هو وغيره مفصلاً من تقديم الامام ذى الارب
 على ذى الام **فصل في اثبات قوم مشاركة**
القرايب فيما وقف عليهم **لو** قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على قرابتي من جهة ابي ومن جهة امي كان الوقف عليهم جميعاً
 وتقسّم الغلة بينهم على عددهم يستوى فيها الغنى والفقر ولو جاز
 قوم الى القاضي وقالوا نحن من قرابة الواقف ومحمد بن المعز وقون من
 قرابته يأمروهم القاضي باثبات قرابته منهم بالبينة والخصم في ذلك
 وصى الواقف اوهو ان كان موجوداً ولو كان له قراب من غير وقون شعر
 اعترف بقرابته اذ لا ينسري اقراره عليهم الا ان يكون عند عقلة
 الوقف ولو لم يكن له وصى اقام القاضي للوقف قبا وجعله خصماً لمن
 يدعى انه قرابة الواقف ولو اضر المدعى وارث الواقف وادعى عليه لا يكون
 خصماً الا ان يكون فيما على الوقف لانه خارج عن ملك الواقف ولست
 يدخل في ملك الوارث فكان الامر فيه الى القاضي لغوم ولا يثبت
 ويشترط لقبول شهادة الشهود ان يشهدوا ويقرروا القرابة فاذا
 شهدوا بانه اخوة لا بد ان يشهدوا وابانه لا بويه او لايه او لاه لان
 القاضي لو قبلها قبل ذلك لقضى له بنسب مجهول ولا ينبغي له ذلك

وكذلك

وكذلك في العم والخال وابن العم وابن الخال فاذا اثبت كونه قريباً وشهدوا
 انهم لا يعلمون للمواقف قراب غير هؤلاء فثبتت الغلة حينئذ بينهم
 على عددهم فلو غفل القاضي ان يشهدوا بالشهود انهم لا يعلمون له قراب
 غيرهم امرهم باعادة البينة فان لم يقدرزوا على من يشهد لهم بذلك
 وطال الامر ليستحسن ان تفرق الغلة عليهم ويؤخذ منهم كغلاهما
 يدفع اليهم فان اقام ملحق القرابة شاهدين فشهدوا بان القاضي
 الغلا في شهدهم انه قضى لهما بانه قريب فلان الواقف ولم يقم
 بشيئا يستحسن اجارتهما وحملها على الصحة ولو كان الاوصيا جماعة
 يكتفى بالدعوى على واحد منهم ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة الواقف
 ثم حضر ابنه واقام بينة وعلى انه ابن المحكوم له كفاه ذلك لا يستحق
 الوقف والملة وابنه والجد وولد ولد وان سفل ك الرجل وابنه في
 حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة الواقف وحضر الشهود وقرابته
 لا بويه ثم جاء آخر واقام بينة انه اخو المقضى له من ابويه قضى له بها
 كذلك ولو حضر واقربته بانه لايه واقام اخر بينة انه اخو الميت
 لايه قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الام ولو قضى لرجل بانه عم الواقف
 او خاله مثلاً وحضر خاله ثم حضر رجل وادعى عليه انه قرابة الميت
 واقام على ذلك بينة يقبلها القاضي ان كان المقضى له اخذ من
 الواقف شيئاً والا فلا لعدم كونه خصماً وهذا استحسان وفي القياس
 يقبل مطلقاً وان شهد ابن الواقف لرجل بانه قرابة الواقف وحضرها
 قريباً قبلت الشهادة ودخل في الوقف ولو شهد رجلان ممن صحت
 قرابتهما من الواقف لرجل انه قرابة واقفها قبلت الشهادة ودخل
 في الوقف ولو شهد رجلان ممن صحت قرابتهما من الواقف لرجل انه قرابة من
 الواقف وحضرها قبلت ان عدلا ودخل معهم في الوقف وان لم يقبلها القاضي
 لعدم ظهور عدلتهما جاز للمشهد له ان يشارك الشاهدين فيما ينوبهما
 من الغلة مؤاخذه من عهدهما ولو شهد القرابة بعضهم لبعض بان شهد

اثنتان اثنتين بالقرابة وشهد المشهود لها الشاهدان **فصل**
في الوقف وأبند وكيفية إنباته وما يتعلق بذلك
وقف رجل أرضه على الفقراء من قرابته أو على من اقتصر منهم فأنبت
 رجل منهم فقرو دخل في الوقف وقال محمد لوقال علي من اقتصر من قرابتي
 تكون الغلة لمن كان غنيا ثم اقتصر وغنيا فيه اشتراط تقدم الغني ولو
 قال علي من احتاج من قرابتي فهي لكل من يكون محتاجا وقت وجود الغلة
 سواء كان غنيا ثم احتاج أو كان محتاجا من الاصل ومثله المسكين
 والفقير ولو قال علي فقراء قرابته وكان فيهم يوم مجي الغلة فقير فاستغنى
 أو مات قبل أخذ حصته منها كانت له حصته كشوت الملك له وقت
 مجيئها ولو ولدت امرأة من قرابته بعد مجيئها ولدا أقل من ستة
 أشهر لا يستحق منها شيئا لأن مستحقها هو الفقير من قرابته
 والجل لا يعد فقيرا إذا الفقر الحاجة وهو غير محتاج إلى شيء فصار بمنزلة
 الغني من قرابته وقت مجيئها بخلاف ما لو وقف على ولده أو وقف على
 قرابته فجاءت المرأة بولد أقل من ستة أشهر من يوم مجيئها فإنه يستحق
 حصته منها لتعليقه الاستحقاق بالنسب ذكره هلال وإذا وقفها
 على فقراء قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب
 كل واحد من كل غلة نصيبا استحقوا الكل أن دفعته إليهم الغلتان
 معا ولا استحقوا الثانية لصيرورهم غنيا بقبض الأولى إذا
 نقصت وكذلك إذا وقف رجل على الفقراء من ولد زيد بن عبد الله ووقف
 آخر على الفقراء منهم أيضا فجاءت غلة الوقفين استحقوا الكل أن دفعته
 الغلتان إليهم معا مطلقا وإلا فإن كان المدفوع إليهم الانصبان نصبا بالآل
 يستحقون الغلة الأخرى وتكون للسالكين وإن كان أقل من نصيب
 استحقوا الأخرى أيضا ولو قال كل من الواقفين على ولد زيد يعطى كل
 فقير منهم فغلة هذا الوقف فجاءت الغلتان معا يستحق كل فقير

من

من غلة كل وقف قوتا وإن جاءت أحدا ما قبل الأخرى وأخذ منها كل واحد
 منهم قوته ثم جاءت الأخرى لا يستحقون منها قوتا **أخر** فإن كانوا
 قد انفقوا بعض ما أخذوه من الأول أخذوا من الثانية قوتا **وهكذا**
 الحكم في وقف الرجل الواحد أرضين بعقدين بخلاف ما لو وقف أرضين
 بوقف واحد على هذا الوجه فإنه لا يستحق كل فقير غير قوت واحد ثم
 الفقير الذي يجوز له الدخول في الوقف على الفقراء والذي يجوز له أخذ
 الرضاة على ما بين في موضعه من كتاب الرضاة **وكيفية**
إنبات الفقراء يشهدوا أنه فقير لا يعلمون له مالا ولا عرضا يخرج
 بملكه إياه عن حال الفقر فإذا شهدوا له هكذا دخل في الوقف
 وأصل أنه له مالا ولا يعلمون به لا يضر في شهادتهم لأنه ليس عليهم أن يعلموا
 الغيب وإنما عليهم أن يشهدوا بما يظهر لهم من أمره كإنبات القاضي
 فقر المديون ولو كان لمثبت الفقر ولد غني تحت نفقته عليه لا يدخل
 في الوقف وإذا لم يعلم القاضي أن له ولدا خلفه أنه ليس له أصل تحت
 نفقته عليه فإن خلف دخل فيه والافلا وحيا في تمام الفروع فيما
 يليه فإن شهد له رجلان بالفقر ضما جات الغلة لا يدخل فيها وإنما يدخل
 فيما يحدث منها بعد الشهادة إلا أن يشهد له في وقت ويستند بغيره
 إلى زمن سابق فإنه يقضى له بالاستحقاق من مبدأ الزمن **رجل**
للبن قرابة الواقف ولكن ولده من قرابته
 يجوز له أن يثبت فقرهم وقرابته منه ومضى إليهم في ذلك كما بينهم ولو لم يكن
 لهم أم وكانوا في حجر أبيهم يجوز له أن يثبت ذلك لخصما وكذلك الغم
 والخال وهو نظير الملقط في قبول الملقط الهبة له وإذا أنبت فقيرهم
 وقرابته وكانوا في عيال عنهم أو حالهم يدفع إليه ما صار لهم من الغلة إن كان
 موضعها له ويؤمر بإنفاقها عليهم وإن لا تدفع إلى أمين ويؤمر بأن
 ينفقها عليهم وإذا أنبت قريب فقير بالنسبة إلى وقف قريبة يد

شهادة
في زمن سابق

مثلاً ثبت فقره في حق كل وقف من اقاربه على فقره الاقارب ويستمر
 مستحقاً الى ان يثبت انه استغنى طالت المدة اوقعت في القياس ٢٩
 الاحتسان يكلف شهوة على فقره في هذه الحالة ان طالت وكان مرجع
 الطول الى احتمال تغير حاله براه القاضى فلو قال بعض هذا الوقف للقاضى
 ان هذا اصاب ما لا صار به غنيا وطلبوا منه ان يحلفه على ذلك يحلفه
 بالله ما هو غنى اليوم عن الدخول معهم في الوقف ولا يحلفه انه ما اصاب
 ما لا صار به غنيا لاحتمال انه اصاب ثم افتقر واذا مات القاضى الميث
 للفقر والقرابة او عزل يكفيه اقامة بينة عند القاضى الثاني ان الاول
 اثبت فقره وقرابته من الواقف ولو تعارضت بينة الفقر والغنى
 تقدم بينة الغنى لانها مثبتة ولو طلب معلومة عن مدة ما ضيعة
 وهو غنى وقت الطلب وقال اما استغنىت الان لا يعطى شيئا مما مضى
 ما لم يقرب بينة على ما قال من حدوث الاستغنى **فصل في وقف**
داره على سكنى اولاده ثم على المساكين
وبان من عليه المزمة لو قال رجل ارى هذه صدقة
مؤثرة لله عز وجل ابدى على ان يسكنها ولدى ولدى ولدى وسكنى
ابداً ما تأسسوا من بعدهم تكون غلتها للمساكين مع الوقف ويكون
سكنها لا اولاده ما بقي منهم احد ولو لم يبق منهم غير واحد اراد ان يورثها
او فضل عنه منها ليس له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت اولاده
الواقف وصاقت الدار عليهم ليس لهم ان يورثوها وانما تقسط سكنها
على عددهم ومن مات منهم تطل ما كان له من سكنها ويكون لمن بقي
منهم فلو كانوا ذكورا واناثا واراد كل من الرجال والنساء ان يسكنوا
معهم نساهم واروا جهن وحشمهم جازم ذلك ان كانت الدار ذات
مقاصير وحجر ويعلق على كل واحدة باب وان كانت دار واحدة لا
يكن ان تقسم بينهم لا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيره
من نساء الرجال ورجال النساء ولو جعل سكنى داره لبناته دون الذكور
 كانت

كانت لبناته لصليبه فقط فلو كان لهن ازواج كان الحكم فيهم كالمتقدمة
 ولو غم سكنها لبناته وبنات اولاده وان سفلن كانت السكنى
 لكل اثني من ولد وولد ولده ونسبه ابدى ايقسم سكنها بينهن على
 عددهن ومن مات منهن سقط حقها وكذلك لمن تزوج منهن
 وخرجت من زوجها فان طلقها او مات عنها وعادت عاد حقها في السكنى
 ولو شرط ان من تزوج منهن فلا سكنى لها سقط حق من تزوج منهن
 ثم لا يعود حقها بموت الا وطلاقها الا ان يشترط ان من مات زوجها
 او طلقها عاد حقها في السكنى وعلى هذا لو كان مكان البنات امها
 اولاد ولو شرط تقدم بطنها على بطن كان كما شرط ولو شرط سكنها بعد
 الفراضين او تزوجهن للذكور من اولاده واولاد اولاده ابدى اما تأسسوا
 كان كما شرط ولو جعل سكنى داره لولده ثم من بعده رجل بعينه ليس لولده
 ولا لمن بعده ان يسكن غير فيها الا بطريق العارية دون الاجارة لان الاجارة
 العارية لا توجب حقاً للمستجير وهو بمنزلة ضيق اضافته بخلاف الاجارة
 فانها توجب حقاً للمستاجر وهو بمنزلة فلا يجوز ومنه نظير الوضعية
 كخدمة العبد في عدم جواز اجارة ولو جعل سكنها الواجد بعد واجد
 يكون مرسها واصلاها على من بدا به الواقف بالسكنى ويقال له رمتها
 مزمة لا غنى عنها ومنه ما يمنع من خرائها ولا يلزمه ازيد من ذلك ولو ورث
 الاول حيطاتها او ادخل جد وعثا في سقفها ابدى اعم ان كسر منها ثم ما
 وانتقلت الدار الى الثاني يكون ذلك لورثة الاول ويقال للثاني ان
 شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا لك والا تجزئ ويدفع اليهم
 قيمة ذلك من الاجرة ثم يعود سكنها اليك ولو ائتمدت وقال الاول
 انا ابنها واسكنها كان له ذلك واذا مات يكون البناء لورثته ويكون يقال
 لهم ارفعوا ساكنكم عن الدار وحلوه والفرق بين هذا وبين ما قبلها ان ما رم
 به لا يمكن تخليصه او تمييزه الا بضر بخلاف البناء فان كله لهم فلم اخذه وليس
 للثاني ان يملك البناء بغيره بدون رضاهم وجبصها الاول او طين

سُطُوها ثم مات لا يرجع ورثته بشئ لأن ما لا يمكن أخذه عنه هو في حكم
الملك الاتري أن رجلا لو اشترى دارا وظلن سطوحها وحفظتها
ثم استحققت ليس له أن يرجع بقيته ذلك وإنما يرجع بمن الدار وإنما يمكن
هدمه وتسليمه اليه ويرجع بقيته مبنيا على البايع لكونه مغرورا ولو
امتنع من له السكنى من ممرتها آخرها القاضي وروها من اجرتها ثم
إذا استغنت نزل الى من له السكنى وهكذا الحكم إذا امتارت للمساكين
توخر وترمم من غلتها وما فضل منها يكون لهم ولو امتنع أحد الموقوف
عليهم من الترميم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر ما ينوب
لودفع من عنده ثم بعد ذلك يرد اليه نصيبه ولو قال جعلت سكنائها
لزيد مدة حياته ان شاء سكنائها وان شأ آخرها وأخذ غلتها وله ان يجعل
سكنائها لمن شاء من الناس يفعل ذلك كما يراه وإذا مات زيد ومن جعل
له زيد السكنى توخر ويكون غلتها للمساكين مع ويكفي كان لزيد ان يجعل
سكنائها القوم بعد توخر وليس له ان يفوض لغيره ما فوض اليه الا بشرط
منه له عند الوقف ولو كان الموقوف عليهم مرتبين فجعل التفويض المذكور
لواحد منهم يبينه اختص به ولو جعل سكنائها لرجل معين ثم من بعده
لبناته أو أمهات أو أولاده مع فضل في الوقف على

الصلحا من فقراء قرابته أو الأقرب
فالأقرب أو الأخرج فالأخرج منهم
لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على الصلحا من فقراء قرابتي
ثم من بعدهم على المساكين مع الوقف واستحق غلته من فقراء قرابته وكان
مستورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب رمية وكان مستقيم الطريقة
سليم الناحية كما من الأذى قليل الشر ليس معاقرا للثبید ولا ينام عليه
الرجال ولا قدافا للمخضعات ولا معروفا بالكذب فهذا هو الصلاح
عندنا ومثله اهل العفاف والخير والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا

فليس

فليس هو من اهل الصلاح ولا العفاف ولو قال غلتي قرابتي الأقرب
فالأقرب ومن بعدهم على المساكين تصرف الغلة كلها للأقرب فالأقرب
من قرابته واحدا كان أو كثيرينهم بالسوية وإذا مات الأقرب انتقل
الوقف الى من يليه وهكذا كلما انتقل انقضى بطننا ينتقل من يليه
الى آخر البظون فإذا لم يبق منهم أحد تكون الغلة للمساكين وهكذا الحكم
ولو قال تعطى غلته لأقرب الناس الى نسبنا أو رجلا الأقرب فالأقرب
أو فلان الأدنى فالأدنى قال الحسن في رجل أوصى بثلاث ماله للأحوج
فالأحوج من قرابته وكان في قرابته من يملك مائة درهم مثلا وفيه من
يملك أقل منها أنه يعطى دون الأقل الى ان يصير معه مائة ثم يقسم والباقي
بينهم جميعا بالتسوية قال الخصاص والوقف عندى بمنزلة الوصية
ولو قال على ان يبذل بالاقرب فالأقرب من فقراء قرابته فيعطى من
الغلة ما يعنيه يعطى الأقرب منهم ما يتي درهم ثم الذي يليه كذلك الى
آخر البظون وان فضل شئ يكون بينهم وان قصرت الغلة بيد ابا بطن الأهل
فينعطى كل واحد نصيبا ثم ومن كذلك الى ان تنتهي الغلة مع الوقف وتصرف
الغلة على ما شرط ولو قال على ان يبذل باقرهم الى نسبنا أو رجلا فيعطى
من غلة هذا الوقف في كل سنة الف درهم ثم يعطى من يليه في كل سنة
تسعين درهم ثم من يليه في كل سنة ثمانمائة درهم وعلى نسبة هذا النقص
الى آخر البظون يعطى للبطن الأعلى الف ثم على ما شرط الى ان تنتهي
الغلة ثم يحرم من لم يفضل له شئ ومما زاد من الغلة ما قال الوقف
يكون للمساكين لا يستغنى الاقارب عما سمي لهم ولو قال على فقراء قرابتي
الأقرب فالأقرب يبذل باقرهم اليه بطننا فيعطى كل واحد ما يتي درهم
ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا الاستحسان ففي
القياس يعطى الغلة كلها للبطن الأقرب منه ولا يعطى لمن بعده شئ
حتى ينترض الأقرب ذكره هلال ولو جعل ارضه وقفا على فقراء قرابته ثم
من بعدهم على المساكين وكان له اقارب فقراء أو اقارب اقربا والأقربا

اولاد لاصلامهم كبار وصغار ذكور واناث والكل فقرا تعطى الغلة لاقاربهم
 الفقراء ولا اولاد الاغنيا الذكور الكبار القادرين على الكسب
 دون الرزقي والصغار والاناث الكبار لفرض نفقتهم على ابائهم
 فلا بد خلون فيه ومثله ما لو كان الاب فقيرا وابنه غني ولو كان الاولاد
 الكبار الفقراء اولاد صغار فقراء لا يعطون شيئا من الوقف لوجوب
 نفقتهم على جدهم ذكره الحنفية وهلال وكذا الحكم في المرة الموسرة اذا
 كان لها اولاد كبار وصغار فقراء ومما اقارب الواقف ولو كان للواقف
 قرابة فقيرة وزوجها غني لا يفرض لها شي من غلة الوقف لغناها
 بعني زوجها ولو بالعكس يفرض لعدم غناه بغناها ولو كان له قرابة
 فقيرة وزوجها غني او ابن اخ او خال موسر قد دخل في الوقف وان كان يفرض
 لها النفقة عليهم والاصل ان الصغير بما بعد غنيا يعني ابويه او جديه
 من جهة ابويه فقط ولا بعد الفقير غنيا يعني غيرهم من القرابة
 قال الحنفية وهذا مذهب اصحابنا ثم قال الصواب عندي وبالله
 التوفيق انه يجب ان يعطى هؤلاء وان كان يفرض لهم النفقة على احد من
 يلزمه نفقتهم لانهم قالوا ان للرجل ان يأخذ من الزكاة اذا كان له منزل
 وخادم ومناع بيت لا فضل فيه ثم قال ولا قول ان فقير يكون غنيا بعني
 غيره والبيح صلا الله عليه وسلم يقول كل ذي مال احق بما له من الناس جميعين
 ورده هلال لما حاصله ان امر الناس على خلافه لانا راينا الناس لم يجوزوا
 في كلامهم ان يقولوا اولاد الاغنيا من الفقراء ويضيفونهم الى غني
 اياهم فكان الغني عندهم غني ذلك ويجوز صاياهم على ذلك ووقوفهم على
 معاينهم لا ترى انهم ارادوا هذا **باب الوقف**
على العلوية او المتعلمين في بغداد او المدرسة
العلانية اذا وقف على المتعلمين فان كان على متعلم بلدة بعينها
 كغداد مثلا وكان بعضهم يختلف الى الفقهاء لكنه يشتغل بكتب
 العلم فيما يحتاج اليه لا يحرم وظيفته لانه نوع تعلم وان كان لا يشتغل املا

لا يستحق شيئا فان خرج منها مسيرة ثلاثة ايام يطلب وظيفته لانه
 مسافرا وان خرج الى ما دونها فان مكث خمسة عشر يوما فكذا **ل**
 لانها مدة طويلة وان مكث اقل منها فان خرج لشيء له منه بد كالتمتع
 بحرمه وان كان لما قبله منه كطلب القوت لا يحرم لانها مدة يسيرة شغلها
 بما لا بد له منه وان كان الوقف على سكنى مدرسة بعينها لا يستحق الا
 من جمع بين السكنى والنفقة لان السكنى مشروطة لفظا والنفقة
 مشروطة دلالة وعرفا والسكنى لا تتحقق فيها الا بان ياروى الى بيت
 من بيوتها مع ائاثه والامع السكنى فان كان يتفقه فيها فهارا ويبذل
 خارجها للمراعاة لا يحرم لانه لا يخل بالشروط وان قصر في النفقة نهائيا
 واشتغل بشغل اخر فان كان يحال بعد من متفقه المدرسة رزق والا
 حرمه ولو وقف على العلوية الساكنين يبلغ مثلا وصلا لم شيئا من الوظيفة
 ومنهم من يغيب عن المدرسة ونحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي من غاب
 منهم ولم يبلغ مسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر فهو من سكان بلده ولا ينطبق
 وظيفته ولا وقفه قال ودلت المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كما
 يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم هكذا ذكر القاضي الامام ابو زيد الدبوسي
باب الوقف على قوم بتقديم بعض على
بعض او على رجلين ويجعل لكل واحد منهما مقيانا او
على ورثة فلان لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز
 وجل ابدأ على زيد وعمر وما عاينا ومن بعدهما على المساكين على ان يبدأ
 يزيد فيتعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة الف درهم ويعطى عمر
 قوته لسنة جازال الوقف ويبدأ يزيد فيدفع اليه الف ثم يعطى عمر وقوته
 لسنة ومما فضل كان بينهما نصفين لجمع اياها ولا يقول على زيد وعمر
 ولولم يزد عليه لكان الكل بينهما انصافا فلما فضل في البعض عليه فيه فان
 لم تف الغلة بما قال يقدم زيد ثم ان فضل عنه شيء يدفع الى عمر والا فلا

بوسى

لولد زيد من الغلة شئ وانما من لزيد وعمرو وولد عمرو لاضافة الولد اليه ولو
 قال علي وولد زيد ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة لولد زيد
 ولو كان واحدا او مائتا حدث لزيد من الولد دخل في الوقف ومن مات
 بينهم يصير سهمه لمن بقي لا للمساكين لانه انما جعله لهم بعد وولد زيد
 فاذا انقرضوا نصيب الغلة للمساكين ولو قال علي وولد زيد وعمرو
 وبكر وخالد ومن بعدهم على المساكين فذكر ثلاثة مثلا تكون الغلة
 لهم فقط ولا شئ لمن عداهم من ولده ومن مات منهم يكون نصيبه للمساكين
 لانه لما عدهم صار كل واحد منهم منفردا عن غيره بما وقف عليه فيكون
 جعله للمساكين ولو قال علي زيد وعمرو وبكر ابداءا عايشا ومن مات منهم
 عن ولد لصلبه او ولد وولد وان نزل كان نصيبه لولده يكون الغلة لهم
 بينهم ومن مات منهم عن ولد ينتقل ما كان يخصه الى ولده وولد ولده
 ابداءا ولو قال وكل من مات من اهل هذه الصدقة وترك وارثا كان
 نصيبه منها المورثة على قدر ميراثهم منه مثل كل وورثته فلو مات
 عن بنت واخوة واخوات منهم لا بولين اولا ب يكون نصف حصته
 لبنته والنصف الاخر بين اخوته للذكر مثل حظ الانثيين ولو
 جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابداءا علي زيد وعمرو وولد وبكر
 ومن مات منها عن ولد انتقل نصيبه اليه وان مات عن غير وارث
 كان نصيبه مردودا الى الباقي منها جازا الوقف فلو مات احدهما ولم
 يترك سوى ابيه لا يرد نصيبه اليه بل يكون للمساكين لموته عن وارث
 ولو لم يكن احدهما من يرث الاخر ومات احدهما عن غير وارث انتقل
 نصيبه الى الاخر **فصل في الوقف على قوم على ان**
تفضل او تحصى او يحرم من شئ منهم او يدخل معهم
من شاء وفي ان يضعه او يعطيه لمن يشاء من الناس
لوقال ارضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان افضل

من

من شئت منهم ومات قبل ان يفضل بعضهم على بعض كانت الغلة بينهم
 على السوية لعدم اتصال التفضيل باحد منهم فان قال فضلت فلانا
 فجعلت له كل الغلة لم يصح لانه تخصيص وليس بتفضيل ولا بد ان
 يعطى لكل واحد منهم شئ ما يريد من يشاء منهم بما شاء من قليل او كثير
 مطلقا او مدة معينة ولو زاد وقال علي بن فلان ونسلكم وفصل
 واحدا منهم وولد ونسلكه ابداءا ما تسألوا جازا وكان ذلك له ونسلكه
 ابداءا وليس له الرجوع فيه لان التفضيل يلحق باصل الوقف بشئ
 اشترطه فيه ولو فضل واحدا بنصف غلة سنة مثلا جازا ويكون
 اسوة شركائه فيما يحدث بعدهما ونعود مشيئة التفضيل اليه ولو قال
 فضلت فلانا على اخوته بنصف الغلة وكانوا ثلاثة استحق المفضل
 ثلثها واخوه ثلثها لان النصف صار له بالتفضيل والنصف الاخر
 يقسم بينهم اثنان للتساوي فيكون لكل شمس والنصف مع السك
 ثلثان ولو قال لست اشأ ان اعطي لبني فلان شيا من الغلة واعطيتها
 لغيرهم بطلت مشيئته وصارت بينهم جميعا لانه لم يجعل لنفسه مشيئة
 غيرهم واذا قال لست اشأ ان اعطي وولد فلان ونسلكه فقد ابطال
 مشيئته التي شرطها في التفضيل لا ترى ان لوقال اوصيت بثلث مالي
 لبني فلان على ان اللوصي ان يفضل بعضهم على بعض فقال الوصي لست
 اري ان اعطي احدا منهم من هذا الثلث شيئا ان مشيئته قد بطلت
 وصار الثلث بينهم سواء فالوقف كذلك واذا قطعها وابطالها صار
 كأنه لم يشترطها في اصل العقد ولو قال علي ان لي ان اخضر غلتي بمن شئت
 منهم جازا لان تخصيصها بواحد منهم مطلقا او مدة معينة وبواحد بعد
 واحد وجازا له التفضيل ايضا وليس له الرجوع بعد ذلك واذا اخضرها
 بواحد منهم ثم مات قبل الوقف عادت مشيئته لانه انما خص الرجل بغلته
 حياته فينقطع مشيئته في الاختصاص حياته فاذا مات الرجل فمشت
 في الاختصاص على حالها قال هلال وهذا عبيد بمنزلة الذي قال قد

رجلا

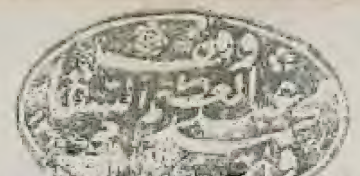
اختصت بغلة هذه السنة فلانا فاذا انقضت السنة عادت
مشتية في الاختصاص وان مات بعده تكون الغلة بين من بقي
منهم ولو قال علي اني ان اخرج واحد منهم واخرج من شيت منهم ثم مات قبل ذلك
تكون الغلة بينهم جميعا وان اخرج واحد منهم واخرجهم الا واحد منهم
مطلقا او مدة معلومة مع وليس له حرمان الجميع قياسا واذ مات
من بقي منهم واخرجهم كلهم بناء على الاستحسان تكون الغلة للمساكين
وليس له ان يعيدها اليهم لانه لما اخرجهم غلتها اياه اوقد خرجت من
ان يكون لهم وانقطعت مشيته فيها وصارت للمساكين ولا ان
يردها عن ذلك لان فعله فصل عن مشيته مشروطة في عتد
الوقف فانه لم يسم احدا من اوليك ولو اخرجت فلانا من غلتها فان
كان فيها غلة موجودة وقت الاجراج خرج منها فقط والا كان
خارجا ابدا والتخصيص كذلك ولو قال اخرجت فلانا وفلانا اوقا
اخرجت فلانا لابل فلانا اوقا بل فلانا صار اخرجين ولو قال اخرجت
فلانا او فلانا اخرج احدهما والبيان وله اخرجهما لبقاء مشيته فيها
وليس له ابقاها ما اخرج احدهما لابعينه ويجوز على البيان فان مات
قبله نفس الغلة على عدد من اخرجهم ويصرف لها بسهم واحد ويقال لها
ان اضطلحتا كان لكما والا فهو موقوف ابدا الى ان يضطلحا وكذلك لو
قال خصصت بها فلانا او فلانا ابدا الى ان يبين من حصته بها وان
مات بلا بيان كانت لها كما وصفنا ولو قال علي ان ادخل معهم من شيت جاز
له ان يدخل معهم من شاء ولو غنيا وليس له ان يخرج منهم احدا لعدم شرطه
اياهم وله ذلك مطلقا او مدة معينة ولو قال ادخلت فلانا بل فلانا صار
داخلين ولو قال ادخلت فلانا او فلانا دخل احدهما وليس له حرمانها فيجوز
على البيان وحكم الموت بلا بيان كما تقدم ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة
على بني فلان على ان اعطى غلتها لمن شيت منهم ثم جعل لواحد منهم
كلها او بعضها مطلقا او مدة معينة اوربهم فيها واحدا بعد واحد وقصل

بعضهم

بعضهم على بعض جاز وليس له تغيير ما فعل ولو جعلها لواحد منهم مدة
فخصت او مطلقا فمات غادت مشيته وان قال لا انا ان اجعلها لهم
بطلت مشيته وكانت بينهم بالسوية ولو قال وضعتها في غيرهم كانت
قوله باطلا ومضى بينهم قياسا وفي الاستحسان مشيته باقية فيهم
ولو مات بنوا فلان كلهم قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا من الغلة بطلت
مشيته لتعديله اياها بهم وصارت للمساكين ولو مات الواقف قبل
ان يسمى لاحد منهم شيئا كانت الغلة بينهم بالسوية لانقطاعها بموته
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على ان اعطى
غلتها لمن شيت من بني فلان صح الوقف والشرط وله ان يجعل غلتها
لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لا انا ان اعطى غلتها لاحد منهم
ولكني اعطيها لغيرهم تبطل مشيته في اعطائها لهم ولا مشية له في
الاعطاء للغير ليصح فتكون الغلة للمساكين وكذلك ان مات قبل ان
يشألم يكون للمساكين لانه لما قال صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا ثم
قال علي اني ان اعطى غلتها لمن شيت من بني فلان كانت وقفا خائرا
وكانت على المساكين غير ان له ان يشأ في غلتها ومشيته في صرفها على
المساكين الى بني فلان خاصة فان صرفها اليهم جاز وان شاء غيره ومات
قبل ان يوجد منه مشية كانت للمساكين لانه اكره ان ياتي في صدر الوقف
وانما قوله علي ان اعطى غلتها لمن شيت من بني فلان ثانيا فان استثنى
صح والا فالوقف للمساكين ولو شاءهم ثم مات منهم احدا جاز له صرف
حصته الى من شاء منهم دون غيرهم وان ابطل مشيته في حصته كانت
للمساكين ولو شاءهم ولا ولاهم صحت مشيته لم دون اولادهم لعدم
اشراطها لهم في اولادهم فاذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين دون الفروع
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على الفقير ان يعطى غلتها لمن شأمن
الناس جاز له ان يصرفها الى الفقراء والاعنياء ولويين ولله او ولد
الواقف ولو قال جعلتها للاغنياء يبطل الوقف كما تقدم ولو جعلها

لنفسه لا يجوز الوقف ومشيتته بحالها لان الاعطاء يستلزم معطيه والانس
لا يعطى نفسه ولا يه يزداد من شئت غيره كموكيل بالرجلابان بزوجها عن
نفسه فاذا قال جعلتها لفلان ما عاشر جاز وليس له ان يحولها عنه الى
غيره لانه بمشيتته اياه مراكها شرطت له في عقد الوقف فلا يبقى له مادام
حيا فاذا مات عادت مشيتته ولو جعل لزيد علة سنة مثلا بطلت
مشيتته فيها وهي على حالها فيها بعد السنة وكذلك الحكم فيما لو شاء بعض
العلة لزيد ولم يجعلها لاحد حتى مات يكون للمساكين ولو قال ارضي هذه
صدقة موقوفة علي ان لفلان ان يضع علة ما حبث شاء جاز له ما جاز
في الاعطاء وكما زله ومنعها في نفسه ولو كملها مطلقا او مدة معينة
لا نه يمكن ان يكون الانسان واضعا عند نفسه كالوقال ثلث مالي الى
فلان نصفه حيث شافانه يجوز له وضعه في نفسه **فان**
الوقف على المولى لو قال رجل حر الاميل ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل على مولى ثم من بعدهم على المساكين مع ويكون العلة
لكل من اعتقه الواقف ولكل من اركه العتق بعد الوقف حتى يدخل فيه
المعتق بعد موته من مدبريه وامهات اولاده والمومي بشرائهم وعتقهم
والقسمة على الذكور والاناث سواء والمخالف لدين الواقف كالموافق وريد
فيه اولاد مواليد لانهم مواليد ليس لهم مولى غيره الا من كان من اولاد مولات
له واباؤهم موال لغيره ولا يدخل موالى مواليد كمتوسط من هو اولادهم
منهم منه ولا مولى المولاة مع مولى العتاقة ولا مع اولادهم ولو لم يكن له سوى
مولى المولاة استحق حينئذ استحسانا ولو مات ابو الواقف او ابنه او
اخوه وله موال وورث ولاهم لا يدخلون مع مواليد فيه ولا مع اولادهم
بعد موت اباؤهم ولو كان له موالى موال ولا يه موالى قد ورث ولاهم
تكون العلة لموالى مواليد دون موالى ابيه ولو لم يكن له موال وله موالى الاب
قال ابو يوسف نطقي العلة لموالى الاب وبه اخذ هلال رحمه الله ومثو
استحسان ولو قال على موالى ونسلم واولادهم دخل في الوقف حينئذ

اولاد بنات



اولاد بنات مواليد ولولم يرجع ولا يه اليه وكانوا من العرب لشمول النسل
الذكور والاناث ولو قال على موالى الدين وليت نعمتهم تكون العلة
لكل من اعتقه ولمن يناله العتق من جهة لا غير فلا يدخل اولادهم فيه
لانهم ليسوا ممن ولي نعمتهم وانما صاروا موال بالجر ولا يدخل مشرك المولا
فيه لعدم خلوص ولا يه له ولو قال على موالى وموالى ابى او اهل بيتى كانت
كالمشروط ويدخل فيه موالى ابه وابيه دون موالى احواله الا ان يكونوا من اهل
بيته حينئذ يدخل موالىهم ولو قال على موالى وله موال اعتقه او واولادهم
وله موال اعتقه لا يستحق احد منهم شيئا من العلة وتكون للمساكين
كالايض الوصية لهم لعدم جواز عموم المشترك ولا لاحد بعينه لعدم جواز
الترجيح بلا مرجح ولو زوج الواقف عبده بحرمة فجات منه بولد ثم اعتق
عبده دخل الولد مع ابيه في الوقف وكذلك لو زوج معتقة بعبدا لغير
فجات منه بولد ثم اعتق عبده دخل الولد مع ابيه في الوقف وكذلك لو زوج
معتقة بعبدا لغير فجات ما دام ابوة عبدا فاذا اعتق يبطل حقه منه
لا يجزى ولا يه الى مولى ابوة وهكذا الحكم لزوجها بحر الاصل فجات منه بولد
فقتاة ولا عنها وقطع القاضى نفسه عنه يدخل في الوقف ومثيها
اكدت نفسه سقط حق الولد منه ولو اشترى معتق الواقف امة مع
رجل اخر ثم جات بولد فادعية معا دخل الولد في الوقف لثبوت
نسبه منهما ولو وقف على موالى زيد ومن بعدهم على المساكين فاقر
زيد بان مفتا حاهدا مولاة وصدقه على عتقه اياه دخل في الوقف لان
المولا بمنزلة النسب ولو قال على موالى وموالى مولى دخل مع مواليد
مولى مواليد فقط ولا يدخل من بعدهم في الوقف ولو وقف على مواليد
وله مولات فقط كانت كل العلة لمن اذكره محمد في السير حرقت
طلب الامان لمواليد وله مولات ليس معهن رجل دخلن جميعا في
الامان ومروى بسنن الوليد عن مطرف عن الشعبي انه قال لا ولا لا
لدى يه وهو قول ابن ابي ليلى وعثمان السبي رحمه الله **فصل**

في الوقف على

في الوقف على أمته أو ولده ومذريه ومكاتبه
 وما ليكم لو قال ارضي من صدقة موقوفة لله عز وجل ابداً اعلى
 امهات اولادي اوقال على مذري جاز الوقف حتى عند محمد بن الحسن
 ايضا في المشهور عنه وقد وضعه في كتاب الوقف وكتب في ذلك
 شرطاً قال فيه فلانة كذا وفلانته كذا وكذا في شهر او في كل سنة
 في حياة فلان وبعد وفاته وكذلك في مديرة وشرط لمن مثل الذي
 شرطه لامهات اولاده وقال بعض فقهاء اهل البصرة لا يجوز الوقف
 على امهات اولاده بناء على عدم جواز الوقف على النفس وقد بيناه
 فيما تقدم فلو كان بعض امهات اولاده عنده والبعض قد رجع
 والبعض اعتقهن تكون الغلة لمن عنده والمزوجات دون المعتقات
 وان مات المولى لا ينف من مولات له ويدخل فيه من يحدث له من
 امهات الاولاد بعد الوقف **قال بشر بن الوليد سمعت ابا**
يوسف يقول في رجل اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وله امهات
 اولاد عبده وامهات اولاد قد اعتقهن في صحته وامهات اولاد قد
 اعتقهن في مرضه القياس في هذا على وجهين احدهما ان يكون الثلث
 لامهات اولاده الا ان لم يكن اعتقهن ويعتقن بعد موته دون من كان
 اعتقهن في حياته والثاني ان يكون الثلث لمن جميعاً لانه يقال لها
 بعد العتق ام وله فلان ويقال لها مولاة فلان ويكون صدقاً في
 الاطلاقين ويقال هذا ابن مهيبة فقد افرق اسم ام الولد واسم المهيبة
 وان كانت ام وله اعتقت واحسن هذا كله عندنا والله اعلم ان يجوز
 لامهات اولاده في حياته كانت غلة الوقف لمن جميعاً ولو وقف على امهات
 زيد او على مديرة كان حكمه حكم وقفه على امهات اولاده ولو قال على
 سالم مملوك زيد ومن بعده على المساكين جاز الوقف ويكون الغلة تنعاً
 لسالم فاذا امر في ملك زيد في له واذا باعه ينتقل معه الى مشتريه لان الوقف
 عليه الا ترى ان قبول الوقف ورده اليه لا الى سيده فلو ملكه الواقف

بطل

بطل الوقف عن سالم بالكلية وصارت الغلة للمساكين حتى لو باعه الواقف
 لا يعود الوقف اليه لانه بطل كونه وقفاً عليه من حين الوقف وصار
 للمساكين ولو اشتراه الواقف مع رجل اخر بطل حقه من الوقف بقدر
 حصته الواقف منه وكانت للمساكين فاذا اعتق يكون له من الغلة
 بقدر حصته شريك الواقف والباقي للمساكين وهذا بناء على القول
 بعدم جواز الوقف على النفس قال في الكافي ولو شرط الغلة لاميته
 او لعبيده فهو كما شرطها لنفسه فيجوز عندنا في يوسف ولا يجوز
 عند محمد قال والفتوى على قولنا في يوسف ولو وقف على فلانة امر
 ولد زيد وعلى فلانة مديرة بكر وعمل فلانة مكاتبه عمر ومن بعده
 على المساكين تكون الغلة بينهما اثلاثاً فما اصاب المديرة دام الولد
 كان لسيدهما وما اصاب المكاتب كان له دون المولى فلو عجزت
 وردت الى الرق ياخذ سيدها حصتها ولو ادت فعتقت صار نصيب
 حصتها ملكاً لها وهكذا الحكم اذا اعتقت المديرة دام الولد يموت سيدها
باب الوقف على خيراته او على زينة مدة
مفرومة ثم من بعدها على غير ثم من بعده على
المساكين لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابداً اعلى فقرا خيراتي ومن بعدهم على المساكين صح الوقف وتكون الغلة
 على قول ابي حنيفة للفقير الملاصقة داره لداره الساكن هو فيها
 لتخصيصه الجار بالملاصق فيما لو اوصى لخيراته بثلث ماله والوقف
 مثلها ربه قال زفر ويكون لجميع السكان في الدور الملاصقة له الاجراد
 والعبيد والذكور والامهات والمنسلون واهل الذمة فيها سواء وبعد
 الابواب وقربها يسوا ولا يعطى الفهم بعض دون بعض بل يقسمها
 على عدد رؤسهم وعلى قوتها تكون الغلة للحيوان الذين يجمعهم
 محلة واحدة لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لاجار المسجد

الا في المسجد وفسروا من يبيع النذر الوسط من الاموات وتفرقهم
 في مسجدين صغيرين متقاربين لا يجرحهم من ان يكونوا محلة
 واحدة بخلاف ما اذا كانا كبيرين وتباعدا ما بينهما فانه يضر اهل
 محل مسجد جيرانا على حدة والامصار التي فيها القبايل ان قال على
 فقر اجيراني من بني فلان ونسبتهم الى ان قريب كالفخذ والبيت
 يعطى العرب منهم دون الموالى والسكان والى قبيلة فذلك في
 القياس وفي الاستحسان تكون الغلة لتلك القبيلة من العرب
 والموالى والسكان اذا كانوا فقرا لان معنى كلام الناس على هذا
 عرفاني وصاياهم فيعمل به ويترك القياس ذكره هلال ومن انتقل
 من جوار الوقف او استغنى سقط سهمه والعبرة للاستحقاق
 وعدمه بالمجاورة يوم قسم الغلة فمن كان في ذلك الوقت جارا او
 فقيرا استحق والا فلا لا وقت محي الغلة اذ لو اتمرت وقت مجيئها
 لربما اعطى الاغنيا منهم وانه خلاف الشرط ولو انتقل الواقف
 الى محلة او بلدة اخرى واتخذ فيها دارا للقامة انتقل الوقف
 معه وكانت الغلة لجيرانه وقت القسمة وهكذا كلما انتقل الوقف
 معه وليستقر على مجاوريه وقت موته ولا ينتقل عنهم وان انتقل
 ورثته منها او باعوها ولو خرج مسافرا مات في سفره قبل ان
 يتخذ سكنا في بلدة تكون الغلة لجيران داره التي كان ساكنا فيها
 وقت السفر سا فرمها ولو كان له داران وله في كل منهما اهل تكون
 الغلة لجيران اهل دارين جميعا سواء كانتا في محلتين او في بلدين
 او مات في احدهما ولو مرض الواقف فمhole ولده او احد اقاربه
 الى محلة اخرى مات عندهم تكون الغلة لجيرانه الاولين وليس هذا
 كما تنقله عندهم وانما هو بمنزلة الزيادة لهم ولو كان له اخوة واحوال
 فقر ادهم من جيرانه استحقوا ايضا بخلاف اولاده واولادهم وابويه
 وجده وامرأته ومن مثلهم فانهم لا يسمون جيرانا عرفا وعدم اعطاه ولد

الولد

الولد والجد استحسان وفي القياس يعطون ولو كان ساكنا في دار له قرو
 اخرة وانتقل الى نبتها ثم وقف على جيرانه تكون الغلة لجيران دار
 امرأته دون جيرانه الذين كان بين اظهروهم وهكذا حكم وقف المرأة
ولو كان للواقف جيران ولو احدى منهم منزل اخر في محلة اخرى
 فانه يستحق من الغلة ولا يبطل حقه بيقدم منزله ولو ادعى
 كل ثامن اهل محلتين انه جيران الواقف كان السكان في ذلك الى
 الواقف ان كان حيا ولا يكلفهم القاضي اقامة البيئته على عوام
 فمن برهن منهم قضي له بالغلة وان برهنوا قضي بها للفقيرين لجوار
 انه كان جارا لهم بان كان له بيتان في محلتين عند الوقف **ومن**
 ادعى الاستحقاق للفقير والجوار وكانا مجهولين او احدهما كلفه
 البيئته عليهما او على مجهولهما **ولو وقف** على يزيد عشر سنين
 ثم من بعدها على وجوه سماها صرفت الغلة للذين يرد المدة المقدمه ثم
 بعد ما تصرف في الوجوه التي ذكرها الواقف وكذلك لو اوصى بغلته
 لرجل بعينه ايام حياته واوصى ان يكون وقفا بعد موت ذلك الرجل
 على وجوه سماها وكانت تخرج من الثلث لزم الورثة تنفيذ الوصية
 ثم الوقف بعد موت الموصى له **ولو** اوصى لرجل بغلته اعشرين سنة بعد
 موته وليس له وارث سوى ولد واحد فقال الولد وقفت هذه
 الضيعة بعد المدة المذكورة على المساكين جاز الوقف بخلاف ما لو قال
 رجل وقفت ارضي هذه بعد سنة تمضي على المساكين فانه لا يصح لعدا
 كونه مبنوتا **باب الوقف في ابواب الكبر**
من الصدقة والاحجاج عنه والغزو وما
اشبهه لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد ارضي
 غلته في كل سنة الى الفقراء والمساكين او قال في ختان ايتامهم
 او كسوتهم وكسوتهم ارامهم او قال في اصلاح القناطر والحسوس
 تمصر مثلا او قال يشتري بالغلة الكسيت و ثياب ويكسني بها فقراء

المسلمين او على فقراء اهل السجن الفلاني في البلد الفلاني او قال في
كفارة ايمان في زكاة كانت على او قال في قضاء ديني او قال
في عشر حجج او قال يغزى بالغلة عشر غزوات ولو قال ارضي
هذه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وسائر سبيل
الصدقات ووجوه البر والخير يقسم الغلة على ثمانية اسهم ان
جعل الفقراء والمساكين سهم واحد كما هو قول الحنفين واختيار
هلال في ثلثه ان جعل اسهمين كما هو رواية محمد عن ابي حنيفة
فيجعل لاسهم وسهمان وسقط سهمان العالمين عليها والمولفة
قلوبهم ويجعل لكل نوع من الرقاب وما بعده سهم سهم ولو وجوه
البر والخير ثلاثة اسهم ولو ذكر معهم فقرا قرابته مثلا يوجد
عدد وسهم فيضم الى الثمانية او التسعة فما بلغ يقسم الغلة عليه
وليس للقيم ان يزيد بعض هذه الوجوه على بعض بل يقسمها
عليهم بالسوية لكونه ملحقا بالوصية دون الزكاة ولو قال
هي صدقة موقوفة في ابواب البر فاحتاج ولده او ولده او
قرابته بصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم بن ابواب
البر وكذا لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج
ولده فانه يدفع اليه من الغلة لانه من المساكين ولقول النبي صلى
الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة ذي رحم محتاجة فيكون ولده
وقرابته احق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز لغیره وان كان يجعل
قاضيه على وجه الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضي او
مات يجوز لمن يلي بعده ان يجز به عليه وان يبطله لعدم كون
فعله الاول قضا ومن مات منهم او استغنى سقط حكم ورثته
حكمه ان كانوا اقارب الواقف وكذلك جيران الواقف ان كانوا
فقرا ينبغي للقاضي او القيم ان يعطيهم من الغلة ما يراه ولو كان
على الواقف دين لا يؤفي دينه من غلة هذا الوقف وللوالى تقديم الوالى

كتقديم

كتقديم الاقارب والجيران ولو اوصى ان يجعل داره صدقة موقوفة
بعد وفاته على المساكين جاز ان يصرف من غلتها على الفقراء من اولاده
وليس هذا بوصية لهم وانما مؤسدة للفقراء بخلاف ما لو اوصى
بثلث ماله للفقراء فانه لا يعطى ولده لصلبه شيئا منه ولو قال
بعض فقهاء اهل البصرة لا يعطى احد من يرث الواقف شيئا من الغلة
في غلته وصية وهي لا تصح لوارث **باب الوقف على قوم**
على انه احتاج قرابته يرد الوقف اليهم لو جعل ارضه وقفا
على يزيد وولده ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين على انه ان
احتاج قرابته يرد الوقف اليهم صح وليسحق الغلة زيد واولاده
ومتى احتاج بعض قرابته يرد الوقف اليهم ولا يشترط في رده اليهم
احتياج كلهم لانه قصد بالرد الى قرابته المحتاج منهم لا احتياج جميعهم
بخلاف ما لو قال ان احتاج ولد بكر بن عبد الله يرد الوقف من زيد
وولده الى عمر فانه لا يرد الى غيرهما لا بعد احتياج جميع ولد بكر لانه لم
يقصد بالرد الحاجة وانما قصد ردها الى عمر ومحتاجا كان او غنيا وصار
بمترلة قوله جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على المساكين مادام
ولدهم يدحيا فاذا ماتوا ترد الغلة الى غير فائهما لا ترد اليه ما بقي منهم
احد وهكذا الحكم لو وقفها على خمسة معينة ثم قال فان احتاج ولدي
او ولد ولدي او مولى الى يرد اليهم واحتاج البعض منهم فقط فائهما ترد اليهم
واذا استغنوا يقطع عنهم وترجع الى ما كانت عليه ولو ادعى قرابته
الفقر والحاجة وانكر الموقوف عليهم دعواهم ان اثبتوه استحقوا الوقف
والافلا ولو وقفها على الفقراء والمساكين او في الحج عنه في كل سنة
ابدا على انه ان احتاج جيرانه يرد الغلة اليهم فاحتاج البعض منهم فقط
استحقوا الغلة **باب وقف ارضين على**
جهتين واشترط النفقة من غلة احداهما
على الاخرى او تكميل ما سمي للموقوف عليه احداهما

مِنَ الْآخَرَى لَوْ وَقَفَ اَرْضًا لَهُ عَلَى زَيْدٍ وَنَسَلِهِ وَعَقِبِهِ وَوَقَفَ اَرْضًا آخَرَى عَلَى وَجْهِهِ سَاهَا وَعَلَى اَنْ يَنْفَقَ مِنْ غَلَّتِهَا عَلَى الْاَرْضِ الْآخَرَى فِي عِمَارَتِهَا وَاصْلَاحِهَا صَحَّ فَلَوْ شَرَطَ اَنْ يَكُونَ مِنْ غَلَّتِهَا اَحَدًا لَزِيدَ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْفِ دَرَاهِمَ وَلَعَمْرُوفِي كُلِّ سَنَةٍ خَمْسَاةَ دَرَاهِمَ وَلِبَكِيرٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَبْقَى مِنْ غَلَّتِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ اَرْبَعَاةَ دَرَاهِمَ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ غَلَّتِهَا مَا يَعْطَى لِكُلِّ اَرْبَعَاةَ دَرَاهِمَ مِمَّا لَهُ الْاَرْبَعَاةُ مِنْ غَلَّةِ الْاَرْضِ الْآخَرَى ثُمَّ يَصْرَفُ مَا يَبْقَى مِنْ غَلَّتِهَا فِي وَجْهِهِ اَلْتَرْتِصُفُ غَلَّةِ الْاَرْضِ عَلَى مَا شَرَطَ فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ لِبَكْرِشَى مِنْ غَلَّةِ الْاَرْضِ الَّتِي شَرَطَ لَهُ مِنْهَا الْاَرْبَعَاةُ تَعْطَى كُلُّهَا لَهُ مِنْ غَلَّةِ الْاَرْضِ الْآخَرَى وَإِنْ صَدَرَ مِنْهُ بَلْفُؤُا مِمَّا لَهُ مِنَ الْاَرْضِ الْآخَرَى كَمَا لَوْ وَقَفَ اَرْضَيْنِ وَقَالَ يَعْطَى زَيْدٌ مِنْ غَلَّةِ هَذِهِنِ الْاَرْضَيْنِ الْفِ دَرَاهِمَ وَمَا فَضَلَ يَصْرَفُ فِي كَذَا فَخَرَجَتْ اَحَدَاهُمَا الْفِ وَمَا يَمْثَلُ وَلَمْ تَخْرُجِ الْاَرْضُ الْآخَرَى شَيْئًا فَإِنَّهُ يَعْطَى زَيْدًا الْاَلْفَ كُلُّهَا مِنْ غَلَّةِ هَذِهِ الْاَرْضِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ اَنْ يَعْطَى مِنْ غَلَّةِ كُلِّ اَرْضٍ خَمْسَاةَ نِالٍ الْمَقْصِدُ اَنْ يَعْطَى الْقَائِمُ مِنْهَا اَوْ مِنْ اَحَدَاهُمَا وَلَوْ قَالَ يَنْفَقُ عَلَى اَرْضٍ كَذَا الْمَوْقُوفُ مِنْ غَلَّةِ هَذِهِ الْاَرْضِ مَا يَحْتَاجُهُ اللهُ وَيَعْطَى فَلَانٌ كَذَا وَفَلَانٌ كَذَا يَنْقَسِمُ الْغَلَّةُ عَلَى الْقَوْمِ الْمُسْتَحِقِّينَ وَعَلَى مَا يَحْتَاجُ اِلَيْهِ لِنَفَقَةِ تِلْكَ الْاَرْضِ فَيُضْرَبُ لَهَا بِذَلِكَ فَمَا اَصَابَ النِّفَقَةُ جَعَلَ عِمَارَتِهَا وَالْبَاقِي لِمَنْ سَمِيَ **بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْيَتَامَى وَالْاَرَامِلِ وَالْاَيَامَى وَالتَّيْتَاتِ وَاهْلَابِكَارِ** لَوْ قَالَ جَعَلَ اَرْضَ صَدَقَةٍ مَوْقُوفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اَبَدًا عَلَى الْيَتَامَى صَحَّ وَاسْتَحَقَّ الْغَلَّةُ كُلَّ مَنْ مَاتَ اَبْنُوهُ فَلَمْ يَبْلُغِ الْحُلَا ذَكَرًا اَوْ اُنْثَى بِشَرَطِ كَوْنِهِ فَقِيرًا اَنْ شَرَطَهُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِمُ الْفُقَرَاءُ مِنْهُمْ فَقَطْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاعْلَمُوا اَنْتُمْ اَنْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خَمْسَةَ اَنْتُمْ وَقَدْ خَصَّ سَمَ الْيَتَامَى بِالْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ هَهُنَا وَمِنْ اَصْلِهِ اَوْ خَاصَتْ مِنْهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامَةُ وَالسَّلَامُ

لَا يَتَمُّ

لَا يَتَمُّ بَعْدَ الْمَلُوعِ هَذِهِ اِذَا اُطْلِقَ الْيَتَامَى وَامَّا اِذَا قَالِ عَلَى يَتَامَى بَنِي فَلَانٍ اَبَدًا فَإِنْ كَانُوا يَحْصُونَ تَكُونُ الْغَلَّةُ لِلْمَوْجُودِينَ وَفِي الْوَقْفِ سَوَاءٌ كَانُوا فَقَرًا اَوْ اَغْنِيَاءَ اَوْ مَخْطَلِينَ لِمَجْعَلِهِ اَيَاهُ لَا يَتَيَمُّ مَقْنَنِينَ وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْصُونَ تَكُونُ لِكُلِّ يَتِيمٍ مِنْهُمْ سَوَاكَ اِنْ كَانَ مَوْجُودًا اَوْ فَيُتَمِّدُ اَوْ وَجَدَ بَعْدَهُ بِشَرَطِ كَوْنِهِ فَقِيرًا اَوْ مَوْجُودًا بَعْدَهُ جَعَلَهُ اَيَاهُ لِلْمَسَاكِينِ وَاِذَا خَصَّ بِالْيَتَامَى بَنِي فَلَانٍ يَنْبَغِي اَنْ يُؤَكِّدَهُ بِقَوْلِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ دُونَ الْاَغْنِيَاءِ وَادَّاءِ الْمَبِيقِ فِيهِمْ يَتِيمٌ كَانَ لِلْمَسَاكِينِ ثُمَّ اِذَا حَدَّثَ فِيهِمْ يَتَامَى يَعُودُ اِلَيْهِمْ لِيَلْبِيقَ فِيهِ لَاحِدٌ مَطْعَنٌ وَلَوْ وَقَفَهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْ يَتَامَى اَهْلِ بَيْتِهِ الْمَوْجُودِينَ وَمَنْ سَجَدَتْ فَاِذَا اَنْقَضُوا اَوْ اسْتَعْنَوْا تَكُونُ الْغَلَّةُ لِلْمَسَاكِينِ صَحَّ الْوَقْفُ وَعَمَلُهُ عَلَى مَا شَرَطَهُ وَلَوْ جَعَلَهَا صَدَقَةً مَوْقُوفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اَبَدًا خَرَجَتْ غَلَّتِهَا عَلَى يَتَامَى قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ اَبِيهِ وَامَتِهِ فَإِنْ كَانُوا يَحْصُونَ يَوْمَ الْوَقْفِ اسْتَحَقَّ كُلُّ مَنْ كَانَ مَوْجُودًا اَوْ يَتَمِّدُ فَقِيرًا كَانَ اَوْ غْنِيَاءَ اَوْ اَغْنِيَاءَ اِذَا كَانُوا يَحْصُونَ وَمَنْ بَلَغَ مِنْهُمْ سَقَطَ حَقُّهُ وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْصُونَ يَوْمَ الْوَقْفِ وَلَا يَحْصِي مَنْ يَحْدُثُ مِنْهُمْ بَعْدَهُ تَكُونُ الْغَلَّةُ لِلْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ دُونَ الْاَغْنِيَاءِ وَلِلْقِيمِ اَنْ يَعْطَى مَنْ شَاطَبَهُمْ ثُمَّ مَتَى مَا صَارَ وَاحْصُونَ تَشَارَكُوا الْاَغْنِيَاءَ فِيهَا وَلَوْ قَدِمَ بِالْفُقَرَاءِ اسْتَحَقَّهَا الْفُقَرَاءُ مِنْهُمْ دُونَ الْاَغْنِيَاءِ وَيَتَشَارَكُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْوَقْفِ الْمَوْجُودُ قَبْلَهُ فِيهَا وَلَوْ قَالَ اَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اَبَدًا عَلَى اَرَامِلٍ بَنِي فَلَانٍ ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى الْمَسَاكِينِ صَحَّ الْوَقْفُ وَاسْتَحَقَّ الْغَلَّةُ الْاَرَامِلُ يَوْمَ الْوَقْفِ وَالْحَادِثَاتُ بَعْدَهُ سَوَاكَنِ الْيَحْيَيْنِ وَلَا يَحْصَيْنِ فَإِنْ كُنَّ يَحْصَيْنِ تَكُونُ الْغَلَّةُ بَيْنَهُنَّ بِالسَّوِيَّةِ وَإِنْ كُنَّ لَا يَحْصَيْنِ اعْطَى الْقِيمُ الْغَلَّةَ لِمَنْ شَاطَبَهُنَّ **وَيَنْبَغِي** لِلْوَقْفِ اَنْ يُؤَكِّدَهُ بِقَوْلِهِ لِلْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ دُونَ الْاَغْنِيَاءِ وَهَكَذَا الْحَكْمُ لَوْ قَالَ اَرَامِلُ اَهْلِ بَيْتِي اَوْ قَالَ اَرَامِلُ اَقَارِي وَيَنْبَغِي اَنْ يُؤَكِّدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْيَتَامَى

والأرملة كل امرأة مات عنها زوجها أو طلقها بعد ما بلغت مبلغ النساء
دخل بها أو لم يدخل فمن لم تكن حاضنة وقت طلاقها وموت زوجها
لا تدخل في الوقف لأن اسم اليتيم لم يزل عنها ما بعد فلا تكون يتيمة وأرملة
في وقت واحد **ولو قال** ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
أي على أبيي قرايتي أو قال أياي بني فلان فإن كنت تخصين نعم الوقف
وتجزي غلته عليهن وإن كنت لا تخصين لا يصح عليهن لأن الأثر لمن
تغطي الغلة لدخول الغنيمات مع الفقيرات لكونه بمنزلة قوله جعلها
وقفاً على بني شيبان أو بني نعيم وبني نعيم أو شيبان أكثر من أن يخصون
فلا يصح الوقف عليهن وإنما يكون الغلة للمساكين هكذا ذكره
الخصاف ولم يذكر الفرق بين الأرملة واليتيم وما بعدهما وهو كل تامل
والأثر كل امرأة جُمعت بنتا أو سفاوح ولا زوج لها غنيتها كانت أو
فقيرة بلغت مبلغ النساء أو لم تبلغ ومن لها زوج ليست بآثر لقول
النبي صلى الله عليه وسلم الأثر أضيق بنفسها من وليها والبكر تستأثر
وأخرج أصحابنا على دخول الصغيرة التي جُمعت ولا زوج لها
بقوله عز رضى الله عنه لما أراد أن يهاجها بماء عشر فزير من احتبسكم
أن تهاجم امرأة فليأخذ هذا الوادي فما تبعه منهم أحد فهذا يدل
على أن الأثر هي التي قد أتمت من زوجها بعد الجماع وهي مثل الأعز من الرجال
إلا أن الأعز يطلق على الذي لم يجمع قطا على الذي لا زوج لها ثم
وعلى جارية يجمعها وأما الأثر فإنه لا يطلق إلا على المرأة بعد الجماع **ولو**
قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أي على كل ثيب من
قرايتي أو قال من بني فلان ثم من بعدهن على المساكين صح الوقف ثم إن
كنت تخصين يكون لكل من كان موجوداً منهن يوم الوقف ولكل من يحدث
بعد وإن كنت لا تخصين تكون الغلة للمساكين لأنه لا بد من لمن
تغطي الغلة لدخول الغنيمات مع الفقيرات ثم إن منن تخصين وقت
القسم ترجع الغلة إليهن والأفلاو هكذا يدور الاستحقاق وعدمه

على

على الأوصياء وعدمه في وقت قسمه كل غلة والثيب كل امرأة جُمعت
ولو بحرام والزوج والبلوغ والغنى وعدمه في كونها ثيباً سواء **ولو**
قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على كل بكر من قرايتي أو قال
من بني فلان ومن بعدهن على المساكين فإن كنت تخصين بحوز الوقف
عليهن وتكون الغلة لمن ما بقي منهن أحد ويستوى فيها من كان
موجوداً منهن يوم الوقف ومن يحدث بعده أبداً وإن كنت لا تخصين
فالوقف عليهن باطل ويكون للمساكين **والبكر** كل امرأة لا تجماع
بنتا أو زوال عذرتها بحيث أو غلة لا يخرجها من حكم البكر إذا البكر هي
التي لم تنكرها الرجال ولم يجمع **باب** **أوقاف**
أهل الذمة والصابية والزنادقة والمستأمنين
الأصل في هذا الباب إن من كان وقفه أو الوقف عليه قرية عندنا
وعندهم يصح وقفه والوقف عليه وما كان قرية عندنا فقط وعندنا
فقط لا يصح وقفه ولا الوقف عليه فلو قال ذمتي يهوديا كان أو نصرانيا
أو مجوسيا ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أي على ولدي وولدي
ولدي ونسلي وعقبى أي أمانتنا سلواتهم من بعدهم على المساكين صح الوقف
وتكون الغلة لولده ونسله ومن بعدهم تكون لمن سمي من المساكين وإن سمي
مساكين المسلمين لأن هذا مما يتغرب به أهل الذمة في دينهم ولو عين
مساكين أهل دينه تعينوا ولا يجوز صرفها لغيرهم فإن فرقها القيم في
غيرهم يكون مناسبا لفرقها لفته الشرط وإن كان أهل الذمة ملكة
واحدة لتعين الوقف بمن يعينه الواقف الأثر إن المسألة أخص وقفه
بفقراء جيرانه لا يكون لغيرهم من الفقراء فيه حق ولو جعل داره بيعة
أو كنيسة أو بيت ناد أو وقفها أو رضاه على ما ذكرنا وعلى الغنيمات
أو الرهبان وأشهد على أنه أخرجها عن ملكه للوجه الذي سمي في حال

صحتة لا يجوز ويكون باطلا وهي كسائر امواله تورث عنه بعد موته وكذا
 لو جعل داره مسجدا للمسلمين او اوصى بان يحج عنه ليكون الوقف باطلا
 لكونه ليس موقفا يتقرب به اهل الذمة الى الله تعالى ولو اوصى الذمي ان
 تبني داره مسجدا للقوم باعيانهم او لاهل محلة باعيانهم جائز
 استحسانا لكونه وصية لقوم باعيانهم وكذلك بيع الاصل مال لرجل
 بغيره ليحج به لكونه وصية لمعين ثم ان شاء حج بذلك وان شأ ترك
 ولو وقف ارضه على الرهبان الذين في بيعة كذا او على القايين بها
 صان باطلا بخلاف وقفها على فقراء بيعة كذا فانه يجوز لكونه قصد
 الصدقة ولو وقفها على صالح بيعة كذا عمارة ومربة واسراج واذا
 حربت واستغنى عنها تكون الغلة لا سراج بيت المقدس او قال للفقراء
 والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة لا سراج او للفقراء والمساكين
 ولا يتفق على البيعة منها شي ولو انهدمت بيعة او كنيسة من
 كنيستهم القديمة جاز لهم ان يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا
 نحوها الى موضع اخر لم يمكنوا منه بل يبنوها في ذلك الموضع على قدر
 البناء الاول ويمنعون عن الزيادة عليه فقالوا يجوز اقامتها دون
 الوقف على مصالحها وظاهره مستكمل لان النع عن الادنى يستلزم
 النع عن الاعلى والجواب انه لما اقرم عليها الامام فقد عهد لهم بالعادة
 عند الانهدام بخلاف الوقف فانه انشاء فعل فلا يجوز الاعلى ما ذكر
 من اصل الباب ولو وقفها على ان يحجر بها القراءة فان كان في غزو
 قوم مخالفين لمذهبهم وجعل اخره للمساكين صح الوقف ومكان
 للمساكين وان كان في غزو قوم مخالفين لاهل دينه مما يتقربون به
 جاز عليهم ولو وقفها في ابواب البركات الغلة للمساكين فقط
 ولو وقفها على اكلان موتاهم وحفر قبورهم صح وصرفت غلته فيما
 ذكر ولو وقفها على فقراء جيرانه صرفت الغلة الى كل فقير من جيرانه
 مسلما كان او ذميا ولو وقف داره على ان يسكنها الفقراء من اهل دينه

فاذا

فاذا استغنوا فقرا عن سكنها صرفت غلتها للفقراء صح وكان على ما
 شرطه وكذا الوعين غلتها لا اقوام معينين او لاهل بيته او
 لقرابته او لمواليه او للفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين فانه
 يصح ويدخل فيه من اهل بيته وقرابته كل من يناسبه الى اقصى
 اب كانه ادرك الاسلام كالمسلمين لان من يناسبه الى هذا الا يعرف
 ويستحق الغلة من كان موجودا وقت الوقف ومن يوجد بعده
 ايضا من القرابة ولو وقفها على وكلاء ونسبه وعقبه ابد اعلی ان
 من اسلم منهم فهو خارج عن الوقف كان قال ولو كان نصرانيا
 وقال من انتقل من دين النصرانية الى دين غيره فهو خارج عنه
 فاسلم بعضهم ويهود بعضهم ونصر بعضهم خرجوا من الوقف ولو
 وقف الذمي ارضه ثم تحدد الوقفية وشهد اثنان من اهل دينه او
 من غير اهل دينه وما عدلان في دينهما او مسلمان على شهادة ذمتين
 على اقراره بالوقف جازت الشهادة ولو شهد ذميان عند القاضي
 على شهادة مسلمين على اقراره بذلك لا يجوز لعدم شهادة اهل الذمة
 على المسلمين وهذه شهادة منهم على المسلمين على ما عندهم من
 الشهادة ولو شرط في وقفه الزيادة والنقصان والاحوال
 والاخراج واستثنى الغلة لنفسه وغير ذلك جاز كالمسلمين ووقف
 نساهم صحة وفساد الوقف رجاء واسلام بعد الوقف مما يزيد
 تأكيد **واما الصابية** فهم عند ابي حنيفة بمنزلة اهل الذمة
 توضع عليهم الجزية ويحري عليهم احكامهم وقال غيره ان كانوا
 دهرية ممن يقول ما نملكنا الا الدهر فهم صنف من الزنادقة والتحقيق
 ان الاختلاف فيهم لفظي لان كلا احاب فيهم بما ترجع عنده ائمتهم عليه
واما الزنادقة فقد اختلف اصحابنا في الذمي الذي يتردد
 فقال بعضهم بقره على ما اختار من ذلك ونضع الجزية عليه لانه لا
 ذهبنا نأخذ بالرجوع الى الذي كان عليه فانما نرده من كفر الى كفر والله

مطلق
 يخرج من اسلم منهم
 يصح اخراجه

لا يجوز وقال بعضهم لا يقدر عليها واما الحر في المستامن فيجوز له
من الوقف ما يجوز للذمي ثم لا يبطل بزوجها الى داره ولا بموته
عندنا ولا بابطاله اياه قبل عودته الى داره ولا بزوجها اليها ثانيا
بامان ولو اوصى بكل ماله صح بكل ماله لان ورثته كالموتى بالنسبة اليها
لا يتقطاع حكمنا عنهم **فصل في اقرار الذمي**
بأرض في يده ان مسلما او ذميا وقفها على وجوه
سماها ودفعها اليه لو اقر ذمي في صحته ان هذه الارض التي
في يده وقفها رجل مسلم في ابواب البر او قال في بناء المساجد او
في كفان الموتى او قال غير ذلك مما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى
صح اقراره على الوجه الذي قرب به ان المسلم وقفها عليه وصرفت غلته
فيه ولو اقر في صحته ان رجلا مسلما وقفها على التبيع والكنايس
ومما اشبه ذلك مما لا يتقرب به المسلمون الى الله تعالى يبطل اقراره
وتكون الارض كلها لبنت المال ولو اقر في مرضه الذي مات فيه
ان رجلا مسلما ماله هذه الارض وقفها وسلمها اليها فان كانت
تخرج من ثلث ماله نفذ اقراره بها على ورثته وان لم تخرج من الثلث
كان مقدار ثلث ماله نافذا من الارض التي اقرانها وقف ثم ينظر
الى الجهة التي اقران المسلم وقفها عليها فان كانت مما يتقرب بها
المسلمون الى الله تعالى نفذ ذلك المقدار على الوجه الذي ذكره وكان
وقفها والا كان لبنت المال ولو اقر في صحته ان ذميا وقفها وسلمها
اليه يصح اقراره فيها ان ذكر وجهها يجوز الوقف عليه ولا يبطل اقراره
وتكون كلها لبنت المال لكونه لم يسمها مالا ولو اقر بذلك في مرضه
وذكر جهة لا يصح الوقف عليها يخرج منها مقدار ثلث ماله فيكون
لبنت المال والباقي لورثته ولو اقران مسلما او ذميا وقفها
وها مالا كان لها يوم الوقف في التفصيل والحكم في هذا الاقرار
كالتمثيل والحكم المذكورين فيها الواقيان الواقف لها واحد ولو ان

مسلم

مسلم و ذميا في يديهما ارض فاقرا المسلمان مالهها وقفها فان
ذكر وجهها لا يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى كان اقراره باطلا
ويخرج النصف من يده فيكون لبنت المال ان كان اقراره في صحته
وان كان في مرض موته لم ينفذ اقراره على ورثته في النصف الذي
في يده وانما ينفذ في مقدار ثلثه فقط وعلى التفصيل اقرار الذمي
فيما في يده من النصف **باب** **الارتداد بعد الوقف**
لو وقف رجل مسلم ارضه على المساكين او في الحج عنه في كل
سنة او لغرضه او في كفان الموتى او غير القبور وما اشبه
ذلك مما يتقرب به الى الله تعالى ثم ارتد وقتل ومات على ردة بطل
وقفه وصار ميراثا عنه لم يوطئ عملها بها والوقف قرية الى الله تعالى
فلا يبقى معها وان عاد الى الاسلام لا يعود الى الوقفية بخلاف العود فان
مات قبل ان يجد دينه الوقفية كان ميراثا عنه ولو جعلها وقفا على
ذاته وسلسه وعقبه ثم من بعدهم على المساكين ثم ارتد بعد ذلك عن
الاسلام مات او قتل عليها يبطل الوقف ويرجع ميراثا فان قيل
كيف يبطل الوقف وقد جعله على قوم باعياهم قلنا قد جعل ارض
للمساكين وذلك قرية الى الله تعالى فلما بطل ما يتقرب به الى الله تعالى
بطل الباقي لانه لما بطل ما جعله للمساكين بارتداده فكانه وقف ولم
يجعل ارض للمساكين واذا لم يكن ارضه لم لا يصح الوقف على قوله من لا
يجيزه الا بجعل ارضه لم وكذلك لو وقف على اهل بيته او على قرابته او
على مواليه او على بني فلان ابدانهم من بعدهم على المساكين فانه يبطل
بموتهم او لو وقف وهو مرتد كان وقفه باطلا لان ابا حنيفة رضي
الله تعالى عنه لا يجيز تصرفه في المال الذي كان في يده حتى لو قتل
على ردة او مات عليها يكون جميع تصرفاته في ماله باطلا والمحموظ
عن ابي يوسف ان بيعه وشراؤه واستيجارته ونحوه مما يزيل الخصائص
رحمه الله تعالى ولم يرد عنه فيما يتقرب به الى الله تعالى شيء نعرفه وقال

لا تزيانه لو اوصى بعنق عبده او اوصى بحجة او بعمرة او اوصى للمساكين
 بشئ ان ذلك باطلا لا يجوز لانه لا يملك من ماله شيا بعد موته فليف
 يجوز وصيته بحج او بعزوا وبصدقة وهو كافر بالذي يتقرب اليه
 بذلك نسأل الله تعالى الثبات على الدين والموت على الاسلام
 بحجاء النبي محمد عليه افضل الصلوة واثم السلام وعلى الواسطه
 الائمة العظام البررة الحرام والحمد لله على التمام ثم ذلك بحمد
 الله وعونه وحسن توفيقه في يوم السبت المبارك رابع شوال

الحرام من شهر رنة الف ومائة واثنين
 واربعين من الهجرة النبوية على
 صاحبها افضل الصلوة واللام
 علي يد العبد الفقير الحقير
 المعترف بالذنوب
 والتقصير عمر بن
 عمر البدر اوى
 عظم الله له
 ولوالديه
 امين
 بسم



79 رنة
 50